



١١٣
العدد

مجلة أسبوعية تحليلية



يدالله حسن الكناني
متخصص في العلوم السياسية



عباس خالد الموسوي
كاتب وباحث استراتيجي



وسام عفيفة
باحث وصحفي



محمد حسن الساعدي
كاتب وباحث بالشأن السياسي



مصطفى جواد
كاتب و محلل



ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي



د. حمودي عبد محسن
عضو اتحاد الكتاب السويديين



علي عبد المحسن محمد
رئيس مهندسين في شركة نفط البصرة



د. حسين محسن مخيف
اقتصادي وباحث اكاديمي



محمد فخري المولى
مدير مؤسسة العراق بين الجيئين



حيدر عبد الجبار البطاط
مدير قسم التشييد في شركة نفط



علي تركي خريبط الفوازي
عضو سابق في برلمان العراق



د. صفاء الشمري
دكتوراه فلسفة في القانون العام



د. هيثم الخزعلي
وزارة تنمية اقتصادية وتخطيط



عبدالرزاق فرحان البهادلي
كاتب وباحث بالشأن السياسي والاجتماعي



يدالله حسن الكناني

بين أياد بيضاء ودولة غائبة العراق في مهب المصالح الضيقة

عباس خالد الموسوي

تداعيات التصعيد الإقليمي على السيادة العراقية وقدرة الدولة على ضبط المجال الوطني

وسام عفيفة

قراءة في حملة «الجبهة الثامنة»: كيف تخوض (إسرائيل) حرب المليار دولار على العقول؟

محمد حسن الساعدي

حكومة الزيدي بين شرعية الدولة وفوضى السلاح

مصطفى جواد

الحكومة العراقية وفرض السيادة في ضوء التجاذبات الإقليمية

ناجي الغزي

تحالف مكة: هل ولدت مظلة أمنية جديدة في الشرق الأوسط؟

د. حمودي عبد محسن

العراق على نهج النجاة

علي عبدالمحسن محمد

بين أياد بيضاء ودولة غائبة العراق في مهب المصالح الضيقة

د. حسنين محسن مخيف

مفهوم الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات: البطالة المقنعة والفساد المقنّع في العراق - «صولة الفجر» أهوذاً

محمد فخري المولى

استقرار استلام الرواتب وسلم الرواتب الجديد منهج إصلاح لبناء مستدام

حيدر عبد الجبار البطاط

بين استثمار خارجي ضائع ومأساة داخلية مؤلمة: قصة مصفاة مقديشو والمفتية

علي تركي خريبط الفوازي

مقامرة البراميل الأخيرة: كيف تحولت استراتيجية السحب النفطي إلى فخ لإدارة ترامب؟

د. صفاء الشمري

الاحتياطي ينزف والدينار يدفع الثمن من يبد خط الدفاع الأخير عن أموال العراقيين حين ينزف الاحتياطي ويدفع المواطن الثمن

د. هيثم الخزعلي

النفط والسلاح والدولار: العقد الثلاث الرئيسية في الاقتصاد السياسي لحكومة علي الزيدي

عبدالرزاق فرحان البهادلي

السكن في العراق: أزمة وحلول





www.shahidkhames.com

العراق من دولة مجاورة للحرب إلى جزء من ساحتها:

تداعيات التصعيد الإقليمي على السيادة العراقية

الموقع الجغرافي، ووجود المصالح والقواعد الأجنبية، وارتباط بعض الفصائل بمحور المقاومة، يجعل العراق من أكثر الدول تأثراً بأي تصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، ويضع سيادته أمام اختبار حقيقي مع اتساع رقعة المواجهة.

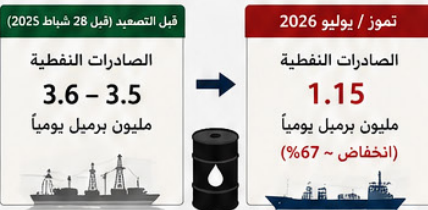


يد الله حسن الكتاني
كاتب وباحث سياسي

لماذا العراق ساحة محتملة؟

- موقع استراتيجي يربط الخليج بإيران وبلاد الشام.
- وجود قواعد ومصالح أمريكية داخل العراق.
- ارتباط بعض الفصائل العراقية بمحور المقاومة.
- أجواء مفتوحة نسبياً قابلة للعبور أو الاستهداف.
- بنية أمنية وسياسية معقدة تحد من قدرة الدولة على فرض القرار بشكل كامل.

أزمة النفط... من وفرة الإنتاج إلى شح الإبرادات



النتيجة

- العراق لا يواجه نقصاً في النفط، بل أزمة وصول إلى الأسواق بسبب:
- اضطراب الملاحة في مضيق هرمز
 - كلفة التأمين والنقل المرتفعة
 - صعوبة تسويق الخام

تحول الحرب إلى تعدد الساحات

- الحروب لا تبدأ دائماً بتوسع جغرافي مباشر، بل من خلال:
- توسع بنك الأهداف.
 - تعدد ساحات الرد والضغط.
 - استهداف المصالح والقواعد والمنشآت الحيوية في دول أخرى

كلما طال أمد المواجهة بين واشنطن وطهران، ازدادت احتمالية انتقالها إلى أرض عراقية.



السيادة الفعلية تحت الاختبار

- في الأجواء:**
- أي استخدام للأجواء العراقية في العمليات العسكرية ينتهك السيادة ويضع بغداد أمام معادلة صعبة بين:
 - حماية الأجواء ومنع الانتهاك.
 - عدم الانجرار إلى مواجهة مباشرة تتجاوز قدراتها
- على الأرض:**
- وجود مصالح وقواعد أمريكية يضعها هدفاً محتملاً.
 - وجود فصائل مسلحة مرتبطة بمحور المقاومة يجعل العراق ساحة ضغط ورد.
 - الحكومة مطالبة بضبط الأرض ومنع استخدامها من أطراف النزاع.

اقتصاد هش قبل الحرب وبعدها



العراق.. عنصر مؤثر في المعادلة الإقليمية

- حدود طويلة مع إيران
- قرب جغرافي من الخليج وخطوط الطاقة العالمية
- وجود مصالح وقواعد أمريكية في العراق
- امتلاك بعض القوى المسلحة قدرات عسكرية
- كل هذه العناصر تجعل العراق جزءاً من معادلة الردع والضغط، وليس مجرد متفرج على الأحداث.

مخاطر الانجرار إلى ساحة صراع

- استهداف منشآت حيوية وقواعد عسكرية ومصالح.
- تفاقم الانقسام الداخلي وتوتر الوضع الأمني.
- تراجع الاستثمار وحركة التجارة والطيران المدني.
- تدهور الخدمات العامة وزيادة الأعباء الاقتصادية.
- ضغوط خارجية لاتخاذ مواقف أكثر وضوحاً في الصراع.

ما المطلوب لحماية السيادة العراقية؟

- توحيد الصف الوطني دعماً لاستقلال القرار الوطني.
- تفعيل القانون الدولي لحماية السيادة ورفض أي انتهاك للأراضي.
- اعتماد سياسة خارجية متوازنة تقوم على الحوار وعدم الانحياز في الصراعات.
- تعزيز مؤسسات الدولة وقدراتها الأمنية والدفاعية.
- فرض السيطرة الكاملة على الأجواء والأراضي والحدود والمنافذ.

أكبر خطر على العراق ليس فقط أن يصبح هدفاً في الحرب، بل أن يتحول تدريجياً إلى ساحة ثابتة من ساحات الصراع الإقليمي. السيادة لا تقاس بامتلاك الحدود فحسب، بل بقدرة الدولة على اتخاذ قراراتها وحماية أرضها وأجوانها ومنع تحويلها إلى منصة للصراع.



العراق من دولةٍ مجاورة للحرب إلى جزءٍ من ساحتها: تداعيات التصعيد الإقليمي على السيادة العراقية

يدالله حسن الكناي

الإسبوعية

للدراسات
السياسية
والعسكرية
والاقتصادية

٣

منضبطة، وقدرة أمنية حقيقية، وموقف داخلي واضح بشأن السلاح والعلاقة مع القوى الأجنبية، فضلاً عن تعزيز أدوات الدولة الدبلوماسية والاقتصادية.

التداعيات الاقتصادية والأمنية

إن انتقال العراق من مرحلة التأثر بالحرب إلى مرحلة الانخراط غير المباشر فيها لن يقتصر أثره على الجانب العسكري. فأي تصعيد واسع يمكن أن يؤثر في حركة الطيران المدني، والاستثمار، والتجارة، وأسعار التأمين والنقل، وثقة الشركات الأجنبية، وربما في صادرات الطاقة والبنية التحتية الحيوية. ولهذا فإن حماية السيادة ليست قضية عسكرية فقط، بل هي أيضاً حماية للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الخطر الأكبر على العراق

إن أكبر خطر على العراق ليس أن يتعرض لضربة عسكرية عابرة، بل أن يتحول تدريجياً إلى ساحة ثابتة من ساحات الصراع الإقليمي، بحيث تصبح الضربات المتبادلة ووجود القوى المسلحة والقواعد الأجنبية جزءاً طبيعياً من المشهد. فإذا ترسخ هذا الواقع، ستصبح استعادة القرار السيادي أكثر صعوبة، وستزداد الضغوط الخارجية، وتراجع ثقة المواطن والمستثمر بقدرة المؤسسات على حماية الدولة ومصالحها. ومن هنا فإن الأولوية يجب أن تكون لمنع تثبيت العراق في موقع الساحة، والعمل على تحويله إلى دولة فاعلة تمتلك أدوات الردع والوساطة وحماية المجال الوطني.

الخاتمة

إن السيادة لا تُقاس فقط بامتلاك الحدود والاعتراف الدولي، بل بقدرة الدولة على اتخاذ قرارها الأمني والعسكري، وحماية أجوائها وأراضيها، ومنع استخدامها منصة لصراعات الآخرين. ومع تصاعد التوتر الأميركي-الإيراني، يصبح العراق أمام اختبار حقيقي: إما أن يرسخ مبدأ أن أراضيه وأجوائه لا تُستخدم ضد أي دولة، وأن قرار الحرب والسلام من اختصاص مؤسساته وحدها، أو أن يستمر في الانزلاق نحو موقع الساحة التي تتقاطع فوقها حسابات القوى المتنافسة. إن حماية العراق لا تبدأ من اختيار محور على حساب آخر، بل من بناء دولة قادرة على فرض قرارها، وضبط السلاح، وتعزيز دفاعها الجوي، وإدارة علاقاتها الخارجية وفق المصلحة الوطنية. وعندما تتحول السيادة من نص دستوري إلى ممارسة فعلية، يستطيع العراق أن ينتقل من موقع المتلقي للأزمات إلى موقع الدولة القادرة على تحييد نفسها، والدفاع عن مصالحها، والمساهمة في استقرار المنطقة بدلاً من أن تكون ساحة دائمة لصراعاتها.

يحتاج إلى قدرات دفاعية واستخبارية وتقنية متقدمة. وكلما بقيت هذه القدرات محدودة، ازدادت الفجوة بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية، وأصبح المجال الجوي العراقي أكثر عرضة للاستخدام من قوى لا تخضع لقرار الدولة.

القواعد والمصالح الأميركية على الأرض

على المستوى البري، يزيد وجود قوات ومواقع ومصالح مرتبطة بالولايات المتحدة داخل العراق من تعقيد المشهد. فهذه المواقع قد تدخل في حسابات الردع والضغط لدى القوى المناوئة لواشنطن، حتى إذا كانت الحكومة العراقية تسعى إلى البقاء خارج المواجهة. وفي المقابل، فإن امتلاك بعض الفصائل العراقية قدرات عسكرية مستقلة، وإمكان استخدامها للضغط على المصالح الأميركية، يجعل الأراضي العراقية جزءاً من معادلة الصراع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهنا تظهر المعضلة الأساسية: كلما ارتفع مستوى التصعيد، ضاقت المساحة المتاحة أمام بغداد للحفاظ على سياسة النأي بالنفس. فالضربات والردود قد تدفع الأطراف إلى توسيع تعريف الأهداف، وتحويل مواقع كانت هامشية إلى عناصر أساسية في استراتيجية الضغط المتبادل.

قرار الحرب والسلام

لا يمكن مناقشة السيادة العراقية من دون التوقف عند مسألة قرار الحرب والسلام. فالدولة الحديثة تقوم على مبدأ أن هذا القرار يجب أن يبقى ضمن المؤسسات الدستورية الرسمية، لأن تعدد مراكز القرار العسكري يفتح الباب أمام جر البلاد إلى مواجهات لم تختارها الحكومة. لكن الواقع العراقي أكثر تعقيداً بسبب تدخل مؤسسات الدولة مع القوى السياسية المسلحة والمصالح الدولية والإقليمية. ولهذا فإن تحميل الحكومة وحدها مسؤولية كل ما يجري لا يشرع المشهد بالكامل، لكنه لا يلغي مسؤوليتها في السعي إلى توحيد القرار الأمني ومنع أي طرف من استخدام الأراضي العراقية خارج إطار الدولة. والسيادة هنا لا تعني الانحياز إلى واشنطن أو طهران، بل تعني أن يكون القرار عراقياً أولاً، وأن تُدار العلاقات مع جميع الأطراف على أساس المصلحة الوطنية.

العراق عنصر مؤثر لا ساحة فقط

في الوقت نفسه، من الخطأ النظر إلى العراق بوصفه مجرد ساحة سلبية تستقبل تداعيات الصراع. فموقعه الجغرافي، وحدوده الطويلة مع إيران، وقربه من الخليج وسوريا والأردن وتركيا، وامتلاكه موارد طاقة كبيرة، تمنحه ثقلاً استراتيجياً مهماً. ولهذا يستطيع العراق، إذا امتلك قراراً موحداً ومؤسسات قوية، أن يتحول من ساحة للتنافس إلى عنصر توازن إقليمي، وأن يوظف علاقاته مع مختلف الأطراف في خفض التصعيد بدلاً من استقبال نتائجها. لكن الوصول إلى هذا الدور يحتاج إلى سياسة خارجية

في قراءة تطورات التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، لا يمكن النظر إلى العراق بوصفه مجرد دولة مجاورة لمسرح المواجهة، بل باعتباره من أكثر الدول تأثراً بأي انتقال جديد في مسار الصراع. فموقعه الجغرافي، وتشابك مصالح القوى الدولية والإقليمية داخله، ووجود قوات ومصالح أميركية من جهة، وفصائل عراقية ترتبط سياسياً أو عسكرياً بمحور المقاومة من جهة أخرى، تجعل السيادة العراقية أمام اختبار متجدد كلما ارتفع مستوى التوتر في المنطقة.

من التأثر بالحرب إلى خطر الانخراط فيها

لا تتوسع الحروب دائماً من خلال احتلال أراض جديدة أو تحريك جيوش كبيرة، بل قد تتسع عبر توسيع بنك الأهداف، وتعدد ساحات الرد، واستخدام مواقع ومنشآت خارج حدود الطرفين الأصليين. وكلما طال أمد المواجهة الأميركية-الإيرانية، ازدادت احتمالات انتقالها من صراع ثنائي إلى مواجهة متعددة الساحات. وعندها تصبح القواعد والمصالح والمنشآت الحيوية المرتبطة بأحد طرفي النزاع أهدافاً محتملة، حتى لو كانت موجودة داخل دولة لا تعلن مشاركتها في الحرب. وهنا تكمن خطورة الوضع العراقي؛ إذ إن البلاد لا تملك ترف الابتعاد الكامل عن الصراع بسبب موقعها وتشابك علاقاتها، لكنها في الوقت نفسه لا تحتمل كلفة التحول إلى ميدان مفتوح لتصفية الحسابات.

السيادة الفعلية لا القانونية فقط

جوهر المشكلة بالنسبة إلى بغداد لا يتعلق بوجود السيادة القانونية من عدمه، فالعراق دولة ذات دستور وحدود ومؤسسات معترف بها دولياً، وإنما يتعلق بمدى قدرته على ممارسة هذه السيادة فعلياً على الأرض وفي الأجواء وداخل القرار الأمني والعسكري. فوجود النصوص الدستورية لا يكفي إذا كانت أطراف خارجية قادرة على استخدام المجال العراقي في عمليات عسكرية، أو إذا كانت قوى مسلحة داخلية تتخذ قرارات ذات طابع عسكري بعيداً عن الإطار الرسمي للدولة. ومن هنا تصبح السيادة مفهوماً عملياً يرتبط بقدرة الحكومة على ضبط الأرض والجو، واحتكار قرار الحرب والسلام، ومنع استخدام العراق منصة لاستهداف دول أخرى أو ساحة لردود متبادلة لا تملك بغداد قرارها.

الأجواء العراقية نقطة الاختبار الأولى

تمثل الأجواء العراقية إحدى أكثر نقاط السيادة حساسية. فإذا تحولت إلى مجال لعبور الطائرات أو الصواريخ أو تنفيذ عمليات عسكرية من جانب أطراف خارجية، فإن الدولة تصبح أمام معادلة معقدة. فمن جهة، هي مطالبة بالدفاع عن مجالها الجوي ومنع انتهاكه، ومن جهة أخرى، فإن فرض السيطرة الكاملة على الأجواء في ظل مواجهة إقليمية واسعة



تداعيات التصعيد الإقليمي على السيادة العراقية وقدرة الدولة على ضبط المجال الوطني



عباس خالد الموسوي

العراق لم يعد متفرجاً على الصراعات الإقليمية، بل بات مهدداً بالانخراط غير المباشر فيها، مما يضع سيادته وقدرة الدولة على ضبط القرار الوطني تحت اختبار حقيقي.

”

1. مفهوم السيادة العراقية

السيادة القانونية لا تكفي، فالسيادة الفعلية تُفاس بقدرة الدولة على:

- التحكم بالمجال الجغرافي
- ضبط السلاح واستخدام القوة
- منع تحويل الأراضي العراقية إلى منصة للصراع

أي فشل في ذلك يضع السيادة العراقية تحت تهديد مستمر.

2. لماذا العراق شديد الحساسية؟

موقع جغرافي استراتيجي في قلب الشبكة الإقليمية.

- علاقات متشابكة مع واشنطن وطهران والقوى الإقليمية.
- تعدد مراكز القوى السياسية والأمنية داخل البلاد.

العراق بوابة "ضغط" لاستقطاب الصراع، الذي يضيق هامش المناورة أمام بغداد.

3. انتقال الصراع إلى الساحة العراقية

العراق متأثر: تداعيات اقتصادية وسياسية تصل إليه فقط.

العراق متأثر: لفر ددات: بعض التداعيات الأمنية تدخل أراضيه.

العراق جزء من الصراع: استخدام مواقع أو أجواء أو منشآت عراقية في العمليات العسكرية.

الانتقال بين هذه الحالات قد يحدث تدريجياً دون قرار عراقي.

4. أخطر ما يهدد السيادة

الضربة العسكرية خطيرة، لكن الأخطر هو تحول الاستثناء إلى قاعدة.

عندما تتكرر الضربات والتهديدات، تتآكل قدرة الدولة على فرض قواعدها، وتتحول من فاعل إلى متأثر.

السيادة تفقد تدريجياً لا يحدث واحد. بل بتراكم القدرة على الردع والسيطرة.

تحديات الدولة العراقية

منع استخدام الأراضي العراقية من قبل أي طرف في الصراع الإقليمي.

منع الاعتداءات والانتهاكات الخارجية على السيادة العراقية.

تعدد مراكز القوى يجعل القرار الوطني أكثر تعقيداً، ويعرض العراق للاختراق.

غياب استراتيجية أمنية موحدة يعزز احتمالات الانزلاق في الصراع.

التداعيات الاقتصادية والأمنية للصراع تهدد استقرار الدولة وتميبتها.

6. كيف يحمي العراق سيادته؟

بناء دبلوماسية متوازنة تقلل من الارتهاق لصراع المحاور.

تعزيز هيبة الدولة وسيطرتها الحصرية على السلاح والقرار.

تطوير استراتيجية أمنية وطنية موحدة وقابلة للتنفيذ.

تقوية الجبهة الداخلية وترسيخ الانتماء الوطني الجامع.

استثمار العلاقات الدولية دون الإخلال بالقرار الوطني المستقل.

7. الخلاصة

السيادة العراقية ليست مهددة فقط من الاعتداء الخارجي، بل من ضعف القرار الوطني وتعدد مراكز القوة وفقدان القدرة على منع تحول العراق إلى ساحة للصراعات الإقليمية.



بقاء الدولة هو الضامن الأول لسيادة العراق.

السيادة الحقيقية تُبنى على القدرة لا على الشعارات.

العراق القوي هو العراق القادر على الحياد الإيجابي وحماية مصالحه.

تداعيات التصعيد الإقليمي على السيادة العراقية وقدرة الدولة على ضبط المجال الوطني

عباس خالد الموسوي

لم يعد العراق قادراً على النظر إلى الصراعات الإقليمية بوصفها أزمات تجري خارج حدوده ويمكن الاكتفاء بمراقبة تداعياتها. فموقعه الجغرافي، وتركيبته السياسية والأمنية، وعلاقاته المتشابكة مع القوى الإقليمية والدولية، تجعله من أكثر الدول عرضة للانتقال من مرحلة التأثير بالصراع إلى مرحلة الانخراط غير المباشر في ساحته. وتزداد خطورة هذا الواقع عندما تتصاعد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة، أو تتوسع الردود المتبادلة لتشمل مواقع ومصالح داخل العراق. عندها لا تعود المسألة مرتبطة ببيانات الإدانة أو المطالبة باحترام السيادة، بل بجوهر الدولة نفسها: من يملك قرار الحرب والسلام؟ ومن يملك القدرة الفعلية على ضبط المجال العراقي ومنع استخدامه منصة لصراع الآخرين؟

السيادة بين النص والواقع

من الناحية القانونية، يملك العراق دولة ذات سيادة وحدوداً معترفاً بها ومؤسسات عسكرية وأمنية وحكومة مسؤولة عن حماية البلاد. غير أن السيادة لا تقاس بالنصوص والاعتراف الدولي وحدهما، بل بقدرة الدولة على ممارسة سلطتها فعلياً، وضبط السلاح، وتحديد الجهات المخولة باستخدام القوة، ومنع أي طرف داخلي أو خارجي من تحويل أراضيها إلى ساحة لتنفيذ أجندة لا تتسجم مع القرار الوطني. وأي تصعيد يسمح باستخدام الأجواء أو الأراضي أو المياه العراقية ضمن صراع خارجي يضع السيادة أمام اختبار حقيقي، لأن الاعتراف القانوني وحده لا يكفي إذا لم تستطع الدولة فرض قواعدها على الأرض.

العراق وضغط الاستقطاب المزدوج

تتبع حساسية الموقف العراقي من شبكة علاقاته المعقدة، فيغدق ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع الولايات المتحدة ودول غربية، وفي الوقت نفسه تربطها بإيران علاقات جغرافية واقتصادية وسياسية وأمنية متجذرة. كما يضم العراق مؤسسات رسمية وقوى سياسية وفصائل تحمل مواقف متفاوتة من قضايا المنطقة. هذه المعادلة تضع الحكومة تحت ضغط استقطاب مزدوج، إذ تصبح مطالبة بالموازنة بين التزاماتها الدولية ومصالحها الوطنية وحسابات الداخل. ومع انتقال المواجهة إلى الضربات المباشرة، يضيق هامش المناورة أمام بغداد وتزداد احتمالات انتقال الصراع إلى الداخل.

من دولة متأثرة إلى ساحة صراع

يمكن التمييز بين ثلاث درجات من تأثير العراق بالصراع الإقليمي. الأولى أن يبقى دولة تتلقى الآثار الاقتصادية والسياسية، مثل اضطراب التجارة والطاقة. والثانية أن تنتقل بعض الارتدادات الأمنية إلى الداخل من دون أن يصبح العراق طرفاً مباشراً. أما الثالثة، وهي الأخطر، فتتحقق عندما تصبح مواقع داخل العراق أو أجواؤه أو مياهه أو منشآته

جزءاً من الحسابات العسكرية للأطراف المتصارعة. وقد يحدث الانتقال تدريجياً بفعل تراكم الضربات والردود، حتى تجد الدولة نفسها أمام واقع أمني لم تختره. لذلك فالخطر الأكبر ليس ضربة منفردة، بل تحول الاستثناء إلى غمط متكرر وفق مصالح الآخرين.

تعدد مراكز القوة

من أبرز التحديات التي تواجه بغداد تعدد الجهات القادرة على التأثير في القرار الأمني أو استخدام القوة. والسؤال الجوهرى ليس شرعية هذا الطرف أو ذاك، بل ما إذا كان هناك قرار وطني واحد يتعلق بالحرب والسلام واستخدام السلاح. إذا كان القرار موحداً، تستطيع الدولة بناء سياسة ردع واضحة والتفاوض مع الأطراف الدولية من موقع مفهوم. أما إذا كان موزعاً بين مراكز متعددة، فإن العراق يصبح أكثر عرضة لسوء التقدير والاستثمار الخارجي، وقد تتعامل معه الأطراف المتصارعة بوصفه مساحة ذات سلطات متداخلة لا دولة ذات قرار واحد.

معادلة السيادة المتكاملة

تواجه الحكومة العراقية معضلة مزدوجة: فهي مطالبة بمنع استخدام أراضيها لتنفيذ عمليات ضد دول أخرى، ومطالبة في الوقت نفسه بمنع أي طرف خارجي من استخدام القوة داخل العراق. لذلك ينبغي أن يقوم الموقف الوطني على قاعدة واضحة: العراق لا يسمح بأن تكون أراضيها منصة للاعتداء على الآخرين، ولا يقبل أن تكون ساحة للاعتداء من الآخرين. وهذه المعادلة تمنح الموقف العراقي قوة سياسية وقانونية؛ فمنع استخدام أراضيها ضد الآخرين، ورفض استهدافها من الخارج، وجهان لممارسة السيادة نفسها.

الردع لا يعني الحرب

الردع الوطني لا يعني بالضرورة الدخول في مواجهة عسكرية، بل يمكن أن يقوم على أدوات سياسية ودبلوماسية وقانونية وأمنية. وتكمن قوته في جعل أي طرف يحسب كلفة التعامل مع العراق بوصفه ساحة مفتوحة. ويتطلب ذلك وحدة القرار السياسي والأمني، وحماية المنشآت الحيوية، وضبط المجال الجغرافي، ووضوح قواعد التعامل مع أي خرق، وتفعيل القنوات الدبلوماسية، ورفع مستوى التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية لمتابعة مؤشرات التصعيد قبل انتقالها إلى الداخل.

المصلحة العراقية أولاً

من الأخطاء المنهجية اختزال النقاش في سؤال: هل العراق مع إيران أم مع الولايات المتحدة؟ فالسؤال الأهم هو: ما الذي يريده العراق من علاقته بكل طرف؟ المصلحة الوطنية لا تقتضي الدخول في محور ضد آخر، بل إدارة العلاقات وفق احتياجات الدولة. فالعراق ليس مضطراً إلى تحويل علاقته بإيران إلى خصومة لإثبات استقلاله، ولا إلى تحويل علاقته بالولايات المتحدة إلى عداة لإثبات وطنيته. الاستقلال الحقيقي هو أن تخضع العلاقة مع الطرفين للمصلحة العراقية، لا لحسابات الصراع بينهما.

الأمن الوطني الشامل

أي تصعيد إقليمي واسع ستكون له انعكاسات تتجاوز الجانب العسكري، منها ارتفاع الاستقطاب، وتصاعد الخطاب التحريضي، وزيادة مخاطر استهداف المنشآت الحيوية، وارتفاع التهديدات السيبرانية، وانتشار المعلومات المضللة، وإمكان استغلال الفوضى من جماعات متطرفة أو إجرامية. وقد تمتد التأثيرات إلى التجارة والطاقة والمنافذ والأسواق، لذلك يجب أن يشمل الأمن الوطني الاقتصاد والاتصالات والإعلام والأمن السيبراني، لا القوات المسلحة وحدها.

السيناريوهات المحتملة

يمكن تصور أربعة سيناريوهات رئيسية. الأول هو الاحتواء، وفيه ينجح العراق في إبقاء أراضيه خارج المواجهة المباشرة. والثاني هو الاحتكاك المحدود عبر حوادث متقطعة. والثالث هو تحول العراق إلى ساحة ردود متبادلة، بما يقلص قدرة الحكومة على التحكم بالأحداث. أما الرابع فهو التصعيد الإقليمي الشامل، حيث تتداخل عدة جهات ويتعرض العراق لضغوط عسكرية واقتصادية وسياسية متزامنة. ولهذا تحتاج بغداد إلى الانتقال من إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى إدارة المخاطر قبل حدوثها، عبر خطط للإنذار المبكر، وسيناريوهات للاستجابة، وآليات لحماية المنشآت الحيوية، وقنوات اتصال مستمرة مع الأطراف المؤثرة.

نحو استقلال استراتيجي عراقي

قد يكون العراق بحاجة إلى مفهوم أكثر واقعية من الحياد التقليدي، يمكن تسميته «الاستقلال الاستراتيجي». وهذا لا يعني الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، بل رفض تحويل القرار العراقي أو الأرض العراقية إلى أداة في صراع الآخرين، مع الاحتفاظ بحق الدولة في بناء علاقاتها الخارجية وفق مصالحها. إن المعركة الحقيقية على السيادة لا تتعلق بمنع كل خرق منفرد، بل بمنع الخروقات من أن تتحول إلى غمط دائم، ومنع العراق من أن يصبح جزءاً ثابتاً من معادلة الحرب الإقليمية. فالسيادة لا تثبت فقط بالرد على الاعتداء، بل بقدرة الدولة على فرض قواعد واضحة داخل أراضيها، وضبط استخدام القوة، وحماية قرارها الوطني. ومن هنا ينبغي أن تكون القاعدة الاستراتيجية للعراق بسيطة وحاسمة: لا يكون العراق قاعدة لضرب الآخرين، ولا يكون ساحة لضربه من الآخرين. إذا استطاعت بغداد فرض هذه المعادلة، يمكن للعراق أن يتحول من نقطة ضعف في الصراع الإقليمي إلى دولة تمتلك هامشاً مؤثراً في إدارة التوازنات. أما إذا استمر تعدد مراكز القرار وبقيت الاستجابة للأزمات محكومة بردود الفعل، فإن الخطر الحقيقي لن يكون في حادثة أمنية منفردة، بل في تحول العراق تدريجياً من دولة مجاورة للحرب إلى جزء من ساحته.



قراءة في حملة «الجبهة الثامنة»: كيف تخوض (إسرائيل) حرب المليار دولار على العقول؟



وسام عفيفة

تكشف ورقة معهد كوينسي أن (إسرائيل) لم تعد تتعامل مع تراجع صورتها بوصفه أزمة علاقات عامة مؤقتة، بل باعتباره «جبهة» قائمة بذاتها. لم تعد ميزانيات وقيادة وشركات متخصصة وأهداف ديموغرافية وأدوات قياس. التحول الأهم: لفظ زيادة الإنفاق، وإنما الانتقال من الدبلوماسية العامة التقليدية إلى ما يمكن وصفه بـ«هندسة بيئة المعلومات»: لتأثير في المؤثرين، والخوارزميات، ونتائج البحث، وإجابات الذكاء الاصطناعي، والقيادات الدينية، والصحفيين، وموظفي الكونغرس. لكن الدراسة تكشف **مفارقة مركزية**: الحملة تحقق أرقاماً كبيرة في الوصول والإنتاج، بينما تستمر مؤشرات الرأي العام في التراجع، وهذا يعني أن (إسرائيل) قد تكون ناجحة تكتيكياً في إيصال الرسالة، لكنها لا تزال عاجزة استراتيجياً عن معالجة أثر السياسات والمشاهد القادمة من الميدان، وهذه هي **نقطة الضعف الأساسية** التي ينبغي أن تنطلق منها أي حملة مضادة.



أولاً: ماذا تغير في بنية الدعاية (الإسرائيلية)؟

1. الانتقال من «اللوبي الصديق» إلى الإدارة الحكومية المباشرة
 - الجديد بعد 7 أكتوبر هو دخول الحكومة الإسرائيلية بصورة أكثر مباشرة عبر التعاقد مع وكلاء وشركات مسجلة بموجب FARA.
 - ويتيح ذلك لها التحكم بالرسالة، وتحديد الجمهور، والتحرك في الأزمات، وتوزيع العمل على شركات متخصصة.
2. بناء شبكة موزعة لا جهاز دعائي واحد
 - تتعاقد شركة Narvas Media ونسباً ركبياً بين الحكومة الإسرائيلية والشركات الأمريكية، وتوزيع العمل بمنطلق لتقسيم السوق: شركة لكل جمهور، ومنصة، ووظيفة.



ثانياً: الأدوات والتقنيات المستخدمة

- المؤثرون المدفوعون، والوفود الموجهة.
- الإعلانات الرقمية، والمواقع المتخصصة.
- التأثير في الذكاء الاصطناعي، ومحركات البحث.
- الرسائل النصية واستهداف الجغرافي.
- المحتوى الديني والإعلام المحافظ.
- الحملات الخفية وغسل الرسائل.



ثالثاً: التقنيات النفسية والسردية

- استعادة الضحية (نقل النقاش من الضحية إلى الرسالة).
- تثبيت الرسالة تحت أعباء الهوية (نحو دولة في القيم والمعتقدات).
- دمج الخصوم في تهديد واحد لتبرير المواجهة.



رابعاً: مفارقة الأرقام

- 1.8 مليار دولار خلال سنتين
- 900 شركة تعمل على 885 عقداً
- حملات تصل إلى مئات الملايين
- لكن الرأي العام العالمي يتجه ضد (إسرائيل)، خاصة بين الشباب.
- الوصول ليس اقتناعاً: الحرب على الصورة لا تكفي.
- ما لم تعالج السياسات على الأرض.



خامساً: كيف نواجه هذه الجملة؟



رفع كفاءة المحتوى بالعربية والإنجليزية، ومواجهة المحتوى الزائف بأدلة وبحث محايد.



بناء تحالفات مع مؤثرين وكتاب وقادة رأي مستقلين داخل أميركا.



فضح التمويل والأجندات باستخدام الأدوات القانونية والتحقيق والاستقصاء الصحفي.



الاستثمار في الذكاء الاصطناعي (SEO) لإنتاج محتوى مضاد قادر على تصدر نتائج البحث والمحادثة الذكية.



التأثير في الخطاب الديني من خلال أصوات مسيحية مؤيدة للعدالة ورافضة التمييز والاحتلال.



الحرب على العقول أصبحت ساحة رئيسية، ومن لا يفهم أدواتها سيخسر معركة الوعي والمستقبل.

قراءة في حملة «الجهة الثامنة»: كيف تخوض (إسرائيل) حرب المليار دولار على العقول؟

وسام عفيفة

الإسبوعية

للدراسات
السياسية
والعسكرية

الصفحة ٨

الأدوات المستخدمة في صناعة التأثير

تنوع الأدوات بين الاستعانة بالمؤثرين، وتنظيم الوفود، والإعلانات الرقمية، وإنشاء مواقع متخصصة، وصناعة محتوى موجه لمحركات البحث، والتواصل المباشر عبر الرسائل، والعلاقات الإعلامية. ويكمن القاسم المشترك بينها في محاولة تقديم الرسالة عبر قنوات تبدو أقرب إلى الجمهور وأكثر ثقة من البيانات الحكومية المباشرة. ومن أبرز التقنيات المستخدمة ما يمكن تسميته «استعارة المصادقية»، حيث تُنقل الرسالة عبر شخصية يثق بها الجمهور، كصحفي أو رجل دين أو مؤثر أو خبير. كما تُستخدم تقنية ربط الموقف السياسي بالهوية الدينية أو الثقافية، بحيث يصبح التخلي عن موقف معين وكأنه تخلي عن جزء من الهوية نفسها. ويظهر كذلك أسلوب دمج خصوم أو قضايا مختلفة داخل إطار تهديد واحد، ثم تقديم دعم إسرائيل بوصفه جزءاً من مواجهة هذا التهديد. وفي حالات أخرى لا يجري طرح رواية بديلة مباشرة، بل يجري التشكيك في صدقية التقارير والصور والمصادر بهدف خلق حالة من الشك في إمكانية الوصول إلى حقيقة مستقرة.

من الخبر إلى البيئة المعرفية

من أكثر الجوانب أهمية في هذه الاستراتيجية الانتقال من التأثير في السخر اليومي إلى بناء بيئة معرفية طويلة الأمد. فالمواقع والمقالات والمواد المصممة لمحركات البحث لا تستهدف القارئ فقط، بل تحاول أن تصبح مصادر يمكن لمحركات البحث ومُهاذج الذكاء الاصطناعي العثور عليها والاستشهاد بها. وهنا تتغير طبيعة الصراع الإعلامي؛ إذ لم يعد السؤال مقتصرًا على من يملك المنصة الأكبر، بل من يستطيع إنتاج محتوى منظم، موثق، قابل للفهرسة والاسترجاع، ويستمر تأثيره بعد انتهاء الحملة الإعلانية المباشرة. كما تعتمد بعض الحملات على الوفود والزيارات المنظمة التي توفر تجربة عاطفية وانتقائية للمشاركين. فالزائر لا يتلقى بيانًا صحفيًا فقط، بل يعيش برنامجًا متكاملًا من اللقاءات والمشاهد والمعلومات، ثم يعود إلى بلده حاملًا انطباعًا شخصيًا قد يكون أكثر تأثيرًا من الرسالة الرسمية.

الأرقام وحدود دلالتها

تشير الأرقام الواردة في الورقة إلى ارتفاع كبير في المخصصات والنفقات المرتبطة بالدبلوماسية العامة والعلاقات الإعلامية منذ عام ٢٠٢٣، فضلًا عن زيادة العقود المسجلة في الولايات المتحدة وتوسع عدد الشركات العاملة في هذا المجال. لكن الرقم المالي وحده لا يكفي لقياس النجاح. فالوصول إلى ملايين المشاهدات أو إنتاج آلاف المنشورات لا يعني بالضرورة تغيير الاتجاهات السياسية أو الأخلاقية لدى الجمهور. لذلك يجب التمييز بين «الانتشار» و«الإقناع». وتشير البيانات التي تستشهد بها الورقة إلى استمرار التراجع في صورة إسرائيل لدى شرائح من الرأي العام الأمريكي، ولا سيما الشباب. كما تظهر فجوات جلية واضحة داخل بعض

تظهر الورقة التي تناولت النشاط الإعلامي والدعائي الإسرائيلي في الولايات المتحدة أن التعامل مع تراجع الصورة العامة لم يعد يُنظر إليه بوصفه أزمة علاقات عامة عابرة، بل باعتباره جهة مستقلة لها ميزانيات وقادة وشركات متخصصة وأهداف محددة وأدوات لقياس النتائج. ولا يقتصر التحول على زيادة حجم الإنفاق، بل يشمل الانتقال من أدوات الدبلوماسية العامة التقليدية إلى ما يمكن وصفه بهندسة بيئة المعلومات؛ أي التأثير في المؤثرين، ومحركات البحث، والخوارزميات، والمحتوى الرقمي، ونتائج أدوات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب التواصل مع الصحفيين والقيادات الدينية والفاعلين السياسيين. وتكشف الدراسة مفارقة أساسية: فالحملة تحقق أرقامًا كبيرة في حجم الوصول والإنتاج الإعلامي، بينما لا تعكس مؤشرات الرأي العام دائمًا نجاحًا مماثلًا في تغيير القناعات. وهذا يعني أن القدرة على إيصال الرسالة لا تساوي بالضرورة القدرة على إقناع الجمهور، ولا سيما عندما تتعارض الرسائل الاتصالية مع صور وأحداث ميدانية ترك أثرًا مباشرًا في الرأي العام. وتستند الورقة إلى سجلات قانون تسجيل الوكلاء الأجانب في الولايات المتحدة «FARA»، ووثائق مشتريات حكومية إسرائيلية، وتحقيقات صحفية ومقابلات. وتكمن أهميتها في أنها تتبع جزء من الشبكات المالية والتنظيمية، مع ضرورة التمييز بين الأموال المرصودة في الموازنات، والعقود المعلنة، والأموال التي أنفقت فعليًا.

التحول من الدعم غير المباشر إلى الإدارة الحكومية

استفادت إسرائيل تاريخيًا من منظمات أميركية مؤيدة لها، مثل جماعات الضغط والمنظمات الدينية والسياسية التي تعمل بتمويل أمريكي ولا تُعد قانونيًا أذرعًا للحكومة الإسرائيلية. لكن المرحلة التي أعقبت أحداث السابع من أكتوبر شهدت توسعًا في التعاقد المباشر مع شركات ووكلاء مسجلين بموجب قانون FARA. ويمنح هذا الأسلوب الحكومة قدرة أكبر على التحكم في الرسائل، وتحديد الجمهور، والتحرك بسرعة أثناء الأزمات، وتوزيع الأدوار على شركات متخصصة في الإعلام الرقمي والعلاقات العامة وصناعة المحتوى. كما أدى ذلك إلى ظهور شبكة موزعة من المتعاقدين بدل الاعتماد على جهاز دعائي واحد. ومن أبرز خصائص هذه الشبكة تقسيم العمل وفق الجمهور والمنصة والوظيفة. فبعض الشركات يركز على الإعلام الرقمي، وأخرى على العلاقات الإعلامية، وأخرى على المؤثرين أو الفئات الدينية، بينما تهتم جهات أخرى بإنتاج مواقع ومحتوى قابل للظهور في محركات البحث وأدوات الذكاء الاصطناعي.

المجموعات التي كانت تاريخيًا أكثر دعمًا لها. وهذا يعني أن الحملة قد تنجح في تحصين بعض الشرائح، أو إبطاء تراجع التأيد، لكنها لا تستطيع وحدها معالجة أثر السياسات والأحداث الميدانية.

كيف تُقرأ هذه الاستراتيجية؟

الاستجابة الأكثر فاعلية لمثل هذا النوع من الحملات لا تكون بتقليد الأساليب الخفية أو بناء دعاية مضادة مغلقة، بل بتوسيع الشفافية والتوثيق والتحقق من مصادر التمويل والمعلومات. ومن المفيد التركيز على تتبع العقود، وكشف الجهات الممولة، والتمييز بين المحتوى المستقل والمحتوى المدفوع، ونشر الوثائق الأصلية بطريقة سهلة للفحص. كما أن بناء قواعد معرفة موثقة ومتعددة اللغات يساعد الصحفيين والباحثين ومحركات البحث وأدوات الذكاء الاصطناعي على الوصول إلى مصادر أكثر توازنًا وقابلية للتحقق. ويُفترض أن يعتمد قياس الأثر على مؤشرات نوعية، مثل تغير فهم الجمهور لمصدر الرسالة، ومدى تصديق ادعاء محدد قبل نشر الأدلة وبعده، وحجم استخدام الصحفيين للمصادر الموثقة، ومدى ظهور المعلومات الدقيقة في نتائج البحث والأدوات الذكية، بدل الاكتفاء بأعداد المشاهدات والتفاعلات.

التقدير النهائي

تكمن قوة الحملة الإسرائيلية، بحسب الورقة، في التمويل، والتخصص، وتقسيم العمل بين الشركات، واستخدام المؤثرين، واستباق المنافسين في مساحات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي ومحركات البحث. أما نقطة ضعفها الأساسية فتتمثل في أن الأدوات الاتصالية، مهما بلغت من التطور، لا تستطيع دائمًا تجاوز أثر الوقائع السياسية والعسكرية التي يشاهدها الجمهور مباشرة. ولهذا فإن المعركة الإعلامية الحديثة ليست مجرد سباق في الإنفاق أو عدد المنشورات، بل منافسة على الصدقية، والشفافية، والقدرة على إنتاج معرفة موثقة قابلة للفحص والاسترجاع. ومن الضروري أيضًا التعامل بحذر مع الأرقام الكبيرة المتداولة، لأن بعض المبالغ تعكس مخصصات أو عقودًا أوسع للدبلوماسية العامة، ولا تعني بالضرورة أن كامل المبلغ أنفق في الولايات المتحدة أو نُفذ فعليًا. كما أن الحديث عن التأثير المباشر في إجابات مُهاذج الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى أدلة مستقلة قبل اعتباره نتيجة مثبتة. وبذلك تقدم الورقة صورة مهمة عن تحول الدعاية من نشاط اتصالي تقليدي إلى منظومة أكثر تعقيدًا تتداخل فيها العلاقات العامة، والبيانات، والخوارزميات، ومحركات البحث، والذكاء الاصطناعي. وهي صورة تكشف أن مستقبل الصراع على الرأي العام سيعتمد بدرجة متزايدة على من يستطيع بناء البيئة المعرفية الأكثر حضورًا وصدقية واستمرارية.



حكومة الزيدي بين شرعية الدولة وفوضى السلاح

حصر السلاح بيد الدولة طريق بناء الدولة الحديثة
وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية



محمد حسن الساعدي

باحث في الشأن السياسي
والاستراتيجي

وجود السلاح خارج إطار الدولة يهدد استقرار المجتمع، ويضعف هيبة السلطة الشرعية، ويخلق بيئة خصبة للفوضى والتزاعات. لذلك فإن مشروع حكومة الزيدي لحصر السلاح بيد الدولة خطوة استراتيجية لبناء دولة قوية قادرة على حماية مواطنيها وضمان أمنهم.

أمنياً واقتصادياً



- يخلق بيئة مستقرة تجذب الاستثمارات وتعزز النمو الاقتصادي.
- رجال الأعمال يبحثون عن الأمن والاستقرار لطمأنينة مشاريعهم.
- يوفر فرص عمل ويحسن مستوى المعيشة للمواطنين.
- الأمن هو الأساس الذي تبني عليه التنمية.

سياشياً ومؤسساتياً



- يمنع ظهور مراكز قوى موازية تنافس الحكومة في سلطتها.
- يعزز شرعية الدولة ويقوي مؤسساتها.
- يرتبط بمفهوم المواطنة والعدالة والمساواة أمام القانون.
- يساهم في تنفيذ البرامج الإصلاحية في الاقتصاد والتعليم والخدمات العامة.

ما هو حصر السلاح؟



- يعني أن يكون السلاح حصراً بيد الدولة ومؤسساتها الشرعية.
- إجراء أمني، ومشروع سياسي واجتماعي متكامل.
- يضع القانون فوق القوة ويمنع الفوضى.
- يعزز الثقة بين المواطن والدولة.
- يحقق للدولة إيراداً إضافياً غير نفطي.

التحديات والحلول

الحاجة إلى الحزم والمرونة



- الحزم في تطبيق القانون وعدم السماح بوجود سلاح خارج سلطة الدولة.
- المرونة في فتح قنوات الحوار مع الجماعات لإقناعها بالانخراط في العملية السياسية والاقتصادية.
- نجاح التوازن بين الحزم والمرونة سيحدد مستقبل المشروع.

تحديات الجماعات المسلحة



- وجود جماعات مسلحة ترى في السلاح وسيلة لحماية مصالحها أو فرض نفوذها.
- قد تقاوم جهود الحكومة أو تسعى لإفشال المشروع بالفوضى أو المواجهات المسلحة.

دور المجتمع الدولي



- يمكن أن يقدم المساعدة الفنية واللوجستية في جمع السلاح.
- دعم برامج إعادة التأهيل وإدماج العناصر في المجتمع.

- يمنح الحكومة زخماً إضافياً ويعزز صورتها دولياً.
- الحكومة تؤكد أن المشروع يأتي من إرادة وطنية خالصة.

خطوات عملية لتنفيذ مشروع حصر السلاح

5 التشريعية والرقابة والمساءلة



- تشريعات واضحة لحصر السلاح ومحاسبة المخالفين.
- رقابة برلمانية ومجتمعية.
- شفافية وإعلام مسؤول.

4 تعزيز قدرات الدولة الأمنية



- تقوية المؤسسة العسكرية والأمنية.
- تطوير الاستخبارات والمعلومات.
- تسليح وتدريب وفق احتياجات الدولة.

3 إعادة الإدماج والتأهيل



- برامج تأهيل مهني وتعليمي.
- دمج العناصر في المجتمع.
- توفير فرص عمل بديلة.

2 خطة جمع السلاح



- وضع جدول زمني واضح لجمع السلاح.
- حوافز للتسليم الطوعي.
- إجراءات قانونية حازمة لغبر الممتلئين.

1 تحديد السلاح والمجاميع المسلحة



- حصر وتوثيق جميع الأسلحة والمجاميع خارج سلطة الدولة.
- قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة.

فوائد نجاح المشروع



تعزيز الحمة الوطنية
وقوة الدولة



الاستثمار والتنمية
الاقتصادية



استقرار أمني وسياسي
مستدام



سيادة القانون وهيبة
الدولة



تحسين الخدمات
وجودة الحياة

حصر السلاح بيد الدولة ليس خياراً فقط، بل ضرورة لبناء دولة قوية تحمي مواطنيها وتواجه التحديات.

نجاح حكومة الزيدي في هذا المشروع سيصنع مستقبل العراق المستقر والمزدهر.



حكومة الزيدي بين شرعية الدولة وفوضى السلاح

محمد حسن الساعدي

تُعد قضية حصر السلاح بيد الدولة من أكثر القضايا حساسية وأهمية في بناء الدولة العراقية الحديثة، لأنها تمس بصورة مباشرة مفهوم السيادة واحتكار القوة المشروعة وسيادة القانون. فوجود السلاح خارج إطار المؤسسات الرسمية لا يمثل مشكلة أمنية فحسب، بل يخلق أيضاً مراكز نفوذ موازية، ويضعف قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها، ويهدد ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها. ومن هذا المنطلق، فإن توجه حكومة علي الزيدي نحو حصر السلاح بيد الدولة يمكن النظر إليه بوصفه مشروعاً سياسياً وأمنياً واجتماعياً متكاملاً، لا مجرد حملة لجمع الأسلحة.

حصر السلاح ومعنى الدولة

إن جوهر الدولة الحديثة يقوم على مبدأ أساسي: لا قوة فوق القانون، ولا سلاح خارج سلطة المؤسسات الشرعية. وحين تمتلك جماعات أو أفراد قدرات مسلحة مستقلة عن الدولة، فإن ميزان القوة داخل المجتمع يختل، ويصبح تنفيذ القانون متفاوتاً بين منطقة وأخرى وبين فئة وأخرى. وفي مثل هذه البيئة، قد يشعر المواطن بأن حقوقه لا تحميها المؤسسة، بل تحددها موازين القوة على الأرض. وهنا يبدأ تراجع مفهوم المواطنة، لأن المساواة أمام القانون تصبح موضع شك، ويحل النفوذ المسلح محل المرجعية القانونية. لذلك فإن حصر السلاح لا ينبغي أن يُقَمَّ بوصفه استهدافاً لفئة معينة، بل باعتباره قاعدة عامة تشمل الجميع من دون استثناء. فنجاح المشروع يرتبط بوضوح المعيار: أي قوة مسلحة يجب أن تكون خاضعة للدستور والقانون والقيادة الرسمية للدولة.

تقوية المؤسسات ومنع ازدواج السلطة

سياسياً، يسهم حصر السلاح بيد الدولة في منع نشوء مراكز قوى موازية تنافس الحكومة في القرار أو الأمن أو إدارة المجال العام. فالدولة التي تتعدد داخلها مصادر القوة المسلحة تصبح أكثر عرضة للتجاذبات والصراعات الداخلية، حتى لو بقيت مؤسساتها الرسمية قائمة من الناحية الشكلية. وتظهر خطورة ازدواج السلطة حين تتعارض قرارات المؤسسات الرسمية مع مصالح جماعات تمتلك قوة ميدانية مستقلة. عندها يصبح تنفيذ القرار السياسي أو القضائي أو الإداري أكثر صعوبة، وقد تتحول الخلافات إلى أزمت أمنية. ومن هنا، فإن تقوية الدولة لا تعني توسيع أدوات القمع، بل بناء مؤسسات مهنية موحدة تخضع للمساءلة، وتضمن أن استخدام القوة لا يتم وفق الانتماء الحزبي أو الطائفي أو الشخصي، وإنما وفق القانون والمصلحة العامة.

الأمن بوابة الاقتصاد والاستثمار

لا تنفصل قضية السلاح عن الاقتصاد. فالمستثمر المحلي أو الأجنبي يبحث قبل كل شيء عن بيئة مستقرة يستطيع فيها حماية رأس ماله، واللجوء إلى القضاء، وتنفيذ العقود من دون خوف من التهديد أو الابتزاز أو تغيير موازين النفوذ. وعندما يشعر المستثمر بأن الدولة هي صاحبة القرار الأمني النهائي، وأن القانون قادر على حماية الممتلكات والعقود، ترتفع الثقة بالبيئة الاقتصادية. أما إذا تعددت القوى المسلحة ومراكز القرار، فإن كلفة الاستثمار ترتفع، ويزداد الحذر، وقد تتجه رؤوس الأموال إلى أسواق أكثر استقراراً. لذلك فإن حصر السلاح يمكن أن ينعكس بصورة غير مباشرة على فرص العمل والنمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. فالأمن ليس منفصلاً عن التنمية، بل هو أحد شروطها الأساسية.

الحزم وحده لا يكفي

مع ذلك، فإن معالجة هذا الملف بالقوة الأمنية وحدها قد تؤدي إلى نتائج عكسية. فبعض الجماعات المسلحة تشكلت في ظروف سياسية وأمنية معقدة، وبعض أفرادها ارتبطوا بهذه التشكيلات لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية. لذلك تحتاج الحكومة إلى مزيج من الحزم والمرونة. الحزم يعني أن تكون القاعدة القانونية واضحة وغير قابلة للمساومة، وألا يُسمح لأي جهة بفرض سلطتها المسلحة خارج الدولة. أما المرونة فتعني فتح مسارات قانونية للاندماج، وتوفير برامج للتأهيل والتدريب والتوظيف لمن تنطبق عليهم الشروط، وإتاحة المجال أمام الانتقال من العمل المسلح إلى النشاط المدني أو السياسي المشروع. فالمطلوب ليس نقل السلاح من يد إلى أخرى، بل معالجة البيئة التي تسمح بإعادة إنتاج الجماعات المسلحة. وإذا بقيت البطالة والتهميش وضعف المؤسسات وغياب الفرص قائمة، فقد تظهر أشكال جديدة من التسلح حتى بعد نجاح حملات الجمع والنزع.

الحوار لا يعني التراجع

من الخطأ النظر إلى الحوار مع القوى المسلحة بوصفه تنازلاً عن هيبة الدولة. فالدولة القوية تستطيع أن تتحاور وهي متمسكة بالقانون، وأن تفتح أبواب الاندماج من دون أن تتخلى عن مبدأ احتكارها للسلاح. لكن الحوار يصبح بلا معنى إذا تحول إلى وسيلة لتأجيل القرار إلى أجل غير معلوم. لذلك يجب أن يكون جزءاً من خارطة طريق واضحة، تتضمن مراحل زمنية، وآليات تسجيل للسلاح، وإجراءات للدمج أو التسريح، وضمانات قانونية، ونظاماً صارماً لمتابعة التنفيذ.

دور المجتمع والثقة العامة

نجاح المشروع لا يعتمد على الحكومة والجماعات المسلحة وحدهما، بل يحتاج أيضاً إلى قبول اجتماعي واسع. فالمواطن يجب أن يقتنع بأن التخلي عن

السلاح الشخصي أو غير الرسمي لن يجعله أكثر عرضة للخطر، وأن مؤسسات الدولة قادرة فعلاً على حمايته. ولهذا فإن تحسين أداء الشرطة والقضاء والخدمات الأمنية يجب أن يسير بالتوازي مع مشروع حصر السلاح. فلا يمكن مطالبة المواطن بالثقة في الدولة إذا كان يشعر بأنها عاجزة عن حمايته أو إنصافه. كما أن الخطاب الحكومي ينبغي أن يركز على أن الهدف ليس نزع القوة من المجتمع، بل نقلها إلى مؤسسة عامة تخضع للقانون والمساءلة وتعمل لخدمة جميع المواطنين.

التعاون الدولي وحدود السيادة

يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً فنياً في مجالات إدارة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وتطوير قواعد البيانات والرقابة على الحدود، والاستفادة من تجارب دول مرت بظروف مشابهة. لكن أي دعم خارجي يجب أن يبقى ضمن إطار القرار الوطني العراقي. فمشروع حصر السلاح لا يكتسب شرعيته من رغبة القوى الدولية، بل من حاجة الدولة والمجتمع إلى نظام سياسي يحتكر القوة المشروعة ويحمي السيادة. وهذا التوازن مهم، لأن نجاح المشروع يتطلب الاستفادة من الخبرة الخارجية من دون تحويل الملف إلى ساحة جديدة للتجاذبات الإقليمية والدولية.

مشروع لبناء الدولة لا حملة مؤقتة

إن حصر السلاح بيد الدولة ليس إجراءً يمكن إنجازه بقرار واحد أو حملة قصيرة، بل مسار طويل يتطلب إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية، ومكافحة الفساد، وتحسين إدارة الحدود، وتطوير برامج الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة. كما أن نجاحه لا يُقاس بعدد الأسلحة التي تُجمع فقط، بل بقدرة الدولة على منع ظهور قوى مسلحة جديدة، وضمان خضوع الجميع للقانون، وبناء مؤسسات لا تحتاج إلى التسويات المؤقتة كي تفرض سلطتها.

ختاماً

إن مشروع حصر السلاح يمثل اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة العراقية على الانتقال من تعدد مراكز القوة إلى وحدة الشرعية والسيادة. فإذا نجحت الحكومة في تطبيق القانون بعدالة، ووفرت بدائل واقعية للاندماج، وعززت ثقة المواطنين بالمؤسسات، فإنها ستقطع خطوة مهمة نحو بناء دولة أكثر استقراراً وقدرة على حماية مجتمعها. أما إذا طُبق المشروع بصورة انتقائية، أو بقي مجرد شعار سياسي، فقد يزيد من التوتر بدلاً من أن يعالجه. فالدولة القوية ليست الدولة التي تمتلك السلاح الأكثر، بل الدولة التي يعرف الجميع أن سلاحها يخضع للقانون، وأن القانون يُطبق على الجميع. ومن هنا فإن حصر السلاح ليس نهاية الطريق، بل بداية مشروع أوسع لبناء دولة حديثة تكون فيها القوة أداة لحماية المجتمع، لا وسيلة لمنافسته أو إخضاعه.



الحكومة العراقية وفرض السيادة في ضوء التجاذبات الإقليمية

تواجه الحكومة العراقية اختباراً بالغ التعقيد في مسألة فرض سيادة الدولة واحتكارها للقوة، في وقت تتقاطع فيه مصالح إقليمية ودولية متعارضة، وتزداد فيه تداعيات الحرب الإقليمية انعكاساً على الأمن العراقي.



مصطفى جواد

احتكار القوة.. مبدأ السيادة



حصر السلاح واحتكار استخدام القوة بيد الدولة ركيزة أساسية للسيادة وبناء الدولة الحديثة.



ليس فقط منع السلاح خارج مؤسسات الدولة، بل امتلاك قرار أمني وعسكري مستقل.



منع تحويل الأراضي العراقية إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.



مفارقة الواقع العراقي



مطالبة الأطراف بحصر السلاح بيد الدولة، في الوقت الذي لا تزال فيه الدولة عاجزة عن:



منع استهداف المواقع الرسمية وإنهائها أجوائها وأراضيها.



إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق وفق الاتفاقات المعلنة.



ضمان عدم استخدام الأراضي العراقية في الصراع الإقليمي.

التحديات الرئيسية أمام فرض السيادة

1. الالتزامات والعلاقات الدولية



- ضرورة انسحاب القوات الأمريكية بحلول نهاية أيلول المقبل.
- احترام السيادة العراقية وعدم تكرار استهداف المواقع العراقية.
- العلاقات الدولية يجب أن تقوم على المصالح المتبادلة والالتزامات المتبادلة.

2. تسليح وقدرات الجيش



- العراق يحتاج إلى منظومات دفاع جوي متقدمة ورادارات وتسليح حديث.
- توفير الذخائر والمعدات والقدرات اللوجستية.
- جيش قوي هو الضمان الحقيقي لاحتكار الدولة للقوة.

3. التداعيات الإقليمية والدولية



- اتساع رقعة الحرب الإقليمية يزيد المخاطر على العراق أمنياً واقتصادياً.
- تجاذب المصالح الإقليمية والدولية حول القرار العراقي.
- الحاجة إلى سياسة خارجية متوازنة تحمي المصالح الوطنية.

4. الداخل العراقي



- وجود قوى مسلحة خارج إطار الدولة يضعف سيادتها.
- صعوبة إقناع الأطراف بالتخلي عن السلاح دون توفير بديل أمني فعال.
- بناء الثقة الوطنية وتعزيز مؤسسات الدولة شرط أساسي.

ثلاثة مسارات مترابطة لا غنى عنها

3. قدرة الدولة على حماية سيادتها



- حماية الحدود والأجواء والمنشآت الحيوية.
- ردع أي انتهاك أو اعتداء.
- سيادة فعلية لا مجرد شعار قانوني.

2. استقلال القرار الوطني



- قرار الحرب والسلام والسياسة الخارجية قرار عراقي.
- عدم الارتهاق لإملاءات خارجية.
- تحديد الأولويات وفق المصلحة الوطنية العليا.

1. احتكار الدولة للقوة



- السلاح بيد مؤسسات الدولة الرسمية فقط.
- منع الميليشيات والتشكيلات المسلحة غير النظامية.
- تعزيز هيبة القانون ومؤسسات الدولة.

متطلبات النجاح



حكومة رشيدة وحمارية الفساد وتعزيز الثقة الشعبية.



تمويل مستدام للأقطاعات الأمنية والعسكرية.



مشاركة وطنية شاملة وبناء توافق وطني.



استراتيجية أمنية وطنية واضحة ومتعددة السنوات.



علاقات متوازنة تقوم على احترام السيادة والمصالح المتبادلة.

خلاصة القول

- فرض السيادة ليس فقط حصر السلاح، بل بناء دولة قوية قادرة على حماية أرضها وقرارها.
- الدولة التي لا تمتلك القوة لا تستطيع احتكارها.
- القرار الذي لا يتخذ في بغداد يبقى مرهوناً بغيرها.
- العراق يحتاج إلى دولة قوية، جيش وطني محترف، وسياسة خارجية تحمي مصالحه.
- السيادة الحقيقية هي أن يكون مستقبل العراق بيد العراقيين فقط.



الحكومة العراقية وفرض السيادة في ضوء التجاذبات الإقليمية

مصطفى جواد

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والعسكرية

تجد الحكومة العراقية نفسها أمام واحد من أكثر اختبارات الدولة تعقيداً منذ عام ٢٠٠٣: كيف يمكن ترسيخ مبدأ حصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية، في وقت تتقاطع فيه على الساحة العراقية مصالح إقليمية ودولية متعارضة، وتنعكس فيه الحروب والتوترات المحيطة مباشرة على أمن العراق وأجوائه وحدوده ومؤسساته؟ فالمسألة لم تعد تتعلق بوجود سلاح خارج إطار الدولة فحسب، بل أصبحت مرتبطة بالسؤال الأوسع عن قدرة الدولة نفسها على احتكار قرار استخدام القوة، وحماية أراضيها، ومنع الآخرين، في الداخل والخارج، من فرض وقائع عسكرية عليها.

حصر السلاح أساس السيادة

من حيث المبدأ، يمثل حصر السلاح بيد الدولة ركناً أساسياً من أركان السيادة الحديثة. فلا يمكن أن تستقيم دولة تعدد داخلها مراكز القرار العسكري، أو تمتلك فيها جهات مختلفة حق اتخاذ قرار الحرب والرد والتهديد بصورة مستقلة عن المؤسسات الدستورية. وقد أكدت الحكومة العراقية مراراً أن قرار الحرب والسلم من اختصاص الدولة، وأن حصر السلاح يمثل جزءاً أساسياً من مشروع تعزيز سيادة القانون وسلطة المؤسسات الرسمية. غير أن نجاح هذا المشروع لا يتوقف على مطالبة القوى المسلحة بالتخلي عن أدواتها فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بقدرة الدولة على تقديم ضمانات عملية بأن مؤسساتها العسكرية والأمنية قادرة على الدفاع عن البلاد وحماية مواطنيها ومصالحها. وهنا تظهر المعضلة الأساسية: كيف يمكن إقناع القوى العراقية المختلفة بأن الدولة وحدها يجب أن تمتلك القوة، إذا كانت هذه الدولة نفسها تواجه صعوبة في منع خرق أجوائها، أو استهداف مواقع داخل أراضيها، أو فرض احترام قراراتها على القوى الخارجية؟ فاحتكار القوة ليس مجرد عملية لنزع السلاح، بل هو عقد سياسي وأمني واضح: تخلي القوى غير الرسمية عن أدوات الحرب، مقابل أن تتحمل الدولة وحدها مسؤولية الدفاع والحماية والردع.

الوجود العسكري الأجنبي واختبار أيلول

يمثل الوجود العسكري الأجنبي أحد أهم عناصر هذه المعادلة. وقد أكدت الولايات المتحدة والعراق التزامهما بإنهاء مهمة التحالف الدولي المرتبطة بعملية «العزم الصلب» انطلاقاً من العراق بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، فيما بدأت مناقشات لإعادة صياغة طبيعة العلاقة الأمنية بين بغداد وواشنطن بعد انتهاء هذه المرحلة. وهذه نقطة تحتاج إلى قدر كبير من الدقة؛ فاختتام مهمة التحالف لا يعني بالضرورة انتهاء جميع أشكال التعاون الأمني أو الوجود العسكري الأمريكي بصورة تلقائية، إذ يجري الحديث رسمياً عن الانتقال إلى علاقات وشركات أمنية ثنائية تحددها تفاهات جديدة. ولهذا فإن مرحلة ما بعد أيلول/سبتمبر ستكون اختباراً مهماً للسيادة العراقية. فالمطلوب ليس استبدال عنوان

«التحالف الدولي» بعنوان آخر مع بقاء الغموض نفسه، وإنما تحديد طبيعة أي وجود أجنبي لاحق، ومهامه، ومواقفه، ومدته، والأساس القانوني الذي يستند إليه، والجهة العراقية التي تتولى الإشراف عليه. فالشفافية في الملفات الأمنية ليست تفصيلاً سياسياً، بل جزء من بناء الثقة بأن قرار الأمن والدفاع يصدر من بغداد.

الدولة التي تحتكر القوة يجب أن تمتلكها

لكن إنهاء الوجود الأجنبي أو إعادة تنظيمه لا يكفي وحده. فالدولة التي تريد احتكار القوة مطالبة أولاً ببناء القوة التي تريد احتكارها. والعراق، في ظل تصاعد أخطار الصواريخ والطائرات المسيّرة واحتلالات اتساع النزاعات الإقليمية، يحتاج إلى منظومة متكاملة للدفاع الجوي والإنذار المبكر والرصد والسيطرة، وإلى قوات قادرة على حماية الحدود والمنشآت الحيوية ومراكز الطاقة والقواعد العسكرية والمدن. وقد أعلنت الحكومة العراقية وجود تعاقبات لبناء منظومة دفاع جوي متكاملة، إلى جانب التوجه نحو تعاقبات إضافية لتأمين الأجواء العراقية. غير أن معيار النجاح لن يكون في إعلان العقود وحده، بل في تحويلها إلى قدرة عملية فعلية تمنح العراق إمكانية مراقبة مجاله الجوي والدفاع عنه بدرجة معقولة من الاستقلال والكفاءة. وهنا تظهر مفارقة شديدة الحساسية: السيادة القانونية لا تكفي إذا لم تسندها سيادة تنفيذية. فالدولة قد تمتلك دستوراً يقرر اختصاصها الكامل على أراضيها وأجوائها، لكنها تحتاج أيضاً إلى وسائل الرصد والاعتراض والردع حتى تستطيع فرض هذا الاختصاص. ومن دون تلك الأدوات يصبح رفض الانتهاكات موقفاً سياسياً ودبلوماسياً مهماً، لكنه يبقى أقل من القدرة المطلوبة لمنع تكرارها.

السيادة لا تطبق في اتجاه واحد

وفي المقابل، لا يمكن بناء سيادة خارجية كاملة مع بقاء القرار العسكري الداخلي موزعاً بين أكثر من جهة. فإذا طالبت بغداد الولايات المتحدة أو أي دولة إقليمية بعدم استخدام أجوائها أو أراضيها من دون موافقتها، فإن المبدأ نفسه يجب أن يطبق على أي قوة عراقية تستخدم الأراضي العراقية لشن هجوم أو اتخاذ قرار عسكري خارج سلطة الدولة. فالسيادة لا يمكن أن تكون انتقائية؛ إما أن يكون قرار الحرب والسلم للدولة، أو تبقى البلاد معرضة لأن تتحول إلى ساحة تتقاطع فيها قرارات وإرادات متعددة. ولا يعني ذلك تجاهل الخلفيات السياسية والأمنية التي أدت إلى ظهور الفصائل المسلحة، أو الأدوار التي أدتها في مراحل سابقة، ولا سيما خلال الحرب على تنظيم «داعش». لكن الانتقال من مرحلة الطوارئ والمواجهة الوجودية إلى مرحلة بناء الدولة يفرض إعادة تنظيم العلاقة بين السلاح والمؤسسة. ويمكن أن تتم هذه العملية ضمن أطر قانونية ومؤسسية تحفظ حقوق المنتسبين، وتستفيد من الخبرات العسكرية المتراكمة، وفي الوقت نفسه تمنح وجود سلاسل قيادة عسكرية مستقلة عن سلطة الدولة والقائد العام للقوات المسلحة.

حصر السلاح مشروع دولة لا إجراء أمني

من هنا، فإن حصر السلاح ليس ملفاً أمنياً منفصلاً عن إصلاح المؤسسة العسكرية. فهو يحتاج إلى جيش محترف، وتسليح متنوع، واستخبارات فعالة، وسيطرة حقيقية على الحدود، ودفاع جوي، وقدرات لوجستية وصناعات عسكرية مناسبة، فضلاً عن عقيدة واضحة للأمن القومي تحدد مصادر التهديد وألويات الرد. كما أن استقلال القرار الوطني لا يتحقق بمجرد تقليص الاعتماد العسكري على طرف خارجي إذا انتقل هذا الاعتماد إلى طرف آخر. فالتوازن الحقيقي يقتضي تنويع الشراكات ومصادر التسليح والتدريب، مع الحفاظ على معيار الكفاءة والمصلحة العراقية، ومنع أي علاقة أمنية من التحول إلى أداة للتأثير في القرار السياسي الوطني. فالدولة القوية لا تعادي الجميع، ولا تتبع أحداً، وإنما تبني علاقاتها وفق احتياجاتها ومصالحها وتحت سقف دستورها.

ثلاثة أضلاع لمعادلة السيادة

إن المعادلة التي تواجهها بغداد تقوم، في جوهرها، على ثلاثة أضلاع مترابطة: احتكار الدولة للقوة، واستقلال القرار الوطني، والقدرة الفعلية على حماية السيادة. ولا يمكن استقرار أحد هذه الأضلاع إذا اختل الآخران. فالدولة التي لا تضبط السلاح الداخلي تعاني ضعفاً في قرار الحرب والسلم، والدولة التي لا تستطيع حماية أجوائها وأراضيها تواجه صعوبة في إقناع الآخرين بالتخلي عن أدوات القوة، والدولة التي تعتمد بصورة مفرطة على الحماية الخارجية تصبح أكثر عرضة للضغوط السياسية والأمنية. ولهذا يمكن أن تكون المرحلة الراهنة فرصة لإعادة تعريف مفهوم السيادة العراقية بصورة أكثر شمولاً. فالسيادة ليست شعاراً يُرفع عند وقوع اعتداء خارجي، وليست أيضاً مجرد حملة لحصر السلاح في الداخل. إنها منظومة تبدأ من الدستور، وتمتد إلى الجيش والأمن والدبلوماسية والاقتصاد والتسليح والقرار السياسي. وهي تعني أن تكون للدولة القدرة على أن تقول «لا» للخارج، مثلما تمتلك القدرة على فرض القانون في الداخل. وعندما تنجح الدولة في بناء هذه المعادلة، يصبح حصر السلاح نتيجة طبيعية لقوتها، لا مجرد مطلب سياسي يواجهه المقاومة والشكوك. فالثقة باحتكار الدولة للقوة تزداد عندما يرى المواطن أن هذه القوة قادرة على حمايته، وأن القانون لا يُطبق بانتقائية، وأن السيادة تُصان أمام الحليف والخصم بالمعيار نفسه. إن الاختبار الحقيقي للعراق في المرحلة المقبلة ليس فقط إنهاء مهمة التحالف أو إعادة تنظيم العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة، وليس فقط ضبط السلاح غير الرسمي، وإنما بناء دولة تمتلك الوسائل والإرادة لاتخاذ قرارها الأمني والعسكري بنفسها. وعندها فقط يصبح قرار الحرب والسلم عراقياً بالفعل، وتتحول السيادة من نص دستوري وموقف سياسي إلى قدرة ملموسة تحمي أرض العراق وسماؤه ومؤسساته ومواطنيه.



www.shahidkhames.com

تحالف مكة: هل ولدت مظلة أمنية جديدة في الشرق الأوسط؟

اتفاق دفاع مشترك بين السعودية وتركيا وباكستان

في 7 أغسطس/آب 2026، وقعت الدول الثلاث في مكة اتفاقاً يعتبر الهجوم المسلح على أي دولة منها هجوماً عليها جميعاً، ووصفته تركيا بأنه قريب من منطق المادة الخامسة في الناتو.



ناجي الغزالي

كاتب وباحث سياسي



باكستان

قوة عسكرية كبيرة وخبرة طويلة في الصراعات
قدرة نووية تقدر بنحو 170 رأساً نووياً
عنصر ردع استراتيجي فعال



السعودية

قوة مالية واقتصادية وطاقة هائلة
موقع استراتيجي في الخليج والبحر الأحمر
إنفاق عسكري كبير وصناعة دفاعية محلية متنامية



تركيا

قوة عسكرية كبيرة وتجربة عملياتية واسعة
صناعة دفاعية متقدمة (مسيرات، صواريخ، سفن، أنظمة إلكترونية)
عضو في حلف الناتو وموقع جغرافي استراتيجي

جوهر الاتفاق

ليس مجرد إعلان سياسي، بل محاولة لبناء مظلة ردع جماعية تجعل أي هجوم على دولة عضو أكثر كلفة على الخصم وتقلل احتمالات الحرب.

المعضلة الأساسية

تحالف قوي سياسياً على الورق، لكن الاختبار الحقيقي عند أول هجوم مسلح:
• ما معنى "الهجوم على واحد هو هجوم على الجميع" عملياً؟
• هل يعني تدخلا عسكرياً شاملاً أم درجات متفاوتة من الرد؟
• كيف تترجم العبارة السياسية إلى آليات تنفيذ وقواعد اشتباك؟

أين يكمن الاختبار؟

هجوم صاروخ على السعودية من إيران: هل ترسل تركيا وباكستان مقاتلات أو منظومات دفاع جوي؟
هجوم من جماعة في العراق أو الحوثيين: هل يُعتبر هجوماً يستوجب التدخل؟
نزاع باكستان والهند: هل تدخل السعودية وتركيا الحرب إلى جانب إسلام آباد؟
تدرج الاستجابة: من الدفاع الجوي والاستخباراتي إلى التدخل العسكري المباشر عند الضرورة.

لماذا هو مهم استراتيجياً؟

• يحول اتفاق مكة منطقة الخليج من ساحة مستقبلة للتهديدات إلى منظومة ردع جماعي.
• يعقد حسابات أي طرف يفكر في استهداف دولة من الدول الثلاث.
• قد يكون نواة لنظام أمني إقليمي أكثر استقلالية عن الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية.
• يجمع بين المال والطاقة والتكنولوجيا والخبرة العسكرية والردع النووي.

سيناريوهات الاستجابة

دفاع جوي مشترك وحماية المنشآت الحيوية
تبادل معلومات استخباراتية ودعم لوجستي
دعم بحري وجوي محدود
تدخل عسكري مباشر إذا اقتضت الضرورة

كيف سيقرّ الآخرون الاتفاق؟

إيران: رسالة ردع قوية بأن مهاجمة السعودية لم تعد مواجهة ثنائية.
إسرائيل: إضافة تعقيد جديد لتوازنات المنطقة وإمكانية نشوء مركز قرار أمني إقليمي أقل خضوعاً للولايات المتحدة.
الولايات المتحدة: شريك مهم، لكن هذا التحالف يسعى إلى تنويع مصادر الضمان وعدم الاعتماد على طرف واحد.

أوجه القوة المحتملة للتحالف

عمق جغرافي يربط آسيا بالشرق الأوسط والبحر الأحمر والخليج
قدرات متنوعة ومتكاملة وليست مكررة
إمكانات اقتصادية هائلة تدعم الاستدامة العسكرية
قدرة على حماية ممرات الطاقة والتجارة الدولية

التحديات والقيود

• تعارض مصالح بين الأعضاء في بعض القضايا الإقليمية (مثل باكستان-الهند).
• خطر الانزلاق إلى حروب خارج أهداف التحالف الدفاعية الأصلية.
• القدرة على اتخاذ قرار سريع وموحد في الأزمات.
• تفاوت القدرات العسكرية واحتياجات التنسيق والتدريب والتجهيز.

هل تنضم مصر إلى التحالف؟

• إضافة مصر تعني ثقلًا عسكرياً وسياسياً عربياً كبيراً وموقعاً استراتيجياً فريداً.
• قد يحول التحالف إلى نواة لنظام أمني إقليمي أوسع وأكثر تأثيراً.
• لكن القاهرة ستوازن بين مكاسب الردع والعمق الاستراتيجي والحفاظ على استقلالية قراراتها وهامش حركتها الإقليمية.
• انضمام مصر، إن حدث، سيكون تحولاً استراتيجياً يتجاوز توسيع التحالف إلى إعادة رسم خريطة الأمن الإقليمي.

الخلاصة

• تحالف مكة ليس تحالفاً هجوماً، بل مظلة ردع دفاعي جماعي.
• مستقبل التحالف لن يتحدد في بيانات التوقيع، بل في أول اختبار حقيقي:
ماذا سيفعل الجميع عندما تتعرض إحدى دولهم للهجوم؟
• إذا تطور من اتفاق سياسي إلى منظومة دفاع واستخبارات وتسلح متكاملة، فقد يصبح أحد الأعمدة الرئيسية للنظام الأمني الجديد في الشرق الأوسط.

مبادئ نجاح أي تحالف أمني

وضوح الأهداف واحدة الدفاعية | صياغة دفاعية متكاملة | تكامل المعلومات الاستخباراتية | مناورات وتدريب مشترك منظم | آليات قرار مشتركة وسريعة | قواعد لاحتواء الأزمات ومنع التصعيد

تحالف مكة: هل وُلدت مظلة أمنية جديدة في الشرق الأوسط؟

ناجي الغزي

أثار توقيع السعودية وتركيا وباكستان، في ٧ أغسطس/ آب ٢٠٢٦، ما سُمّي «اتفاق مكة للدفاع المشترك» نقاشاً واسعاً بشأن طبيعة المظلة الأمنية التي قد تنشأ عنه، ولا سيما أن الاتفاق يقوم، وفق ما أُعلن، على اعتبار الهجوم المسلح على أي دولة من الدول الثلاث هجوماً على الجميع. وقد شُبهت تركيا هذا المنطق بالمادة الخامسة في حلف شمال الأطلسي، مع التأكيد على أن الاتفاق دفاعي ولا يستهدف دولة بعينها.

من النص السياسي إلى الاختيار العسكري

من السهل إعلان أن أمن الدول الثلاث مترابط، لكن السؤال الأصعب هو: ماذا يعني ذلك عملياً؟ فإذا تعرضت السعودية لهجوم صاروخي، فهل ترسل تركيا مقاتلات للدفاع عن مجالها الجوي؟ وهل تشارك باكستان بمنظومات دفاع جوي أو قوات؟ أم تقتصر المساهمة على المعلومات الاستخبارية والدعم اللوجستي والدبلوماسي؟ وتزداد المسألة تعقيداً إذا لم يكن الهجوم صادراً عن دولة بصورة مباشرة، بل عن جماعة مسلحة تنطلق من اليمن أو العراق. فالدفاع عن دولة عضو شئ، والدخول في حرب مفتوحة ضد الجهة التي يُنسب إليها الهجوم شيء آخر. ومن هنا، فإن عبارة «الهجوم على واحد هو هجوم على الجميع» تحتاج إلى ترجمة قانونية وعملية دقيقة. فالأهمية تكمن في قواعد الاشتباك، وآليات التشاور، والجهة المخولة باتخاذ القرار، ومستوى الدعم الذي يصبح إلزامياً في كل حالة.

الردع لا يعني جيشاً واحداً

لا ينبغي فهم التحالف على أنه اندماج عسكري يجعل الدول الثلاث جيشاً واحداً. ولن يفترض أن مواجهة جديدة اندلعت بين باكستان والهند. هل تدخل السعودية وتركيا الحرب تلقائياً إلى جانب إسلام آباد؟ الاحتمال ليس بهذه البساطة، لأن الرياض ترتبط بعلاقات اقتصادية واستراتيجية مهمة مع نيودلهي، كما أن أنقرة قد لا ترغب في تحويل اتفاق دفاعي إلى التزام آلي بكل نزاع يدخل فيه أحد الأعضاء. ولهذا تبدو القيمة الأساسية للاتفاق في بناء مظلة ردع ترفع كلفة مهاجمة أي عضو، لا في ضمان الدخول التلقائي في كل حرب.

قدرات متكاملة بين الدول الثلاث

تكمن أهمية الاتفاق في اختلاف مصادر القوة لدى أطرافه. فتركيا تمتلك جيشاً كبيراً وخبرة عملية وصناعة دفاعية متقدمة في مجالات الطائرات المسيّرة والصواريخ والسفن والأنظمة الإلكترونية، فضلاً عن عضويتها في حلف شمال الأطلسي. أما السعودية، فتضيف القوة المالية والطاقة

والموقع الاستراتيجي والإنفاق العسكري المرتفع، إلى جانب سعيها إلى توطيد الصناعات الدفاعية. أما باكستان، فتضيف قوة بشرية وعسكرية كبيرة وخبرة طويلة في إدارة الصراعات، إلى جانب امتلاكها قدرة نووية. وهذه الحقيقة تمنح التحالف وزناً ردعياً خاصاً، من دون أن يعني ذلك انتقال المظلة النووية الباكستانية تلقائياً إلى بقية الأعضاء. وهكذا تتشكل ثلاثية متكاملة: السعودية بالمال والطاقة والموقع، وتركيا بالتكنولوجيا والصناعة والخبرة العملية، وباكستان بالقوة البشرية والخبرة العسكرية والردع الاستراتيجي.

هل التحالف موجه ضد إيران؟

رسمياً، تؤكد الدول الثلاث أن الاتفاق دفاعي وغير موجه ضد دولة بعينها. لكن التحالفات تُقرأ أيضاً من خلال الجغرافيا والبيئة الأمنية. فتركيا وإيران جارتان، والسعودية وإيران تتنافسان في عدد من ملفات النفوذ الإقليمي، بينما تشترك باكستان مع إيران في حدود طويلة. ومن الطبيعي أن تنظر طهران إلى هذا الترتيب بوصفه عاملاً جديداً في حسابات الردع. غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن التحالف تأسس ضد إيران. فقد تكون الرسالة الأساسية هي أن مهاجمة إحدى الدول الأعضاء ستصبح أكثر كلفة، لأن الطرف المهاجم لن يواجه دولة منفردة.

ماذا عن إسرائيل؟

ستقرأ إسرائيل الاتفاق من زاوية مختلفة. فوجود تركيا وباكستان والسعودية ضمن إطار أمني واحد يضيف عنصراً جديداً إلى توازنات المنطقة، خصوصاً أن باكستان لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. لكن السؤال الأعمق ليس ما إذا كان الاتفاق موجهاً ضد إسرائيل، بل ما إذا كان يمكن أن يتحول مستقبلاً إلى مركز قرار أمني إقليمي أكثر استقلالاً عن المظلة الأميركية التقليدية. فإذا تطور التعاون إلى منظومات مشتركة للدفاع الجوي والإنذار المبكر والاستخبارات والصناعة الدفاعية والتدريب، فقد تنتج عنه بنية أمنية جديدة.

الاختبار العراقي واليمني

قد لا يأتي الاختبار الأول للتحالف من حرب مباشرة بين دولتين، بل من هجوم تنفذه جماعة مسلحة. فإذا تعرضت منشآت سعودية لهجوم من جماعة موجودة في اليمن أو العراق، فكيف ستتعامل تركيا وباكستان مع الموقف؟ هل تكتفيان بالدفاع عن المجال السعودي وتقديم المعلومات والدعم الفني، أم تعتبران مصدر الهجوم جزءاً من مسرح العمليات؟ وهنا تظهر حساسية تعريف «الهجوم المسلح» فكلما كان التعريف واسعاً، ازدادت احتمالات انزلاق التحالف إلى أزمات معقدة. أما إذا كان محصوراً في حالات واضحة، فقد

يصبح أكثر قابلية للاستمرار وأقل عرضة لسوء التقدير.

هل تستبدل السعودية المظلة الأميركية؟

من غير الواقعي افتراض أن الاتفاق يستطع في المدى القريب أن يحل محل الولايات المتحدة، مما تمتلكه من قواعد، وأقمار صناعية، وقدرات استخبارية، وقوة جوية وبحرية، وشبكات دفاع صاروخي، وقدرة على الانتشار السريع. لكن ربما لا يكون الهدف هو استبدال المظلة الأميركية بالكامل، بل تقليل الاعتماد على طرف واحد. فالرياض قد تسعى إلى بناء خيارات متعددة، بحيث لا يبقى أمنها مرتبطاً بضمان واحد. وإذا تطور الاتفاق إلى منظومة دفاعية واستخبارية وصناعية فعلية، فقد يتحول إلى نواة لنظام أمني إقليمي أكثر تعديدية.

احتمال انضمام مصر

يبقى احتمال انضمام مصر من أكثر السيناريوهات حساسية. فدخل القاهرة سيضيف ثقلًا عسكرياً وسكانياً وسياسياً عربياً كبيراً، فضلاً عن أهمية قناة السويس والبحر الأحمر والمتوسط. لكن مصر ستنظر بحذر إلى أي التزام دفاعي جماعي قد يجبرها إلى صراعات لا تكون طرفاً مباشراً فيها. ولذلك ستوازن بين مكاسب الردع والعزم الاستراتيجي، والحفاظ على استقلالية قرارها العسكري والسياسي. وإذا انضمت القاهرة، فإن الأمر لن يكون مجرد توسيع عددي للتحالف، بل تحولاً قد يعيد تشكيل جزء مهم من معادلة الأمن الإقليمي.

الخاتمة

إن مستقبل «تحالف مكة» لن تحدده العبارات الواردة في وثيقة التوقيع، بل قدرته على تحويل الالتزام السياسي إلى مؤسسات وآليات وقواعد واضحة. فالمطلوب معرفة من يقرر، ومتى يتحرك، وما مستوى الدعم الإلزامي، وكيف يُعرّف الهجوم، وما حدود التدخل في النزاعات التي تشمل جماعات مسلحة أو أطرافاً غير دولية. وإذا نجحت الدول الثلاث في بناء منظومة متكاملة للدفاع الجوي والاستخبارات والتدريب والصناعة العسكرية، فقد يصبح الاتفاق خطوة نحو مظلة أمنية إقليمية جديدة تقلل الاعتماد على الولايات المتحدة من دون أن تلغيه. أما إذا بقي التحالف إعلاناً سياسياً عاماً بلا آليات تنفيذية، فإن تأثيره سيتراجع عند أول اختبار حقيقي. ولذلك فإن السؤال الحاسم ليس: لماذا اجتمعت السعودية وتركيا وباكستان؟ بل: ماذا ستفعل هذه الدول عندما يتعرض أحد أعضائها لهجوم فعلي؟ عند تلك اللحظة سيتحدد ما إذا كان «تحالف مكة» بداية لنظام أمني جديد، أم مجرد تفاهم سياسي طموح لم يتحول بعد إلى قوة ردع حقيقية.



العراق على نهج النجاة

تجارب الأمم تثبت أن النهوض ممكن مهما كان الدمار عميقاً، اليابان وألمانيا نموذج حي على أن تحويل الطاقة نحو الإنتاج والعلم والانضباط يمكن أن يصنع المعجزة.



د. حمودي عبد محسن

كاتب ومحلل سياسي

”خروج العراق من دائرة الصراع الإقليمي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي، وهو المدخل الحقيقي لنهضة اقتصادية وزراعية وصناعية شاملة.“

اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية (1945)

من الخراب والمأسي إلى المعجزة الاقتصادية.

الاستثمار في الكادر البشري والتعليم العالي والتدريب المهني.	تركيز الموارد على الصناعة المدنية والإنتاج.	تحديث البنية التحتية بأحدث التقنيات من الصفر.	تطوير القطاع الزراعي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.	دور الدولة في التخطيط وتوجيه الاستثمارات وضبط السوق.

نتيجة ذلك: معجزة اقتصادية جعلت اليابان وألمانيا من أكبر الاقتصادات وأكثرها استقراراً في العالم.

العراق: سياق معقد وتحديات متراكمة

جغرافيا حساسة يقع في قلب شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية والدولية.	تعدد مراكز القوة وجود فصائل وقوى سياسية واجتماعية ذات مواقف مختلفة.	ساحة صراعات تحول العراق إلى منصة للصراعات بين القوى المتصارعة.	تراكم الأزمات عقود من الاحتلال والحروب والاستبداد ثم الاحتلال الحديث.	نتيجة ذلك عجز المواطن وتآكل السيادة وتعطل التنمية وتهديد الاستقرار.

الانتقال من التأثر بالصراع إلى الانخراط غير المباشر فيه يهدد جوهر مفهوم الدولة وقدرتها على ضبط المجال الوطني.

استراتيجية تحييد وطني لتعزيز السيادة وبناء الاستقرار

1. تحييد العراق عن الصراعات	2. توازن إيجابي وبناء مصالح مشتركة	3. تعزيز الجبهة الداخلية والمواطنة	4. التحرر من التبعية الاقتصادية
- رفض أن تكون الأراضي العراقية منصة للاعتداء على أي طرف. - رفض أن تكون ساحة لنفوذ يهدد التزامات العراق الدولية. - اتباع سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي.	- تحويل العلاقات مع إيران وأمريكا إلى مصالح اقتصادية وتجارية متبادلة. - تنويع الشراكات والانفتاح على قوى دولية كبرى (الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان...). - يجعل استقرار العراق مصلحة دولية مشتركة.	- تحقيق السلم المجتمعي. - توجيه الشباب إلى فرص العمل في المشاريع الصناعية والزراعية. - تحويل المجتمع إلى طاقة إنتاجية بديلة عن الريعية الاستهلاكية.	- الاكتفاء الذاتي في الغاز والكهرباء والغذاء. - التحرر من الهيمنة النقدية والاعتماد على الدولار. - تنويع العملات في التجارة الاستيراد والتصدير.

تمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمار الوطني

تطوير الصناعة الوطنية والاستيراد.	تحديث الزراعة ورفع الإنتاجية وتأمين الغذاء.	بناء البنية التحتية (الكهرباء، النقل، الماء، الاتصالات).	دعم الاستثمار الوطني وجذب رأس المال المنتج.	تأهيل الكادر البشري وتطوير التعليم المرتبط بالإنتاج.

الخلاصة

استقرار العراق سياسياً وأمنياً يخرج من دائرة الصراع ويمنحه القدرة على بناء اقتصاد قوي ومتنوع وسيادة حقيقية.

العراق قادر أن يسلك نهج اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ويصبح دولة مستقلة ذات سيادة، منتجة، ومؤثرة في محيطها.



العراق على نهج النجاة

د. حمودي عبد محسن

لا يمكن الحديث عن مستقبل العراق من دون التوقف عند تجارب تاريخية نجحت في تحويل الهزيمة والخراب إلى مشروع وطني للنهوض. ومن أبرز هذه التجارب ما حدث في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، حين خرج البلدان من حرب مدمرة تركت مديناً مهدمه واقتصاداً منهكاً ومجتمعاً مثقلاً بالخسائر. ومع ذلك، لم تكثف النخب السياسية والفكرية والاقتصادية فيهما بتبادل اللوم أو اجتاز المأسي، بل اتجهت إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس جديدة تقوم على الإنتاج، والتعليم، والانضباط، وتطوير المؤسسات. وقد ساعدت ظروف دولية ومحلية مختلفة في نجاح تجربتين، لكن القاسم المشترك كان توجيه الموارد نحو الاقتصاد المدني، والاستثمار في الإنسان، وتطوير الصناعة، وربط التعليم بسوق العمل، وتحسين البنية التحتية، وتشجيع الصادرات. كما لعبت الدولة دوراً مهماً في التخطيط وتوجيه الاستثمارات مع الحفاظ على مساحة للمبادرة الاقتصادية. وفي اليابان، جرى تطوير الصناعات المدنية والتقنية، وارتبط التعليم العالي والتدريب المهني بحاجات الاقتصاد. أما ألمانيا الغربية فاعتمدت نموذجاً اقتصادياً جمع بين حرية السوق والحماية الاجتماعية والانضباط المؤسسي. ونتيجة لذلك، شهد البلدان خلال العقود التالية نمواً سريعاً مكّنهما من استعادة مكانتهما الاقتصادية الدولية.

العراق وتراكم الأزمات

عندما ننظر إلى التجربة العراقية، نجد مساراً مختلفاً ومثقلاً بعدم الاستقرار. فقد مر العراق خلال تاريخه الحديث بمراحل من الحكم العثماني، ثم الاحتلال والانتداب البريطاني، ثم الانقلابات والصراعات السياسية بعد عام ١٩٥٨، وصولاً إلى العهدين العارفي والبعثي، وما انتهى إليه الأخير من حكم استبدادي وحروب مدمرة وعقوبات اقتصادية طويلة. ثم جاء الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وما تبعه من انهيار مؤسسات، وعنف مسلح، وصراعات طائفية وسياسية، وتدخلات خارجية، وتعدد مراكز القوة، وضعف القدرة على بناء دولة مستقرة ذات قرار موحد. وقد جعل هذا التاريخ المتراكم المواطن العراقي يعيش عقوداً من القلق، في بلد يملك موارد نفطية هائلة لكنه ما يزال يواجه أزمات في الكهرباء والخدمات وفرص العمل. ولا يمكن تفسير هذا الواقع بعامل خارجي واحد أو مرحلة تاريخية واحدة، لأن أزمات العراق نتاج تفاعل بين الاستبداد والحروب والاحتلال والفساد وسوء الإدارة وضعف المؤسسات والتدخلات الخارجية. ولهذا فإن الخروج من الأزمة يحتاج إلى مشروع وطني طويل الأمد، لا إلى معالجة جزئية أو مؤقتة.

الخروج من دائرة الصراع

إن أحد الشروط الأساسية لأي نهضة عراقية هو تقليل

انخراط البلاد في الصراعات الإقليمية والدولية، ولا سيما التنافس الأمريكي - الإيراني والتوتر الإيراني - الإسرائيلي. فالعراق لا يستطيع بناء اقتصاد مستقر إذا بقي معرضاً لأن يكون ساحة رسائل عسكرية أو صراع نفوذ بين قوى خارجية. وهنا تبرز الحاجة إلى سياسة يمكن وصفها بالاستقلال الاستراتيجي أو الحياد الإيجابي. ولا يعني ذلك الانعزال عن العالم، بل أن تكون العلاقات الخارجية محكومة بالمصلحة الوطنية العراقية. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يرفض العراق استخدام أراضيهِ للاعتداء على جيرانه، وفي الوقت نفسه يرفض أي انتهاك لسيادته من الخارج. فالعلاقة مع إيران يجب أن تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، كما يجب أن تقوم العلاقة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على المصالح والالتزامات المتبادلة، لا على التبعية أو الاستقطاب.

تنويع الشراكات الدولية

لا يستطيع العراق تحقيق استقلاله إذا بقيت علاقاته الاقتصادية والسياسية محصورة بين قوتين أو محورين. لذلك يحتاج إلى تنويع شراكاته مع الصين واليابان والاتحاد الأوروبي والدول العربية وغيرها، ولا سيما في مشاريع الصناعة والطاقة والنقل والمياه والبنية التحتية. فكلما تعددت المصالح الدولية المرتبطة باستقرار العراق، أصبح تحويله إلى ساحة صراع أكثر كلفة، كما يمنع تنويع الشركاء بغداد قدرة أكبر على التفاوض. لكن هذا الانفتاح ينبغي أن يكون قائماً على عقود شفافة ومصالحة وطنية واضحة، لأن استبدال تبعية بتبعية أخرى لا يحقق السيادة. المطلوب هو بناء شبكة مصالح تجعل العراق شريكاً مستقلاً، لا تابعاً لمحور سياسي أو اقتصادي.

الشباب من الاستهلاك إلى الإنتاج

لا يمكن لأي مشروع نهضة أن ينجح من دون استثمار طاقات الشباب. وقد شهد العراق خلال العقود الماضية انتقال أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن، من دون أن يقابل ذلك توسع كافي في الصناعة أو فرص العمل المنظمة. فوجد كثير من الشباب أنفسهم في أعمال هامشية أو غير مستقرة، أو خارج سوق العمل أساساً. وتقدم الثورة الصناعية البريطانية مثلاً مختلفاً: إذ رافق تراجع البنية الإقطاعية توسع المدن والمصانع، فاستوعبت قطاعات صناعية متنامية أعداداً كبيرة من العمال القادمين من الريف. أما العراق فيحتاج إلى نموذج أكثر عدالة وتنظيماً، يربط انتقال السكان وتوسع المدن بخطط صناعية وزراعية حقيقية. فالشباب لا ينبغي أن يُنظر إليهم باعتبارهم عبئاً على الموازنة أو جمهوراً ينتظر الوظائف الحكومية، بل باعتبارهم قوة إنتاجية يمكن أن تقود قطاعات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والخدمات الحديثة.

الصناعة والزراعة والأمن الاقتصادي

السيادة السياسية لا تكتمل من دون قاعدة اقتصادية قوية. ولذلك يحتاج العراق إلى توجيه استثمارات كبيرة نحو الصناعة والزراعة والطاقة،

وربط الجامعات والمعاهد المهنية بحاجات الإنتاج. وفي القطاع الزراعي، لا يعني الهدف تحقيق اكتفاء ذاتي مطلق في كل سلعة، وهو أمر غير واقعي اقتصادياً، بل رفع قدرة البلاد على إنتاج السلع الأساسية وتقليل تعرض الأمن الغذائي للخدمات الخارجية. وكذلك في مجال الطاقة، ينبغي تطوير إنتاج الغاز واستثماره وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتحسين منظومة الكهرباء بصورة مستدامة. كما يحتاج العراق إلى تنويع موارده المالية وتقليل الاعتماد المفرط على النفط، لأن الاقتصاد الريعي يجعل الدولة والمجتمع أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والضغوط الخارجية.

السيادة النقدية والتجارة الدولية

ويشمل الاستقلال الاقتصادي أيضاً تطوير النظام المصرفي والمالي، وتوسيع أدوات التجارة والتسوية الدولية ضمن الأطر القانونية والاقتصادية الممكنة. وليس الهدف الدخول في مواجهة مع الدولار أو النظام المالي العالمي، بل تقليل نقاط الضعف الناتجة عن الاعتماد المفرط على قناة واحدة في التجارة والمدفوعات. ويمكن للعراق، كلما تطورت مصادره وزادت تجارتها مع أسواق متنوعة، استخدام مجموعة أوسع من العملات وآليات التسوية بما يخدم مصالحه ويخفض مخاطر التعرض للضغوط الخارجية. لكن ذلك يتطلب قطاعاً مصرفياً موثقاً، وسياسة نقدية مستقرة، وشفافية مالية، وعلاقات دولية متوازنة.

الدولة شرط النهضة

إن تجربة اليابان وألمانيا لا تعني أن العراق يستطيع نسخ نموذج جاهز، فلكل دولة ظروفها وتاريخها وموقعها الدولي. لكن الدرس الأهم هو أن الأمم تستطيع تحويل الأزمات إلى بداية جديدة عندما تمتلك دولة مؤسسات، وتعليماً جيداً، وتخطيطاً طويل الأمد، واستثماراً في الإنسان، واقتصاداً موجهاً نحو الإنتاج. العراق لا تنقصه الموارد، بل يحتاج إلى إدارة أفضل لهذه الموارد وإلى دولة قادرة على فرض القانون وتوحيد القرار وحماية السيادة وإبعاد البلاد عن صراعات الآخرين. كما يحتاج إلى تحويل عائدات النفط من أداة لتمويل الاستهلاك إلى قاعدة لبناء الصناعة والزراعة والطاقة والتعليم والبنية التحتية. وعندما يصبح الاستقرار السياسي والأمني أساساً للسياسة الوطنية، وتحول العلاقات الخارجية من علاقات نفوذ إلى علاقات مصالح، ويجد الشباب مكانهم في الإنتاج، يمكن للعراق أن يبدأ مساراً حقيقياً نحو الاستقلال الاقتصادي. وعندها لن تكون السيادة مجرد شعار سياسي، بل قدرة فعلية على تأمين الطاقة والغذاء، وتنويع التجارة، وتشغيل المواطنين، وحماية القرار الوطني. وبهذا فقط يمكن للعراق أن ينتقل من دولة تتأثر بصراعات الآخرين إلى دولة تصنع استقرارها وتوظف إمكاناتها لبناء مستقبلها.



بين أياد بيضاء ودولة غائبة

حصر السلاح بين الدولة الغائبة والمصالح الضيقة



علي عبدالمحسن محمد



1 الوجه الأول: أياد أنقذت الوطن

- 1 فتوى: 2014 الجهاد الكفائي
- 2 تطوع شعبي واسع
- 3 تشكيل الحشد والفصائل المساندة
- 4 دعم استخباراتي ولوجستي إقليمي
- 5 تحرير: تكريت • الفلوجة • الرمادي • الموصل

الخلاصة: تضحيات كبرى أسهمت في منع سقوط الدولة

2 الوجه الثاني: الدولة الغائبة

- محاصرة حزبية ووطنية
- فساد وصفقات مشبوهة
- عجز عن حماية السيادة
- تغليب التحالفات على مصلحة الشعب

المشكلة ليست في التضحيات، بل في غياب الدولة القادرة والعالمة

3 الفرق الجوهرية

الحكومة	الدولة
سلطة مؤقتة	كيان دائم
تأتي وتذهب	تحمي السيادة
تخضع للتحالفات	تنظم المجتمع
تفكر بالانتخابات	تخطط للأجيال
قد تعجز عن القرار السيادي	قرار الحرب والسلام

4 حصر السلاح: ماذا يعني فعلاً؟

- حصر السلاح
- حصر القرار السيادي
- حكومة وطنية مؤتمنة
- مؤسسات قوية
- سيادة مستقرة

المقصود ليس نزع قيمة التضحيات، بل وضع قرار استخدام القوة ضمن إطار الدولة

5 العقدة السياسية



6 لماذا يتعثر الحل؟

- الحكومة ليست الدولة
- الفساد يضعف الشرعية
- التدخلات الخارجية تربك القرار
- غياب الحكومات الوطنية يبذل الثقة

النتيجة النهائية

- العراق يحتاج إلى دولة لا إلى حكومة عابرة
- حصر السلاح ينجح فقط مع قرار سيادي مستقل
- تضحيات الماضي تحتاج إلى مشروع وطني يبني المستقبل



بين أياد بيضاء ودولة غائبة العراق في مهب المصالح الضيقة

علي عبدالمحسن محمد

تزداد القضية تعقيداً مع استمرار الجدل بشأن الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي العراقية. فبعض الفصائل تعلن استعدادها للاندماج الكامل في مؤسسات الدولة، بينما تربط فصائل أخرى مسألة سلاحها ببقاء قوات أجنبية، وتعتبره جزءاً من مفهوم «المقاومة». وهذا الخلاف لا يمكن حله بالشعارات، بل يحتاج إلى استراتيجية وطنية واضحة تحدد طبيعة الوجود الأجنبي، ومدته، وأساسه القانوني، وآليات إنائه أو تنظيمه وفق مصلحة العراق. فإذا أرادت الدولة أن تطالب الجميع بإنهاء أي سلاح خارج إطارها، فعليها في الوقت نفسه أن تثبت قدرتها على حماية البلاد من التهديدات الداخلية والخارجية، وأن تجعل القرار الأمني والعسكري خاضعاً للمؤسسات الدستورية وحدها.

العراق يحتاج إلى دولة لا إلى حكومات عابرة

المشكلة الأساسية في العراق ليست نقص الحكومات، بل ضعف الدولة بوصفها مؤسسة فوق الأحزاب والمصالح. العراق لا يحتاج إلى حكومة جديدة تحمل الشعارات ذاتها، ثم تعود إلى منطق المحاصصة والتوافقات الضيقة. بل يحتاج إلى دولة تحاسب الفاسد ولو كان شريكاً في السلطة، وتحمي الحدود، وتمنع التدخلات، وتطبق القانون على الجميع من دون تمييز. الغالبية من العراقيين ترغب في دولة قوية يكون السلاح فيها خاضعاً للقانون والقرار الرسمي. لكن هذا الهدف لن يتحقق ما دامت مؤسسات الدولة نفسها ضعيفة أو خاضعة لموازين سياسية متغيرة. فالدولة تجمع، بينما قد تفرق الحكومات المتنافسة. الدولة تخطط لعقود، بينما تفكر الحكومات غالباً في الدورة الانتخابية المقبلة. الدولة تحمي المصالح العليا، بينما قد تنشغل القوى السياسية بحساباتها الخاصة. ولهذا فإن استمرار الحلقة الحالية سيبيقي المشهد على حاله: حكومات تتحدث عن حصر السلاح، وفصائل تتردد الاحتفاظ به بسبب ضعف الدولة، ومجتمع يدفع ثمن هذا التناقض من أمنه واستقراره ومستقبله. إن حصر السلاح لن يصبح مشروعاً وطنياً حقيقياً ما لم يتزامن مع بناء دولة قوية وعادلة ومؤمنة، قادرة على حماية السيادة ومكافحة الفساد وتطبيق القانون على الجميع. فعندها فقط يصبح تسليم السلاح انتقالاً من مرحلة استثنائية إلى دولة مكتملة السيادة، لا تتردد عن تضحيات الماضي، بل وفاءً لها، لأن أعظم تكريم لمن ضحوا من أجل العراق هو بناء الدولة التي كانوا يقاتلون من أجل بقائها.

وانتشار الفساد، وتداخل المصالح السياسية والاقتصادية، وضعف القدرة على حسم الملفات السيادية الكبرى. وخلال السنوات الماضية، تراكمت ملفات فساد وهدر وصفقات مشبوهة ومشروعات متلكئة، إلى جانب قضايا تتعلق بالمياه والحدود والسيادة والتدخلات الخارجية. ومع ذلك، بقيت كثير من هذه الملفات من دون معالجة نهائية، أو تحولت إلى أدوات للصراع السياسي بدل أن تكون موضع مساءلة قانونية ومؤسسية. وهنا تظهر إحدى مشكلات النظام السياسي: فالحكومة قد تتردد في فتح ملفات تمس أطرافاً تشاركها السلطة، لأن كشف تلك الملفات قد يؤدي إلى انهيار تحالفات قامت عليها العملية السياسية نفسها.

بين الدولة والحكومة

إن فهم الفرق بين الدولة والحكومة أساسي لفهم مشكلة السلاح في العراق. فالدولة كيان دائم يقوم على الشعب والأرض والسيادة والمؤسسات والقانون، وهي الإطار الذي ينبغي أن يبقى فوق الأحزاب والحكومات. أما الحكومة فهي سلطة تنفيذية مؤقتة، تأتي عبر الانتخابات والتحالفات، ثم تغادر أو تتغير، وتبقى خاضعة للمساءلة والمحاسبة. وحين يختلط المفهومان، يصبح الولاء للحكومة وكأنه ولاء للدولة، ويصوّر نقد السلطة على أنه اعتداء على الوطن. وهذا خلط خطير، لأن الدولة أوسع من الحكومة، والوطن أبقى من أي ائتلاف سياسي. ومن هنا، فإن الدعوة إلى حصر السلاح ينبغي ألا تتحول إلى شعار يُستخدم لتصفية الخصومات، بل إلى مشروع متكامل لبناء دولة تملك وحدها قرار الحرب والسلام.

حصر السلاح يعني حصر القرار السيادي

عندما نتحدث عن حصر السلاح بيد الدولة، فالمقصود الحقيقي يجب أن يكون حصر القرار السيادي، لا إلغاء تاريخ الذين قاتلوا أو إنكار تضحياتهم. فالدولة وحدها، بوصفها الممثل القانوني والسيادي للمجتمع، ينبغي أن تحدد متى يُستخدم السلاح، وضد من، وفي أي ظرف، ووفق أي قرار دستوري وقانوني. ولا يمكن أن تبقى قرارات الحرب والسلام موزعة بين مؤسسات رسمية وتشكيلات أخرى تمتلك قرارات مستقلة. لكن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب في المقابل دولة جديدة بالثقة، وحكومة قادرة على تنفيذ القانون وحماية السيادة ومحاسبة الفاسدين ومنع التدخلات الخارجية. فلا يكفي أن تطالب الدولة الآخرين بتسليم السلاح، بينما تعجز عن حماية حدودها، أو محاسبة المتجاوزين على المال العام، أو فرض قرارها على جميع مؤسساتها وأراضيها. ولهذا فإن حصر السلاح لا ينجح بقرار إداري وحده، بل يحتاج إلى بناء الثقة بين الدولة والمجتمع والقوى التي حملت السلاح في مراحل استثنائية.

معضلة الوجود الأجنبي

عندما يكتب المرء عن العراق اليوم، لا يستطيع أن يتجاهل ما مر به هذا البلد من حروب وحصار واحتلال وانهيارات أمنية كادت أن تدفعه إلى حافة الهاوية، ولا سيما في عام ٢٠١٤، حين واجه واحدة من أخطر الأزمات في تاريخه الحديث. وفي تلك اللحظة، لم يكن بقاء الدولة أمراً مضموناً، بل ارتبط بدرجة كبيرة بتكاتف العراقيين واستجابتهم للخطر الذي هدد الأرض والمجتمع والمقدسات. ومن هنا، لا يمكن مناقشة قضية حصر السلاح بيد الدولة بمعزل عن السياق الذي نشأت فيه بعض التشكيلات المسلحة، ولا عن التضحيات التي قدمها آلاف المقاتلين في مواجهة تنظيم «داعش». فالإنصاف يقتضي الاعتراف بدور من حملوا السلاح عندما كانت البلاد تواجه خطر الانهيار، قبل الانتقال إلى مناقشة ما ينبغي أن يكون عليه موقع السلاح في دولة مستقرة ذات مؤسسات راسخة. في تلك الأيام العصيبة، ومع تقدم تنظيم «داعش» نحو مدن عراقية عديدة، صدرت فتوى الجهاد الكفائي عن المرجعية الدينية العليا، فاستجاب لها آلاف العراقيين، وتشكلت قوات الحشد الشعبي إلى جانب تشكيلات وفصائل مسلحة أخرى ساهمت في المعارك اللاحقة. كما تلقى العراق دعماً خارجياً متعدد الأشكال، وكانت إيران من أوائل الدول التي قدمت دعماً عسكرياً ولوجستياً واستخبارياً، فيما قدمت جهات أخرى خبرات واستشارات في سياق الحرب على التنظيم. ومعهما اختلفت القراءات السياسية لهذه الأدوار فإنها تبقى جزءاً من المشهد الإقليمي الذي أحاط بالحرب ضد تنظيم عابر للحدود. وقد شاركت هذه القوات إلى جانب الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية في استعادة مدن ومناطق واسعة، من تكريت والأنبار إلى الموصل وغيرها. وكانت كلفة تلك الحرب باهظة من الأرواح والدماء والموارد، ولذلك فإن الوفاء لتضحيات المقاتلين والشهداء لا ينبغي أن يكون موضع مساومة سياسية أو مادة للاستخدام الحزبي. لكن الاعتراف بتضحيات الماضي لا يلغي السؤال عن المستقبل.

أين الدولة التي دافع عنها المقاتلون؟

هنا يبدأ الوجه الأكثر تعقيداً من القضية. فالسؤال ليس فقط: من حمل السلاح؟ بل: أين الدولة التي كان ذلك السلاح يفترض أن يدافع عنها؟ الدولة التي يفترض أن تكون قوية وعادلة وتحمي سيادتها وتطبق القانون على الجميع لا تزال تعاني ضعفاً بنيوياً، بفعل المحاصصة الحزبية والطائفية،



الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات العراقية

البطالة المقنعة والفساد المقنّع في العراق - «صولة الفجر» أنموذجاً



د. حسنين محسن مخيف



اقتصاد رمادي → فساد مقنّع → هدر مالي → توظيف غير منتج → الربيع النفطي

أكثر من
90%
من الإيرادات
الحكومية نفطية

سعر التعادل النفطي:
قاربة
54\$ → 84\$
عام 2020 عام 2024

176
شركة مملوكة
للدولة

أكثر من
550
ألف عامل

عمالة زائدة تقديرية:
30%-50%
في عدد من الشركات

مظاهر الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات

1 **البطالة المقنعة**
كثافة موظفين أكبر من
الحاجة وانخفاض
الإنتاجية الحدية.

2 **الوظائف الوهمية**
أسماء غير منتجة
ورواتب غير مستحقة.

3 **المشروعات المملوكة**
تجميد رأس المال العام
وتعطيل الخدمة.

4 **البيروقراطية المتشابكة**
كثرة الموافقات ترفع الكلفة
وتفتح باب الفساد.

5 **الاكتناز خارج المصارف**
نقد وذهب خارج
الدورة الاقتصادية الرسمية.

«صولة الفجر»... ماذا كشفت؟

206
مليارات دينار
مضبوظة أو مستردة

141
مليون دولار

نحو
نصف طن
من الذهب

قيمة تقديرية إجمالية:
482.6
مليار دينار

الفساد لا يبدد المال العام فقط... بل يسحب السيولة والثروة إلى خارج الدورة الإنتاجية.

الأثر الاقتصادي

تضخم → جمود → انخفاض الإستثمار → إضعاف → تشوه → تباطؤ النمو
فاتورة الأجور الإنفاق العام والبنية التحتية القطاع الخاص سوق العمل والتوزيع

الراتب الحكومي،
حين لا يقابله
إنتاج مكافئ يتحول
من حماية اجتماعية
إلى عبء هيكل.

من الدولة الراعية إلى الدولة التثموية

7 **أتمتة الإجراءات** والإلكترونية
6 **تعداد وظيفي** شامل ووصف وظيفي دقيق
5 **ربط الأجر** والترقية بمؤشرات الأداء
4 **إعادة توزيع** العمالة والتدريب
3 **ربط قواعد البيانات:** الرواتب، الهوية، البصمة، الحسابات
6 **إدارة شفافة** للأموال والأصول المستردة
1 **توجيه الموارد** إلى البنية الأساسية، والتحول الرقمي، ودعم القطاع الخاص

الخلاصة

الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات ليس نشاطاً خارج الدولة فقط، بل هو هدر وفساد وضعف إنتاجية داخل الهياكل الرسمية نفسها. وتقليصه يعني حماية المال العام، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحويل الربيع النفطي إلى تنمية منتجة ومستدامة.

مفهوم الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات: البطالة المقنّعة والفساد المقنّع في العراق - «صولة الفجر» أمودجاً

د. حسنين محسن مخيف

الإسبوعية

الدراسات
الاجتماعية
والاقتصادية

يعاني الاقتصاد العراقي منذ عقود اختلالات هيكلية متراكمة، يرتبط جانب كبير منها بطبيعة النموذج الريعي القائم على النفط، وضعف قدرة القطاعات غير النفطية على توليد الإيرادات وفرص العمل والقيمة المضافة. وبحسب التقييمات الواردة في المادة الأصلية، ما تزال الإيرادات النفطية تمثل أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات الحكومية، فيما تبقى القاعدة الضريبية غير النفطية محدودة. ولا تقتصر مشكلة الاعتماد على النفط على تقلب الأسعار وكميات التصدير، بل تمتد إلى العلاقة بين الدولة وسوق العمل، إذ أصبحت الحكومة رب العمل الأكبر لشرريحة واسعة من المجتمع. وهكذا يُعاد توزيع جزء كبير من الربح عبر الرواتب والتقاعد والإنفاق التشغيلي، بدلاً من تحويله إلى استثمارات ترفع القدرة الاقتصادية المستقبلية. ومن داخل هذا البناء يظهر ما يمكن تسميته بـ«الاقتصاد الرمادي» داخل المؤسسات؛ أي نشاط يجري ضمن الإطار الرسمي، لكنه لا يحقق الكفاءة الاقتصادية أو الغرض الذي خُصصت له الموارد. ومن أبرز مظاهره البطالة المقنّعة، والوظائف غير المنتجة، والهدر الإداري، والمشروعات المملوكة، والفساد الذي يستخدم المؤسسة الرسمية غطاءً لنقل الموارد العامة إلى مصالح خاصة.

أولاً: البطالة المقنّعة وتراجع الإنتاجية

تُعرّف البطالة المقنّعة بأنها وجود عدد من العاملين يفوق الحاجة الفعلية للنشاط أو المؤسسة، بحيث تصبح الإنتاجية الحدية لبعض الوظائف منخفضة جداً أو قريبة من الصفر. وفي الحالات الأكثر اختلالاً، قد يخفّض التضخم الوظيفي الكفاءة بسبب ازدواج الاختصاصات وتقييد القرار وارتفاع كلفة التنسيق. وهنا يجب التمييز بين التوظيف الضروي في التعليم والصحة والأمن والخدمات الأساسية، وبين التوسع الذي لا يستند إلى احتياجات فعلية أو توصيف وظيفي دقيق. وقد أشارت دراسات سابقة، بحسب النص الأصلي، إلى تضخم وظيفي في أجزاء من الجهاز العام والشركات المملوكة للدولة. المشكلة الاقتصادية ليست في الراتب نفسه، فهو يدعم دخل الأسر ويولد طلباً استهلاكياً، بل في تحول التوسع الوظيفي إلى التزام مالي دائم لا يقابله تحسن مماثل في الإنتاجية أو الإيرادات أو جودة الخدمة. وحين تحول كتلة الأجور من مورد نفطي متقلب، تتحول الإيرادات المتغيرة إلى التزام شهري ثابت يصعب تعديله، فتزداد حالة «جمود الإنفاق» وتراجع قدرة الموازنة على تمويل الاستثمار والبنية التحتية ومواجهة الصدمات. ويتصل ذلك بسوق العمل أيضاً، فحين تكون الوظيفة الحكومية أكثر استقراراً وجاذبية من القطاع الخاص، تتجه شريحة واسعة من الشباب إلى انتظار

التعيين الحكومي، بينما يظل القطاع الخاص أضعف من استيعاب الأعداد الجديدة. فتنشأ حلقة مفرغة: ضعف القطاع الخاص يزيد الطلب على الوظائف الحكومية، والتوسع في التوظيف يزيد العبء المالي.

ثانياً: الفساد المقنّع داخل المؤسسة

إذا كانت الرشوة والاختلاس المباشر من الصور الواضحة للفساد، فإن الفساد المقنّع أكثر تعقيداً، لأنه قد يتحرك داخل إجراءات تبدو قانونية في ظاهرها، لكنها تنتج منافع خاصة أو هدراً للمال العام. وقد يظهر في تضخيم الاحتياجات الوظيفية، أو تمرير عقود بكلف أعلى من قيمتها الاقتصادية، أو تجزئة المناقصات، أو تعقيد الإجراءات بصورة متعمدة لزيادة السلطة التقديرية للموظف أو المسؤول. ومن صوره الوظائف الوهمية والرواتب غير المستحقة، ومنها ما يُعرف عراقياً بـ«الفنائين». لذلك يمثل توطيد الرواتب والدفع الإلكتروني أدوات للرقابة المالية أيضاً. فكلما تكاملت بيانات الموظفين مع الهوية الوطنية والرقم الوظيفي والحساب المصرفي، تقل مساحة التلاعب. ويمثل تعثر المشروعات العامة شكلاً آخر من تجميد رأس المال الحكومي. ولا تتمثل كلفته في المبالغ المصروفة فقط، بل تشمل أيضاً كلفة الفرصة البديلة؛ فالمدرسة أو المستشفى أو الطريق الذي يتأخر سنوات يحرم المجتمع من الخدمة والعائد الاقتصادي الذي كان يمكن أن يحققه لو أُنجِز في موعده. كما يرفع التشابك البيروقراطي كلفة التعامل الاقتصادي ويزيد فرص إساءة استخدام السلطة. ولهذا فإن الإصلاح الحقيقي لا يعني مكافحة الرشوة بعد وقوعها فقط، بل إعادة هندسة الإجراءات لتصبح أبسط وأقصر وأكثر قابلية للتتبع رقمياً.

ثالثاً: استرداد الأموال ودلالة الاكتناز

تكتسب حملات الإنفاذ القضائي وملاحقة الأموال غير المشروعة أهمية اقتصادية تتجاوز بعدها الجنائي. ووفق الأرقام الواردة في المادة الأصلية عن حملة «صولة الفجر» عام ٢٠٢٦، شملت الأموال المستردة أو المضبوطة مبالغ بالدينار والدولار وكميات من الذهب. والدلالة الاقتصادية الأهم لا تكمن في القيمة الاسمية وحدها، بل في طبيعة هذه الأموال. فعندما تتحول مبالغ كبيرة إلى نقد مخزن أو ذهب ومقتنيات عالية القيمة، فإنها تكون قد خرجت من دورة الوساطة المالية الرسمية، فلا تظهر كودائع يمكن للمصارف إعادة توظيفها، ولا تمول استثماراً منتجاً. ومن هنا يمكن النظر إلى بعض صور الفساد بوصفها مصدراً لـ«الاكتناز المرتبط بالفساد»، إذ تدفع الرغبة في إخفاء الثروة غير المشروعة إلى إبقاء الأموال خارج القنوات القابلة للتتبع. وهذا يعني أن الفساد لا يحرم الخزينة من المال فقط، بل يمكن أن يضعف كفاءة الجهاز المصرفي ويزيد حجم الاقتصاد النقدي غير الرسمي. ومع ذلك، يجب وضع الأموال المستردة في سياقها الصحيح، فهي مهمة من حيث العدالة وحماية المال

العام، لكنها لا تمثل بديلاً عن الإصلاح الهيكلي. وتكمن أهميتها الاستراتيجية أيضاً في رفع الكلفة المتوقعة للفساد؛ فكلما ارتفع احتمال اكتشاف الثروة غير المشروعة وحجزها ومصادرتها، تغيرت حسابات المخاطر لدى من يفكر في استغلال الوظيفة العامة.

رابعاً: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية

إن معالجة البطالة المقنّعة والفساد المقنّع لا تتحقق بحملات أمنية منفردة أو إجراءات تقشفية مؤقتة، بل تحتاج إلى تغيير مؤسسي في طريقة إدارة الموارد البشرية والمالية. ويبدأ ذلك بأتمتة الإجراءات وإعادة هندستها، لا مجرد تحويل الورقة إلى شاشة. فكل معاملة يجب أن يكون سجل إلكتروني يصدر وقت تقديمها، والجهة المسؤولة عنها، ومدة إنجازها وأسباب التأخير، مع ربط أنظمة الرواتب والمشتريات والعقود والضرائب والجمارك والسجل العقاري والوظيفة العامة بقواعد بيانات قابلة للتدقيق. أما إصلاح الخدمة المدنية، فلا ينبغي أن يقوم على تسريحات واسعة، بل على تعداد وظيفي شامل، ووصف دقيق للوظائف، وإعادة توزيع العمالة نحو القطاعات التي تعاني نقصاً حقيقياً، مع التدريب وإعادة التأهيل وربط الترقيات والمكافآت بمؤشرات أداء قابلة للقياس. كما تحتاج الأموال والأصول المستردة إلى إطار شفاف لإدارتها، بحيث تُسجل بصورة واضحة بعد اكتمال الإجراءات القضائية، وتُنشر تقارير دورية عن قيمتها ومصيرها، مع توجيه الجزء الممكن منها نحو البنية الأساسية، والتحول الرقمي، وتنمية القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ختاماً

إن مفهوم «الاقتصاد الرمادي» داخل المؤسسات يتيح فهماً أوسع لاختلالات الاقتصاد العراقي، لأن المشكلة لا تقع دائماً خارج الدولة، بل قد توجد داخل هيكلها نفسها عندما تُستخدم الموارد بكفاءة منخفضة أو في اتجاه لا يحقق المصلحة العامة. وتلتقي البطالة المقنّعة والفساد المقنّع عند نقطة واحدة: انخفاض العائد الاقتصادي والاجتماعي من المال العام. فالأولى تحول جزءاً من الربح النفطي إلى التزامات وظيفية لا يقابلها إنتاج مكافئ، والثانية تحول جزءاً من الموارد إلى منافع خاصة أو أصول مكتنزة خارج الدورة الاقتصادية. والانتقال من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية لا يعني التخلي عن المسؤولية الاجتماعية، بل إعادة تعريفها: من دولة توزع الربح والوظائف إلى دولة تستثمر الموارد، وتقيس الأداء، وتحمي المال العام، وتدعم القطاع الخاص، وتبني مؤسسات تقوم على الشفافية والمساءلة. وبقدر ما ينجح العراق في تقليص الفجوة بين ما تنفقه الدولة وما تنتجه مؤسساتها فعلياً، سيكون أقدر على تحويل موارده النفطية من أداة لتمويل الاختلالات إلى قاعدة لبناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنوعاً واستدامة.



استقرار استلام الرواتب وسلم الرواتب الجديد

— منهج إصلاح لبناء مستدام —



محمد فخري المولى



1. المشهد الحالي



2. لماذا الأزمة؟



3. مرتكزات سلم الرواتب الجديد



4. من الإصلاح الجزئي إلى الإصلاح الشامل

الإصلاح المطلوب	الواقع الحالي
✓ قانون موحد للخدمة العامة	✗ سلالم متعددة
✓ معايير موحدة وعادلة	✗ امتيازات متباينة
✓ ربط الراتب بالكفاءة والإنتاج	✗ تركيز على الراتب فقط
✓ تكامل مع قانون التقاعد	✗ فصل عن التقاعد

6. رسائل أساسية

الرواتب ركيزة استقرار اقتصادي واجتماعي	👥
العدالة الوظيفية أساس بناء الإدارة الكفوءة	⚖️
الإصلاح يبدأ من التشريع ثم التطبيق	📋
السلم الجديد يجب أن يكون جزءاً من رؤية طويلة الأمد	🎯

5. الأثر على سوق العمل



الخلاصة

نجاح سلم الرواتب الجديد لا يُقاس بحجم الزيادة فقط، بل بقدرته على بناء منظومة عادلة، مستقرة، ومنتجة، تُعيد الثقة بالدولة وتدعم التنمية المستدامة.



استقرار استلام الرواتب وسُلم الرواتب الجديد منهج أصلاح لبناء مستدام

محمد فخري المولى

الإسبوعية

للدراسات
السياسية
والاقتصادية
والاجتماعية

تصنّر ملف الرواتب في العراق خلال الأشهر الأخيرة اهتمام الموظفين ووسائل الإعلام، بالتزامن مع تجدد الحديث عن توحيد سلم الرواتب ومعالجة الفوارق بين الوزارات والجهات الحكومية. وبين القلق من تأخر التمويل، والتطلعات المرتبطة بإصلاح هيكل الأجور، تبرز الحاجة إلى النظر إلى القضية أبعد من موعد الصرف أو مقدار الزيادة. فالحكومة سبق أن وجهت بتحديث تقرير توحيد سلم الرواتب ومراجعة الرواتب والمخصصات، فيما أكدت وزارة المالية في تموز/يوليو ٢٠٢٦ أن ملف السلم لا يقع ضمن مسؤوليتها وحدها، وأنها زودت اللجنة المختصة بالبيانات المطلوبة. وهذا يعني أن الحديث عن سلم جديد ينبغي أن يُفهم باعتباره مساراً مؤسسياً قيد الدراسة، لا قراراً نهائياً مكتمل التفاصيل.

الرواتب ليست مجرد مبالغ شهرية

الراتب الحكومي ليس مجرد مبلغ يُدفع في نهاية الشهر، بل هو عنصر أساسي في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ومكوّن في العلاقة بين الدولة وموظفيها. وفي بلد يتسع فيه القطاع العام، ينعكس انتظام الرواتب وعداالتها مباشرة على الاستهلاك والأسواق والثقة بالمؤسسات. ولهذا فإن نجاح أي إصلاح لا يُقاس بمقدار الزيادة الاسمية وحدها، بل بقدرته على إنشاء منظومة عادلة ومستدامة، تحافظ على الحقوق، وترتبط الأجر بطبيعة الوظيفة والمسؤولية والمؤهل والخبرة، وتمنع التفاوتات غير المبررة بين موظفين يؤدون أعمالاً متقاربة. أما تأخر الرواتب، فينبغي التعامل معه بدقة. فبعض حالات التأخير التي أعلنت عنها الجهات الرسمية خلال ٢٠٢٦ ارتبطت بإجراءات تدقيق وتمويل وجدول إدارية، بينما أكدت الحكومة أن رواتب الموظفين والمتقاعدين مؤمنة. لذلك لا يصح تفسير كل تأخير على أنه عجز مالي شامل، مثلما لا ينبغي التقليل من أثر عدم انتظام الصرف.

من قانون الخدمة التربوية إلى العدالة الوظيفية

منذ عام ٢٠٠٩، وخلال عملي على مشروع قانون الخدمة التربوية، كانت نقطة الانطلاق هي البحث عن العدالة الوظيفية ومعالجة الفوارق الواضحة بين مؤسسات الدولة. وقد بدأ المشروع دراسةً لقطاع محدد، لكنه قاد إلى سؤال أوسع: هل يمكن إصلاح رواتب فئة بعينها من دون إصلاح فلسفة الخدمة العامة؟ وخلال المناقشات التي شاركت فيها مؤسسات تربوية وأكاديمية وأمنية، اتضح أن جوهر المشكلة لا يكمن في قيمة الراتب الاسمي وحدها، بل في تعدد المخصصات والاستثناءات وتفاوت الامتيازات واختلاف القواعد بين جهة وأخرى. فالراتب الاسمي قد يكون متقارباً، لكن المخصصات تخلق فجوات كبيرة في الدخل الفعلي.

ومن هنا، فإن العراق يحتاج إلى إطار موحد للخدمة العامة، يكون سلم الرواتب أحد أركانه لا كل المشروع. كما ينبغي أن يتكامل إصلاح الأجور مع قانون التقاعد، لأن الموظف الحالي هو متقاعد المستقبل.

ما الذي يجب أن يقوم عليه سلم الرواتب؟

السلم العادل يجب أن يستند إلى معايير قابلة للقياس، منها المؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، وطبيعة المسؤولية، ودرجة الخطورة، والمهارات، وندرة الاختصاص، وحجم الواجبات. أما المخصصات، فيجب ألا تتحول إلى باب لإعادة إنتاج الفوارق القديمة تحت مسميات جديدة. كما أن العلاوات والترفيعات ينبغي أن ترتبط بمسار مهني واضح، وأن يدخل الأداء والكفاءة والإنجاز ضمن فلسفة الحوافز. فالعدالة لا تعني مساواة الوظائف المختلفة بصورة ميكانيكية، وإنما تعني أن تكون الفروق مبررة وواضحة ومتناسبة مع طبيعة العمل. ولهذا فإن توحيد السلم لا يعني توحيد كل الرواتب والمخصصات بالقيمة نفسها. فالطبيب والمهندس والمعلم والعسكري والموظف الإداري يعملون للدولة، لكن المسؤولية والمخاطر والتخصص تختلف بينهم. المطلوب هو توحيد القواعد التي تفسر لماذا تختلف الرواتب، لا إلغاء كل اختلاف مشروع.

الاستدامة المالية شرط لا يمكن تجاهله

لا يمكن بناء سلم رواتب ناجح من دون حساب كلفته على الموازنة العامة. فالعراق ما زال يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، فيما تشكل الرواتب والتقاعد والتحويلات الاجتماعية جانباً مهماً من الإنفاق العام. وأي زيادة واسعة غير محسوبة قد تتحول من مكسب آني للموظف إلى ضغط مالي طويل الأجل على الدولة. لذلك يجب أن يسبق إقرار السلم إعداد قاعدة بيانات دقيقة للموظفين، واستكمال الرقم الوظيفي الموحد والأنظمة البايومترية، ومعالجة الازدواج الوظيفي، وتحديد العدد الحقيقي للعاملين في مؤسسات الدولة، وحساب الأثر المالي لكل سيناريو قبل تطبيقه. فالعدالة التي لا يمكن تمويلها لسنوات ليست إصلاحاً مستداماً، والاستدامة المالية التي تقوم على تجميد حقوق الموظفين ليست عدالة. والمطلوب هو الموازنة بين الاثنين.

سلم الرواتب وسوق العمل

إصلاح الرواتب لا يمكن فصله عن بنية سوق العمل العراقي. فقد جعل ضعف القطاع الخاص وتراجع قطاعات إنتاجية مثل الصناعة والزراعة الوظيفة الحكومية الخيار الأكثر أمناً وجاذبية لدى شرائح واسعة من الشباب. وإذا أصبح السلم الجديد أكثر جاذبية من دون إصلاح سوق العمل، فقد يزداد الطلب على التوظيف الحكومي، وتتوسع البطالة المقنعة، وتتحمّل الموازنة أعباء أكبر. ولذلك يجب أن يتزامن الإصلاح مع سياسات تشجع القطاع الخاص، وتحمي حقوق العاملين فيه، وتوسع الضمان الاجتماعي، وترتبط التعليم باحتياجات الاقتصاد. فالهدف أن يصبح العمل

المنتج في القطاع الخاص أو المختلط خياراً آمناً ومحترماً.

انتظام الصرف جزء من الإصلاح

ولا تكتمل العدالة الوظيفية بسلم جديد إذا بقي الموظف قلقاً من موعد استلام راتبه. فانتظام التمويل والصرف جزء من العقد الوظيفي بين الدولة والموظف، ويجب أن يعالج بمنظومة مالية وإدارية تقلل الإجراءات المتكررة، وتستخدم الرقمنة وقواعد البيانات الموحدة، وتحدد المسؤوليات بوضوح. ومن المهم التفريق بين معالجة الاختناقات الإدارية وبين معالجة الخلل المالي البنيوي. فإذا كان التأخير ناتجاً عن تدقيق أو خلل في الجداول، فالعلاج هو أمانة الإجراءات وتوحيد قواعد البيانات. أما إذا كان ناتجاً عن ضغط مالي، فالحل يتعلق بالإيرادات والإنفاق وإدارة الموازنة، لا بتأجيل المشكلة من شهر إلى آخر.

فلسفة الخدمة العامة قبل الأرقام

السؤال الذي ينبغي أن يسبق إقرار أي سلم جديد هو: ماذا نريد من الوظيفة العامة في العراق خلال العشرين سنة المقبلة؟ إذا كان الهدف مجرد تخفيف الاحتقان الحالي، فقد نحصل على تعديلات مؤقتة سرعان ما تنتج تفاوتات جديدة. أما إذا كان الهدف إعادة بناء الخدمة العامة، فينبغي أن يرتبط السلم بقانون موحد، ووصف وظيفي دقيق، وتقييم أداء عادل، ومسار مهني واضح، ونظام تقاعد متكامل، وسياسة وطنية لسوق العمل. إن بناء الدولة لا يتحقق بقرارات مالية متفرقة، وإنما بفلسفة تجعل الوظيفة العامة أداة لخدمة المواطن، وترتبط الحقوق بالواجبات والكفاءة والإنتاجية.

الخلاصة

إن تجدد النقاش حول سلم الرواتب يمثل فرصة مهمة، لكن نجاحه يتوقف على عدم اختزاله في سؤال: من سيربح وكم ستكون الزيادة؟ السؤال الأهم هو: هل سينتج العراق هذه المرة نظاماً يستطيع الاستمرار، ويحقق عدالة قابلة للتمويل، ويقلل الاستثناءات، ويربط الأجر بالمسؤولية والكفاءة، ويعيد التوازن إلى سوق العمل؟ إن سلم الرواتب الجديد ينبغي أن يكون جزءاً من منهج إصلاحي أوسع يبدأ من الفكر والتخطيط، ويمر بالتشريع والبيانات الدقيقة، وينتهي بالتطبيق والرقابة والتقييم المستمر. فغياب الفلسفة سيعيد إنتاج الأخطاء القديمة ولو تغيرت الأرقام. أما وجود رؤية واضحة ومتكاملة فيمكن أن يحول ملف الرواتب من مصدر دائم للقلق إلى مدخل حقيقي لإصلاح الإدارة العامة وبناء الثقة بين الدولة وموظفيها. وهذا هو جوهر الإصلاح المستدام: ألا نعالج راتب هذا الشهر فقط، بل نبني منظومة عادلة تستطيع حماية الموظف والدولة والاقتصاد لسنوات مقبلة.



بين استثمار خارجي ضائع ومأساة داخلية مؤلمة: قصة مصفاتي مقديشو والمفتية

قصة مصفاتي تعكس وجهين متقابلين لإدارة الأصول العراقية: واحدة أخفقت خارج الحدود فخرسنا بسبب الحرب والإهمال، وأخرى داخل الوطن أنهكت الخزينة بسبب الفساد وسوء الإدارة. إنها ليست مجرد ملفات نفطية، بل مرآة تعكس واقعنا وتحدياتنا وصون مقدراتنا.



حيدر عبد الجبار البطاطي

كاتب وباحث سياسي



مصفاة مقديشو - حلم استثماري ضاع



أنشئت بشراكة عراقية - صومالية بتمويل خليجي. الطاقة التصميمية: 100 ألف برميل يومياً بقدرة تكرير 160 ألف برميل يومياً. متوقفة للتشغيل في يوليو/تموز 1978 مع اندلاع الحرب في صومال. تحويل مصفاة منسو بين الصينيين، وتدريب كوادر صومالية وإدارية. توقفت بسبب انقطاع إمدادات النفط والخراسان الحرب - التآكل والنهب الداخلية في الصومال.

دفعت تكاليف كبيرة، وخرسنا الأصل والخبرة والتأثير الإقليمي.

مصفاة المفتية - كنز داخلي يتبخّر



مصفاة تاريخية في البصرة، أنشئت بأباد عراقية في السبعينيات الماضي. شهدت تدهوراً شديداً بسبب سنوات الحروب والحصار وسوء الإدارة. توقفت بالكامل منذ 2015، وتحولت إلى أطلال ملوثة للبيئة. فقدت البلاد طاقات تكريرية ضخمة، وخرست مليارات الدولارات سنوياً. تكاليف إعادة التأهيل اليوم تصل إلى مليارات الدولارات.

أضعتنا كنزاً داخل الوطن بسبب الإهمال والفساد.

الخلاصة

- ✓ استثمار خارج الحدود يحتاج إلى رؤية وحماية دبلوماسية واستمرارية واضحة.
- ✓ الأصول داخل الوطن تحتاج إلى حوكمة ورقابة فاعلة والمحاسبة الشفافة.
- ✓ الثروة الوطنية لا تضاعف نفسها، والفرص لا تنتظر من لا يحسن الحفاظ عليها.



التداعيات والنتائج

- خسارة اقتصادية: تراجع النفوذ الإقليمي وقدرات العراق.
- ضباب الخبرات: هجرة الكوادر والمهنيين.
- حرمان الأجيال: من غوائل كان يمكن أن تدعم التنمية.
- أضرار بيئية واجتماعية داخل الشرق.

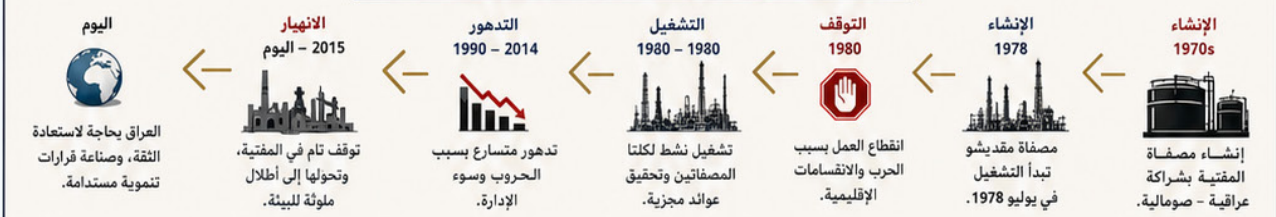
الأسباب الرئيسية

- الفساد الإداري والمالي والفني.
- سوء التخطيط وغياب الصيانة.
- تضارب المصالح الحزبية والسياسية.
- ضعف المؤسسات الرقابية.
- غياب الاستراتيجيات الوطنية المستدامة.

دروس مستفادة

- ✓ لا بد من حوكمة استراتيجية لحماية الثروة وإدارة عقود الشراكة.
- ✓ تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وحماية الاستثمارات العراقية في الخارج.
- ✓ الاستثمار في الكادر الوطني وتأهيله تقنياً وإدارياً.
- ✓ الشفافية والمساءلة أساس لاستعادة ثقة المواطن.
- ✓ استثمار ثرواتنا بحكمة هو مسؤولية مستدامة لمصلحة الأجيال.

الزمن لا ينتظر - ما بين الفرصة الضائعة والخسارة المستمرة



الخاتمة

مصفاتنا ليست مجرد منشآت نفطية، بل هي مرآة لخياراتنا الوطنية، بين إثمار الفرص وبناء المستقبل، أو إضاعتها بالفساد والإهمال. القرار اليوم في أيدينا: إما أن نستعيد ما أضعناه، أو ندفع المزيد من أثمان الفرص الضائعة.



بين استثمار خارجي ضائع ومأساة داخلية مؤلمة: قصة مصفااتي مقديشو والمفتية

حيدر عبد الجبار البطاط

تكشف قصة المصفاة العراقية التي أنشئت في الصومال خلال سبعينيات القرن الماضي، وما آلت إليه منشآت المفتية النفطية في البصرة لاحقاً، جانباً مهماً من تاريخ الصناعة النفطية العراقية. فالقضيتان لا تتعلقان بمنشأتين فقط، بل تعكسان تحولات عميقة في قدرة الدولة على بناء الأصول الصناعية، وإدارتها، وحمايتها، والمحافظة على حقوقها الاقتصادية داخل البلاد وخارجها. في مرحلة كان العراق يتوسع فيها في بناء قدراته النفطية الوطنية، لم يقتصر نشاط مؤسساته وكوادره على المشاريع داخل الحدود، بل امتد إلى تعاون فني واستثماري مع دول أخرى. وتعد مصفاة مقديشو من أبرز الشواهد على تلك المرحلة.

مصفاة مقديشو: مشروع عراقي خارج الحدود

توضح وثائق دولية معاصرة للمشروع أن العراق والصومال أنشأ بصورة مشتركة مصفاة نفطية بالقرب من مقديشو بطاقة تصميمية بلغت ٥٠٠ ألف طن من المنتجات النفطية سنوياً، وكان مقرراً أن تدخل التشغيل في يوليو/تموز ١٩٧٨. وأشار تقرير للبنك الدولي صدر في يونيو/حزيران ١٩٧٨ إلى أن المنشأة تقع على مسافة تقارب ١٥ كيلومتراً جنوب مقديشو، وأن تشغيلها في البداية كان سيعتمد على فنيين عراقيين بالتوازي مع تدريب كوادر صومالية في العراق. وتكشف هذه المعلومة أن المشاركة العراقية لم تكن مجرد مساهمة مالية أو توريد معدات، بل شملت نقل الخبرة التشغيلية والتكنولوجيا وبناء القدرات البشرية. وتعادل الطاقة التصميمية للمصفاة، بحسب طبيعة المزيج النفطي، نحو عشرة آلاف برميل يومياً تقريباً، وهو رقم يرد أيضاً في دراسات تاريخية تناولت قطاع الطاقة الصومالي.

مشروع ذو بعد استراتيجي

لا ينبغي النظر إلى مصفاة مقديشو بوصفها استثماراً مالياً قصير الأجل. فإقامة منشأة تكرير في دولة تطل على أحد أهم الممرات البحرية في القرن الأفريقي كانت تمنح العراق حضوراً اقتصادياً وفنياً خارج حدوده، وتفتح سوقاً للنفط الخام العراقي والخبرات الهندسية. وتبين وثائق البنك الدولي أن المشروع كان مرتبطاً بالبنية اللوجستية لميناء مقديشو، إذ كان مخططاً نقل الخام إلى المصفاة وتصدير جزء من المنتجات المكررة عبر الميناء. وفي ذلك الوقت، كان الاستهلاك المحلي الصومالي من المنتجات النفطية يقدر بنحو ٢٠٠ ألف طن سنوياً، في حين بلغت الطاقة التصميمية للمصفاة ٥٠٠ ألف طن. وهذا يعني أن المشروع كان يملك، نظرياً، قدرة إنتاجية تفوق حجم الطلب المحلي، ما يفسر الإشارة إلى إمكانية تسويق الفائض خارج الصومال بمساعدة العراق. كما أن إرسال فنيين عراقيين

لتشغيل المنشأة وتدريب الكوادر الصومالية يمثل نموذجاً مبكراً لتصدير الخدمات الهندسية والفنية.

التمويل والمخاطر الجيوسياسية

تتناقل المصادر المتعلقة بالمشروع أن المصفاة أنشئت ضمن شراكة متساوية بين العراق والصومال، وأن العراق تكفل بتمويل جانب من الإنشاء بالعملة الأجنبية، على أن تسد الحكومة الصومالية حصتها لاحقاً. غير أن بعض الأرقام المتداولة بشأن الكلفة تحتاج إلى الرجوع إلى أصل الاتفاقية والوثائق الرسمية قبل اعتمادها نهائياً. وتظهر المصادر أن المصفاة كانت مهيأة للتشغيل عام ١٩٧٨، بينما تشير الدراسات التاريخية إلى أن إمدادات النفط الخام العراقي تعرضت للاضطراب بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠. وهنا يظهر أحد أهم دروس الاستثمار الدولي: قيمة الأصل لا تتوقف على جودته الفنية، بل تعتمد أيضاً على استدامة سلاسل التوريد، والاستقرار السياسي، وقدرة الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم. ثم دخل الصومال، منذ بداية التسعينيات، في مرحلة انهيار سياسي وأمني واسع انعكس على بنيتها التحتية. أما الروايات المتعلقة بانتقال ملكية المصفاة أو تأميمها، فتحتاج إلى توثيق قانوني إضافي قبل التعامل معها بوصفها حقيقة نهائية.

عودة الملف إلى الواجهة

عاد ملف مصفاة الصومال إلى النقاش العراقي خلال عام ٢٠٢٥، بالتزامن مع اتصالات عراقية صومالية أعادت التذكير بالمشروع القديم وإمكانية إعادة تأهيله أو تشغيله ضمن تعاون اقتصادي جديد. لكن التعامل مع الملف يجب ألا يكون عاطفياً أو قائماً على فكرة «اكتشاف أصل منسي»، بل عبر ثلاثة مسارات متوازية: قانوني لتحديد حصة العراق وحقوقه، وفني لتقييم حالة المنشأة، واقتصادي لقياس جدوى إعادة التأهيل مقارنة بإنشاء منشأة جديدة. فاسترداد الحق العراقي لا يعني بالضرورة إعادة تشغيل المصفاة بالشكل نفسه. فقد يتمثل الحق في حصة ملكية، أو تعويض مالي، أو حق تعاقد، أو أصل يمكن إدخاله في شراكة جديدة.

من مقديشو إلى المفتية

في مقابل هذه التجربة الخارجية، تقدم منشآت المفتية في البصرة صورة مختلفة عن إدارة الأصول النفطية داخل العراق. وتؤكد بيانات وزارة النفط العراقية أن المنطقة كانت تضم مستودعات ومنصات لتحميل المنتجات النفطية ومنشآت تابعة للوزارة. وفي عام ٢٠١٧ أعلنت الوزارة استمرار أعمال تفكيك الخزانات والأنابيب ورفع كميات كبيرة من المواد والأنقاض من الموقع. وهذه البيانات تثبت أن التفكيك كان عملية معلنة، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على ما إذا كانت تمثل هدراً أو فساداً. ولهذا فإن أي توصيف قانوني يجب أن يستند إلى نتائج

تحقيقات رقابية أو قضائية. أما النقاش الاقتصادي، فيبدأ من أسئلة واضحة: ما القيمة الفنية والدفترية للأصول قبل التفكيك؟ من اتخذ قرار إخراجها من الخدمة؟ ما المعدات التي أعيد استخدامها؟ وما الذي بيع؟ وبأي آلية؟

الأصل الصناعي ليس خردة

القيمة الاقتصادية للمصفاة أو المستودع لا تساوي وزن الحديد الموجود فيه مضروباً بسعر الخردة. فالأصل الصناعي يتكون من الأرض والموقع وشبكات الأنابيب والخزانات والطاقة والطرق والتراخيص والبنية التحتية والخبرة المتراكمة. وقد تكون قيمة استبدال الأصل أعلى بكثير من حصة بيع مكوناته منفردة. لذلك يجب أن يستند قرار التفكيك إلى مقارنة بين كلفة إعادة التأهيل، والقيمة الممكنة من استمرار التشغيل، وكلفة إنشاء بديل جديد. فإذا ثبت أن إعادة التأهيل غير اقتصادية، يمكن أن يكون التفكيك مبرراً، لكن بشرط التقييم المستقل والشفافية وحصر المعدات القابلة لإعادة الاستخدام.

الحاجة إلى سجل سيادي للأصول

تكشف قصة مقديشو والمفتية عن حاجة العراق إلى سياسة وطنية متكاملة لإدارة أصوله داخل البلاد وخارجها. وأول خطوة هي إنشاء سجل سيادي موحد يشمل العقارات والشركات والمصانع والمستودعات والحصص الاستثمارية والديون والحقوق التعاقدية. فالذاكرة الإدارية ليست بديلاً عن السجل القانوني، ولا ينبغي أن يتوقف مصير أصول على وثيقة منسية أو معرفة موظف سابق. كما يجب رقمنة أرشيف المشروعات النفطية القديمة، بما يشمل العقود والخرائط والتصاميم ومحاضر التسليم والاتفاقيات الدولية، لأن الوثيقة التاريخية قد تتحول بعد عقود إلى سند ملكية أو أساس لمطالبة مالية.

الخاتمة

تكشف مصفاة مقديشو أن العراق امتلك في مرحلة سابقة القدرة على تحويل موارده النفطية إلى نفوذ اقتصادي وخبرة صناعية خارج الحدود، بينما تطرح منشآت المفتية سؤالاً موازياً عن كيفية حماية الأصول داخل البلاد عندما تتقدم أو تتغير الحاجة إليها. الخسارة الحقيقية لا تتمثل فقط في فقدان مصفاة أو مستودع، بل في ضياع الوثائق وحقوق الملكية والخبرة الهندسية والقيمة المتراكمة في الأصول العامة. واليوم، تتيح عودة ملف مصفاة الصومال فرصة لإعادة التفكير في إدارة الثروة الوطنية: حصر الحقوق الخارجية، وتقييمها، واسترداد ما يمكن استرداده، وحماية ما تبقى من الأصول داخل العراق. فالدولة التي لا تعرف قيمة ممتلكاتها القديمة قد تفقدتها مرتين: مرة حين تتعطل، ومرة حين تنسى أنها تملكها. والحفاظ على الإرث الصناعي لا يعني التمسك بالماضي، بل تحويل ما بناه العراقيون سابقاً إلى حقوق وأصول وخبرات تخدم اقتصاد المستقبل.



مقامرة البراميل الأخيرة: كيف تحولت استراتيجية السحب النفطي إلى فخ لإدارة ترامب؟



علي تركي خرييط الفوازي

كاتب وباحث سياسي

” الصراع حول مضيق هرمز لم يعد مجرد مسألة أمن ملاحى، بل تحول إلى اختبار مباشر لقدرة الولايات المتحدة على حماية تدفقات الطاقة العالمية من دون استنزاف أدواتها الاستراتيجية في الداخل.

1. الاحتياطي الاستراتيجي ومازق البراميل الأخيرة



أهمية مضيق هرمز

- أهم نقاط الاختناق النفطي في العالم.
- متوسط التدفقات: 20.9 مليون برميل يومياً في النصف الأول من 2025.
- يعادل نحو 20% من استهلاك السوائل البترولية عالمياً.
- تراجعت حركة السفن بشدة بسبب تصاعد الحرب والقيود على الملاحة.



أكبر إفراج نفطي طارئ

- في 12 مارس 2026، وافقت الولايات المتحدة على الإفراج عن 172 مليون برميل من احتياطيها الاستراتيجي ضمن إفراج دولي بلغ 400 مليون برميل.
- بدأ التسليم في الأسبوع التالي، واستغرق التنفيذ قرابة 120 يوماً.
- كان الاحتياطي الأمريكي يضم 415 مليون برميل في 20 مارس 2026.



استنزاف سريع للمخزون

- انخفض الاحتياطي من 415.4 مليون برميل في 20 مارس إلى 298.7 مليون برميل في 7 أغسطس 2026.
- خسر المخزون نحو 116.7 مليون برميل خلال أقل من خمسة أشهر.
- مستوى لم تشهده الولايات المتحدة منذ يناير 1983 تقريباً.

2. حدود السحب من الاحتياطي الاستراتيجي



القانون الأمريكي لا يفرض حداً مطلقاً يمنع السحب تحت مستوى معين يحدد عند مستوى 252.4 مليون برميل على نوع محدد من عمليات السحب المحدود.

السحب المرتبط بتقطاع شديد في الإمدادات أو بالتزامات الولايات المتحدة ضمن البرنامج الدولي للطاقة

السحب المحدود (غير الطارئ)

مقيد بمستوى 252.4 مليون برميل

المعدل الحالي للانخفاض (-5.8) مليون برميل أسبوعياً، يعني أن الفارق مع مستوى 252.4 مليون برميل قد يستهلك خلال أقل من ثمانية أسابيع إن استمر الانحسار نفسه.



3. السحب بالمبادلة ومشكلة المخزون الفعلي



- نفذت وزارة الطاقة الإفراج من خلال مبادلات، وليست بيعاً نهائياً لكل الكميات.
- تلتزم الشركات بإعادة النفط، لاحقاً.
- المشكلة ليست في الملكية المحاسبية، فقط.
- بل في الكمية الموجودة فعلياً داخل الاحتياطي والمتاحة فوراً إذا وقعت صدمة جديدة قبل اكتمال عمليات الإعادة.

4. الكلفة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة

أسعار الوقود (13 أغسطس 2026)

البنزين العادي
4.08 دولار/غالون

الديزل
5.43 دولار/غالون

مؤشر أسعار المستهلك (يوليو 2026)

3.4%
ارتفاع المؤشر على أساس سنوي

14.7%
ارتفاع أسعار الطاقة على أساس سنوي

24.6%
ارتفاع أسعار البنزين على أساس سنوي

إنتاج النفط الأمريكي 2026



13.8

مليون برميل يومياً (تقدير إدارة معلومات الطاقة)

رغم ارتفاع الإنتاج المحلي، تبقى أسعار الطاقة مرتبطة بالسوق العالمي بين العرض والطلب وكلفة النقل والتأمين وقدرة المصافي على الحصول على الخامات المناسبة.



5. الرهان الإيراني على عامل الوقت

إيران تراهن على أن استمرار الضغط على طرق التجارة والطاقة سيقع الكلفة الاقتصادية والسياسية لواشنطن.

- 17 أغسطس: ارتفعت أسعار النفط مع تضرر مسار التفاوض وتباطؤ الملاحة، وصل برنت إلى 89.40 دولاراً.
- وزير الخارجية الإيراني: لم نوافق طهران بعد على استئناف المفاوضات مع واشنطن.



6. الاحتياطي الاستراتيجي داخل الصراع السياسي



- كلما طال اضطراب المضيق، ارتفعت احتمالات بقاء أسعار الطاقة مرتفعة وزاد الضغط على المستهلك الأمريكي.
- كل أسبوع إضافي من الاضطراب يضع البيت الأبيض أمام تكلفة سياسية واقتصادية جديدة.
- الخيارات تضيق: من السحب، أو تحمل أسعار أعلى، أو تنازلات تفاوضية، أو تصعيد عسكري خطر.



تناقص المخزون يعني تآكل هامش المناورة الاستراتيجية بينما الأزمة الأساسية ما زالت قائمة.

7. كيف يخرج العراق من دائرة الصراع ويحقق نهج النجاح؟



اتباع نهج الحياء الإيجابي وعدم الانحياز.



تحويل العلاقات إلى مصالح اقتصادية مباشرة.



تنويع الشراكات الاقتصادية مع قوى كبرى.



تعزيز الجبهة الداخلية وتحويل الشباب لطاقة إنتاجية.



تنمية الصناعة والزراعة والبنية التحتية.



التحرر من التبعية الاقتصادية والهيمنة النقدية للدولار.

الخلاصة

الجوء إلى الاحتياطي الاستراتيجي منح الأسواق وقتاً، لكنه لم يحلج أصل المشكلة.

- استمرار الأزمة من دون تسوية، يقلل أدوات إدارة الأزمة المتاحة ويحول الأدوات إلى قيود جديدة على قدرة أمريكا على المناورة.



مقامرة البراميل الأخيرة: كيف تحولت استراتيجية السحب النفطي إلى فخ لإدارة ترامب؟

علي تري خريبط الفوزاني

تواجه الإدارة الأمريكية واحدة من أكثر معادلات الطاقة تعقيداً منذ سنوات، حيث تقاطع الحرب مع أمن الملاحة وأسعار النفط والضغوط الداخلية. فالأزمة حول مضيق هرمز لم تعد مسألة تتعلق بحرية العبور وحدها، بل أصبحت اختباراً لقدرة واشنطن على حماية تدفقات الطاقة العالمية من دون استنزاف احتياطياتها النفطية الاستراتيجية. ومن هنا، لم يكن قرار الولايات المتحدة في مارس/آذار ٢٠٢٦ بالمشاركة في الإفراج المنسق عن الاحتياطيات الطارئة إجراءً اقتصادياً اعتيادياً، بل أداة لامتصاص صدمة الإمدادات وشرء الوقت أمام الأسواق. وتنبع أهمية مضيق هرمز من كونه أحد أهم ممرات الطاقة في العالم. فقد بلغ متوسط تدفقات النفط والمنتجات النفطية عبره نحو ٢٠,٩ مليون برميل يومياً في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، مما يعادل قرابة ٢٠٪ من الاستهلاك العالمي للوسائل البترولية. لكن الحرب قلبت هذه المعادلة؛ إذ أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن متوسط التدفقات عبر المضيق انخفض إلى نحو ٤,٩ ملايين برميل يومياً في الربع الثاني من ٢٠٢٦.

الإفراج الأكبر وبدء الاستنزاف

في ١١ مارس/آذار ٢٠٢٦ أعلنت الولايات المتحدة مشاركتها في عملية دولية منسقة قادتها وكالة الطاقة الدولية، وافقت خلالها الدول الأعضاء على إتاحة نحو ٤٠٠ مليون برميل من النفط والمنتجات النفطية. وخصصت واشنطن ١٧٢ مليون برميل من احتياطياتها الاستراتيجية، على أن يجري طرحها تدريجياً خلال نحو ١٢٠ يوماً. وكان الاحتياطي الأمريكي عند مستوى يقارب ٤١٥ مليون برميل في مارس. غير أن بيانات إدارة معلومات الطاقة تظهر أن المخزون تراجع إلى ٣٩٧,٩ مليون برميل في ٢٤ أبريل، ثم ٣٥٧,١ مليوناً في ٢٩ مايو، و٣٢٥,٧ مليوناً في ٢٦ يونيو، و٣٠٤,٨ ملايين في ٣١ يوليو، وصولاً إلى ٢٩٣,٤ مليون برميل في ١٤ أغسطس ٢٠٢٦. وهذا يعني أن المخزون فقد نحو ١٢٢ مليون برميل منذ ٢٠ مارس، مقرباً من مستويات شوهدت في أواخر عام ١٩٨٢. ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة فقدت قدرتها على إدارة أزمة الطاقة، لكنه يكشف سرعة تآكل هامش الأمان المتاح إذا طال الاضطراب أو وقعت صدمة جديدة بالتزامن معه.

ماذا يعني مستوى ٢٩٣,٤ مليون برميل؟

يُعدّ داول رقم ٢٩٣,٤ مليون برميل أحياناً باعتباره «الحد الأدنى القانوني» للاحتياطي، لكن هذا الوصف يحتاج إلى دقة، فهذا المستوى يقيّد نوعاً محدداً من السحب المحدود المنصوص عليه في قانون سياسة الطاقة والمحافظة عليها، ولا يشكل حداً مطلقاً يمنع جميع أشكال السحب. ففي حالات الانقطاع الشديد في إمدادات الطاقة، أو عند تنفيذ التزامات أمريكية ضمن البرنامج الدولي

للطاقة، يمكن استخدام مسارات قانونية أخرى. ومع ذلك، يبقى الاقتراب من هذا المستوى مهماً لأنه يعني تضيق مساحة إحدى أدوات التدخل السريع المتاحة للحكومة. وبالحساب البسيط، كان الفارق بين مخزون ١٤ أغسطس ومستوى ٢٩٣,٤ مليوناً نحو ٤١ مليون برميل. وإذا قورن ذلك بمتوسط التراجع منذ مارس، فإن الفارق يعادل نحو سبعة أسابيع من السحب بالوتيرة السابقة. وهذا ليس توقعاً بأن المخزون سيصل حتماً إلى ذلك المستوى، لأن معدلات الإفراج يمكن تعديلها، لكنه يوضح مقدار السرعة التي انخفض بها الاحتياطي.

المبادلة لا تلغي المخاطر

نفذت وزارة الطاقة جزءاً مهماً من الإفراج في صورة مبادلات، بحيث تحصل الشركات على النفط الآن ثم تعيده لاحقاً مع كميات إضافية بوصفها علاوة. وهذه الآلية تختلف عن البيع النهائي، وقد تساعد مستقبلاً على إعادة بناء المخزون. لكن المشكلة الاستراتيجية تتعلق بالزمن. فالبراميل التي ستعود بعد أشهر لا تكون متاحة داخل الكهوف الاستراتيجية اليوم إذا وقعت أزمة ثانية. ولذلك فإن التزام الشركات بإعادة النفط مستقبلاً لا يلغي حقيقة أن المخزون الفعلي المتاح للاستخدام الفوري قد انخفض بصورة كبيرة. وهنا تظهر المفارقة: كل برميل يُطلق اليوم يخفف ضغط السوق الحالي، لكنه يقلص في الوقت نفسه الحماية المتاحة أمام اضطراب جديد. فالاحتياطي الاستراتيجي أنشئ أساساً لمواجهة الانقطاعات الكبيرة وغير المتوقعة، لا ليصبح بديلاً دائماً عن حل أزمة ممتدة.

الكلفة تنتقل إلى المستهلك الأمريكي

بدأت آثار أزمة الطاقة تظهر بوضوح داخل الولايات المتحدة. فقد بلغ متوسط سعر البنزين العادي نحو ٤,٠٥ دولار للغالون في الأسبوع المنتهي في ١٧ أغسطس. كما أظهرت بيانات مكتب إحصاءات العمل أن التضخم السنوي بلغ ٣,٤٪ في يوليو، بينما ارتفعت أسعار الطاقة ١٤,٧٪ وأسعار البنزين ٢٤,٦٪ مقارنة بالعام السابق. وهكذا تنتقل أزمة هرمز من البحر إلى حياة المستهلك الأمريكي عبر تكلفة النقل والشحن والإنتاج والتوزيع. ولا تغير وفرة الإنتاج المحلي هذه الحقيقة؛ فالولايات المتحدة من كبار منتجي النفط، لكن سوقها مرتبطة بالسوق العالمية، وتتأثر أسعارها بتدفقات الخام والتكرير والنقل والتأمين والمخاطر الجيوسياسية.

عامل الوقت في الحساب الإيراني

في المقابل، يبدو أن عامل الوقت يمثل جزءاً أساسياً من الحسابات الإيرانية. فليس من الضروري أن توقف طهران كل برميل يعبر هرمز كي ترفع الكلفة على خصومها؛ إذ يكفي استمرار عدم اليقين وتراجع حركة السفن وارتفاع تكاليف التأمين والشحن حتى تبقى علاوة المخاطر مرتفعة في أسعار الطاقة. وقد أظهرت بيانات تتبع السفن خلال أغسطس انخفاضاً

حاداً في حركة العبور. ففي يوم السبت ١٥ أغسطس لم تعبر سوى خمس سفن سلعية، بينما لم تسجل أي سفينة في اليوم التالي، قبل أن تتحسن الحركة بصورة محدودة لاحقاً. كما بقيت أسعار النفط قرب مستويات مرتفعة، وأغلق خام برنت في ١٨ أغسطس عند ٩١,٠٢ دولاراً للبرميل. ولا يعني ذلك أن إيران تتحمل الأزمة بلا كلفة؛ فهي نفسها تتعرض لضغوط اقتصادية وعسكرية كبيرة. لكن استمرار الاختناق يحول المواجهة إلى اختبار قدرة على التحمل، بحيث تصبح كلفة الزمن جزءاً من موازين الردع.

الاحتياطي داخل المعركة السياسية

كلما طال اضطراب هرمز، ازدادت صعوبة الخيارات أمام البيت الأبيض. فالإدارة تستطيع مواصلة السحب، لكنها تخفف بذلك مخزون الطوارئ؛ أو تقبل أسعاراً أعلى، فتزداد الضغوط الداخلية؛ أو تبحث عن تسوية تفاوضية؛ أو تلجأ إلى تصعيد عسكري قد يؤدي بدوره إلى تهديد إضافي لمنشآت الطاقة والممرات البحرية. لهذا لم يعد الاحتياطي الاستراتيجي مجرد أداة نفطية، بل أصبح جزءاً من إدارة الصراع نفسه. فكل أسبوع إضافي من الاضطراب يرفع الكلفة الاقتصادية، ويجعل قرار استخدام الاحتياطي أكثر حساسية سياسياً واستراتيجية.

مقامرة البراميل الأخيرة

أثبت الإفراج من الاحتياطي أنه قادر على توفير إمدادات إضافية في لحظة حرجية، لكنه لا يستطيع معالجة أصل الأزمة. فهو لا يفتح مضيقاً مضطرباً، ولا يخفف تلقائياً تكاليف التأمين، ولا يضمن استقرار الملاحة، ولا يمنع وقوع صدمة ثانية. والخطر الحقيقي ليس أن الولايات المتحدة ستستيقظ فجأة بلا نفط، بل أن هامش المناورة لديها يتقلص بينما تبقى أسباب الأزمة قائمة. وكلما انخفض المخزون، ارتفعت قيمة كل برميل متبقي في حسابات الأمن القومي. ومن هنا فإن «مقامرة البراميل الأخيرة» ليست وصفاً لنفاد وشيك للاحتياطي، بل لمعادلة يصبح فيها استخدام أداة الطوارئ أكثر كلفة كلما طال الصراع. فواشنطن تستطيع شراء الوقت بالنفط، لكنها لا تستطيع شراء حل سياسي دائم بالاحتياطي وحده. وفي النهاية، يبقى السؤال الحاسم: هل تستطيع الولايات المتحدة تحويل قوتها العسكرية والاقتصادية إلى تسوية تضمن استقرار الملاحة قبل أن تتحول أدوات إدارة الأزمة إلى قيود على القرار نفسه؟ فالأزمات الطويلة لا تُقاس فقط بحجم الموارد المتاحة، بل بمدى قدرة الدولة على استخدامها من دون أن تستنزف حريتها في مواجهة الأزمة التالية.



الاحتياطي ينزف والدينار يدفع الثمن

من يبدد خط الدفاع الأخير عن أموال العراقيين



د. صفاء الشمري



نزيف الاحتياطي في أرقام

حجم الاحتياطي في مارس 2026 **415** مليون برميل

حجم الاحتياطي في أغسطس 2026 **299** مليون برميل

الخسارة خلال 5 أشهر **116** مليون برميل

خطر الاقتراب من الحد الأدنى

الحد التشغيلي الحرج **252** مليون برميل

مسار الأزمة: من النزيف إلى معاناة المواطن



مقارنة تبين حجم الخطر

السحب الحالي	معدل النزيف	الوقت المتبقي
116 مليون برميل	5.8 مليون برميل	أقل من 8 أسابيع
في 5 أشهر	أسبوعياً	حتى الوصول للحد الحرج

الاعتماد على النفط... هش وخطر



من إيرادات العراق تعتمد على النفط

أين يذهب الاحتياطي؟

تغطية عجز الموازنة
دعم سعر الصرف بشكل مصطنع
تمويل الإنفاق الحكومي غير المتحكم به
صفقات وسحب غير شفافة

ما الحل؟

- وقف السحب غير الضروري من الاحتياطي
- إصلاح الإدارة المالية والنفطية
- تنويع مصادر الإيرادات
- مكافحة الفساد والتهريب
- وضع استراتيجية واضحة لإدارة الاحتياطي

الخلاصة

الاحتياطي الاستراتيجي ليس ملكاً للحكومة بل هو أمانة في أعناق الجميع.

استمراره في النزيف يعني مستقبلاً أكثر ظلمة وثنماً أغلى يدفعه المواطن وحده.

الاحتياطي ينزف والدينار يدفع الثمن من يبدّ خط الدفاع الأخير عن أموال العراقيين حين ينزف الاحتياطي ويدفع المواطن الثمن

د. صفاء الشمري

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والاقتصادية

لم تعد قضية احتياطيات البنك المركزي العراقي شأنًا فنيًا يخص خبراء السياسة النقدية والمصارف وحدهم، كما لم يعد من الممكن التعامل معها باعتبارها مجرد أرقام تتغير في نشرات البنك المركزي من شهر إلى آخر. فالاحتياطي الأجنبي يمثل أحد أهم خطوط الدفاع عن استقرار الدينار العراقي، وأي تراجع مستمر فيه يفرض على الدولة إعادة النظر في سياساتها المالية والنقدية، وفي قدرتها على مواجهة الصدمات النفطية وحماية القوة الشرائية للمواطن. والمشكلة لا تكمن في انخفاض الاحتياطي بحد ذاته، لأن الاحتياطيات تُستخدم أساسًا لمواجهة الأزمات والصدمات. إنما تبدأ المشكلة عندما يتحول استخدامها من إجراء مؤقت لامتصاص الصدمة إلى وسيلة مستمرة لمعالجة اختلالات مالية واقتصادية لم تُعالج من جذورها. وبحسب البيانات المعروضة في لوحة مؤشرات الاحتياطي الأجنبي، استنادًا إلى بيانات البنك المركزي العراقي الصادرة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٢٦، تراجع الاحتياطي الرسمي من ذروة بلغت نحو ١٤٤,٦ تريليون دينار في تموز/يوليو ٢٠٢٤ إلى نحو ١٠١,٨ تريليون دينار في الأسبوع الثالث من تموز/يوليو ٢٠٢٦، أي بانخفاض يقارب ٤٢,٨ تريليون دينار، وبنسبة تقترب من ٢٩,٦٪. لكن قراءة الرقم الإجمالي وحده لا تكفي، لأن الاحتياطي لا يتكون من دولارات نقدية جاهزة للإنفاق فقط، بل من أصول وأدوات مالية تختلف في درجة سيولتها وقدرتها على تمويل التجارة أو التدخل في سوق الصرف. وهنا يصبح السؤال الأكثر أهمية: ما حجم الجزء السائل من الاحتياطي؟ وكما يمكن للبنك المركزي أن يستمر في استخدامه إذا تراجعت الإيرادات النفطية وبقي الطلب على الدولار مرتفعًا؟

من تراجع الاحتياطي إلى الاختلال الاقتصادي

العراق ما يزال اقتصادًا شديد الاعتماد على النفط. وعندما تنخفض الصادرات أو الإيرادات النفطية، لا تتضرر وزارة المالية وحدها، بل يتراجع معها المصدر الرئيس للعملة الأجنبية التي تدخل الاقتصاد. وفي المقابل، تستمر الدولة في دفع الرواتب والتقاعد والنفقات التشغيلية، بينما يحتاج القطاع الخاص إلى الدولار لتمويل الاستيراد. وهنا ينشأ ضغط مزدوج على المالية العامة وعلى الاحتياطيات الأجنبية. فالإنفاق الحكومي المرتفع يولد طلبًا محليًا واسعًا، وجزء كبير من هذا الطلب يتجه، في اقتصاد محدود الإنتاج المحلي، إلى السلع المستوردة. وهذه السلع تحتاج إلى الدولار، والدولار يأتي أساسًا من الإيرادات النفطية. وبذلك تشكل دائرة مترابطة: انخفاض الإيرادات النفطية يقلل تدفق العملة الأجنبية، بينما يبقى الإنفاق مرتفعًا، فيستمر الطلب على الدولار، ويتدخل البنك المركزي لتوفير العملة الأجنبية، وينخفض الاحتياطي، ويضيق معه هامش الأمان النقدي. وهنا لا تقع المسؤولية على البنك المركزي وحده.

فالحكومة تتحمل مسؤولية أساسية عندما لا تعالج العجز المالي والاختلالات الهيكلية من جذورها، كما يتحمل البنك المركزي مسؤولية توضيح حدود التدخل النقدي وحجم الأصول السائلة ومخاطر استمرار الاتجاه الحالي للرأي العام وصناع القرار.

العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي

تُظهر البيانات الواردة في المادة ارتفاع صافي مطلوبات البنك المركزي على الحكومة المركزية من نحو ٢٩,٦ تريليون دينار إلى قرابة ٦٤,٧ تريليون دينار. ولا يجوز تفسير هذا الرقم مباشرة باعتباره تمويلًا نقديًا للحكومة، لأن هناك فروقًا قانونية ومحاسبية بين التمويل المباشر وحيازة الأوراق الحكومية وعمليات السوق المختلفة. لكن الارتفاع الكبير يظل مؤشرًا مهمًا على زيادة التشابك بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وعلى حجم الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها البنك المركزي عندما تصبح المالية العامة في حاجة مستمرة إلى السيولة. فالخطر يبدأ عندما تُعالج أزمة مالية بأدوات نقدية، ثم تضطر الدولة لاحقًا إلى معالجة آثار تلك الأدوات باستخدام الاحتياطي. وعندها تنتقل المشكلة من الموازنة إلى البنك المركزي، ثم إلى سوق الصرف، وأخيرًا إلى المواطن.

كيف يدفع المواطن الثمن؟

المواطن قد لا يتابع حجم محفظة البنك المركزي أو تركيب احتياطياته، لكنه يعرف أسعار الغذاء والدواء والنقل والإيجار والسلع المستوردة. فإذا ارتفعت كلفة الحصول على الدولار، أو اتسعت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق، ترتفع كلفة الاستيراد، وينقل التاجر جزءًا من هذه الكلفة إلى المستهلك، فتزداد الأسعار وتنخفض القوة الشرائية. وهنا تظهر مفارقة مهمة: قد تحافظ الحكومة على القيمة الاسمية للراتب، لكنها لا تستطيع بالضرورة الحفاظ على قيمته الحقيقية. فالموظف الذي يتقاضى مليون دينار لا يهتم بالرقم وحده، بل بما يستطيع هذا المليون شراءه. وإذا ارتفعت الأسعار بوتيرة أسرع من الدخل، يبقى الراتب ثابتًا على الورق، لكنه يتراجع فعليًا من حيث القدرة الشرائية.

الثقة بالدينار عامل حاسم

يزداد الخطر عندما تتغير توقعات المواطنين والتجار. فإذا بدأ الناس يشعرون بأن الدينار معرض لفقدان جزء من قوته الشرائية، قد يتجهون إلى الدولار أو الذهب أو العقار لحماية ممتلكاتهم. وهذا السلوك لا يكون نتيجة للأزمة فقط، بل قد يتحول إلى عامل يزيد، لأنه يرفع الطلب على الأصول البديلة ويضيف ضغطًا جديدًا على العملة المحلية. ولهذا فإن استقرار الدينار لا يعتمد على حجم الاحتياطي وحده، بل على الثقة أيضًا. فالدينار القوي ليس فقط الدينار الذي تدعمه احتياطيات كبيرة، وإنما العملة التي يثق الناس بأن قيمتها ستبقى مستقرة وأن الاقتصاد قادر على إنتاج جزء معتبر من حاجاتهم. ومن هنا فإن الدفاع عن الدينار عبر بيع الدولار قد يكون ضروريًا في أوقات معينة، لكنه لا يصلح أن يكون استراتيجية دائمة.

تقليل الحاجة إلى الدولار

الحل الحقيقي لا يكمن فقط في توفير الدولار، بل في تقليل الحاجة إليه. وذلك لا يتحقق إلا عندما ينتقل العراق تدريجيًا من اقتصاد يستهلك ما يستورده إلى اقتصاد ينتج سلعًا كانت تُستورد. فكل مصنع محلي ينتج سلعًا كانت تُستورد يعني طلبًا أقل على العملة الأجنبية، وكل محصول زراعي يصل محل الاستيراد يقلل خروج الدولار، وكل خدمة قابلة للتصدير تفتح مصدرًا إضافيًا للعملة الأجنبية. لهذا لا تستطيع السياسة النقدية وحدها حماية الدينار إذا لم تساندها سياسة إنتاجية ومالية حقيقية.

الاحتياطي وهامش الأمان

بحسب الأرقام الواردة في النص، تراجعت نسبة تغطية الأصول الأجنبية للقاعدة النقدية من مستويات قاربت ٩٤٪ في بداية ٢٠٢٤ إلى نحو ٨٢,٢٪ في حزيران/يونيو ٢٠٢٦. ولا يعني هذا الرقم أن الدينار مقبل بالضرورة على انهيار، لكنه يشير إلى أن هامش الأمان النقدي أصبح ضيق، وأن قدرة البنك المركزي على مواجهة صدمات جديدة باتت أكثر ارتباطًا باستمرار التدفقات النفطية والدولارية. وهنا يجب أن يتغير السؤال من: هل تستطيع الدولة دفع الرواتب اليوم؟ إلى: هل يستطيع هذا المسار الاستمرار لسنوات؟ فإذا استمرت النفقات المرتفعة، وظل الطلب على الدولار كبيرًا، وبقي الاقتصاد معتمدًا على النفط والاستيراد، فإن الحفاظ على الاستقرار النقدي سيصبح أكثر كلفة.

حماية الدينار تبدأ من الاقتصاد

إن تراجع الاحتياطي ليس فشلًا بحد ذاته، لأن الاحتياطيات وُجدت لمواجهة الصدمات. لكن الفشل الحقيقي هو أن تتحول الصدمة إلى استنزاف طويل الأمد من دون بناء قدرة مالية وإنتاجية تمنع تكرارها. كما أن تدخل البنك المركزي في سوق الصرف ليس مشكلة في ذاته، لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح التدخل الدائم بديلًا عن معالجة أسباب الطلب المتزايد على الدولار. إن حماية الدينار لا تبدأ من شاشة أسعار الصرف، بل من الموازنة العامة، وضبط الإنفاق، وتنويع الإيرادات، ودعم الصناعة والزراعة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وحماية استقلال البنك المركزي. فالاحتياطي الأجنبي هو خط الدفاع الأخير، وليس مصدرًا دائمًا لتعويض أخطاء السياسة الاقتصادية. وفي النهاية، فإن السؤال الأكثر أهمية ليس: هل سيهار الدينار؟ بل: كم ستكلف حمايته إذا استمرت الأسباب التي تضغط عليه؟ وإذا لم تتغير السياسات، فلن يدفع الاحتياطي وحده هذه الكلفة، بل سيدفعها الاقتصاد من فرص النمو والاستثمار والقطاع الخاص من ارتفاع كلفة الأعمال، والمواطن من قوته الشرائية، وصاحب الدخل الثابت من القيمة الحقيقية لراتبه.



النفط والسلاح والدولار

العقد الثلاث في الاقتصاد السياسي لحكومة علي الزيدي

مفترق سيادي حرج

- حكومة الزيدي تواجه أزمة مركبة تتجاوز الإصلاح الاقتصادي التقليدي.
- التحدي يتمحور حول ثلاث عقد مترابطة: النفط، السلاح، الدولار.
- جوهر الاختبار: هل تستطيع الدولة استعادة السيادة المالية والأمنية؟



د. هيثم الخزعلي



عقدة النفط

- النفط هو الركيزة الأساسية للعقد الاجتماعي العراقي.
- قبل الحرب: الصادرات بين 3.5 و 3.6 مليون برميل يوميا.
- في تموز 2026: العبور عبر هرمز تراجع إلى نحو 35.5 مليون برميل في الشهر
- ≈ 1.15 مليون برميل يوميا.
- الأزمة ليست سعرية فقط، بل "صدمة وصول إلى الأسواق".
- غياب المسارات البديلة يجعل المالية العامة شديدة الهشاشة.

تموز 2026 قبل الحرب

3.5-3.6 1.15

مليون برميل

(2) عقدة السلاح

حزب → سلاح → موارد (عقود، منافذ، موازنة) → نفوذ

دولة قوية تحتكر السلاح والقانون

حزب → قانون → دولة → نفوذ

- حصر السلاح شرط لتعزيز سيادة الدولة.
- الجماعات المسلحة اندمجت جزئيا في الموازنة والعقود والمنافذ.
- المشكلة ليست أمنية فقط، بل سياسية-اقتصادية.
- نجاح الحكومة يتطلب معيارا وطنيا موحدا للعلاقة بين الحزب والسلاح والدولة.

(3) عقدة الدولار

جزء مهم من الإيرادات النفطية يمر عبر بنية مالية مرتبطة بالنظام الدولي الأمريكي.

القيود على التحويلات والوصول إلى الدولار تضغط على سعر الصرف والاستيراد والمصارف.

هشاشة الوصول إلى الدولار تقيد هامش القرار الاقتصادي والسيادي.

قيود التحويلات

الهشاشة قبل الحرب

سعر النفط اللازم لتوازن الموازنة 54\$ → 84\$ (2020) (2024)	الحاجة الشهرية للنفقات الأساسية والرواتب 10.8 تريليونات دينار	تقدير رواتب موظفي الدولة 7.8 تريليونات دينار شهريا	إيرادات نفطية شهرية في بعض مراحل الأزمة 2 - 2.5 تريليون دينار	المشكلة: فجوة متزايدة بين التدفقات الداخلة والالتزامات الثابتة.
--	---	--	---	---

سلسلة التأثير

اضطراب هرمز → تراجع الصادرات → هبوط الإيرادات → ضغط على الرواتب والخدمات → ركود اقتصادي وسخط اجتماعي

معضلة البدائل

العراق → جيهان (تركيا) → باناس (سوريا) → الأردن → السعودية

- مسار العراق-تركيا/جيهان يخفف الاعتماد لكنه محدود السعة.
- مسار سوريا/باناس جذاب استراتيجيا لكنه يحتاج سنوات ومليارات.
- الفجوة بين زمن الأزمة وزمن الحل تمثل قيда حاسما.

الإصلاح ليس اعتقالات فقط

الجمارك، العقود، المصارف، الشركات، الواجهة الرقمية

- الفساد بنيوي ومتشابك مع المحاصصة وتوزيع الموارد.
- الأولوية: الجمارك، العقود، المصارف، الشركات الواجهة، رقمنة المدفوعات.
- الإصلاح الحقيقي يعني تغيير الآليات المنتجة للفساد.

أزمة شاملة

- تصاعد الحرب وتمدها.
- انخفاض حاد في الإيرادات.
- نشاط مسلح متزايد.
- تراجع كبير في قدرة الدولة.

استقرار نسبي

- تراجع التوتر الإقليمي.
- عودة الصادرات تدريجيا.
- تقدم محدود في ضبط السلاح.

استنزاف بطيء

- استمرار القيود والضغط المالي.
- اقتراض داخلي متزايد.
- تأخر رواتب وتراجع الخدمات.
- خفض استثماري.

الخلاصة الاستراتيجية

الملفات الثلاثة ليست منفصلة؛ بل أجزاء من معركة سيادة واحدة.

النجاح يعني بناء دولة قادرة على توليد الإيرادات وفرض القانون وتخفيف الارتهاق الخارجي.

النفط والسلاح والدولار: العقد الثلاث الرئيسية في الاقتصاد السياسي لحكومة علي الزيدي

د. هيثم الخزعلي

الإسبوعية

لدراسات
السياسة
الخارجية

٣٠

وشفافية العقود والمناقصات، وتشديد الرقابة على المصارف والشركات الواجبة، وتقليص الاستخدام السياسي للتوظيف والإنفاق العام. فالفساد ليس دائماً انحرافاً فردياً، بل يرتبط في بعض الحالات بطريقة توزيع النفوذ والموارد داخل الشبكات الحزبية.

الدولار وحدود الاستقلال المالي

يمثل اعتماد العراق على النظام المالي الدولارى أحد أكثر عناصر الهشاشة حساسية. فجزء مهم من التعاملات والإيرادات النفطية يرتبط بمنظومة مالية تتمتع فيها الولايات المتحدة بنفوذ واسع، ما يمنح واشنطن قدرة على استخدام القيود المصرفية والرقابة على التحويلات أداة للضغط. ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة تمتلك الإيرادات العراقية؛ فالمسألة تتعلق بمدى استقلال بغداد في الوصول إلى مواردها وتحويلها واستخدامها من دون تعرض القنوات المالية للضغط أو التعطيل. ومن هنا يصبح تعزيز سيادة الاقتصاد مرتبباً بتطوير النظام المصرفي المحلي، وتوزيع العلاقات المالية والتجارية، وتحسين الامتثال للمعايير الدولية، وتقليل الاعتماد المفرط على النفط والدولار. فالدولة التي تعتمد في إيراداتها على سلعة واحدة، وفي جانب مهم من تسوياتها على منظومة خارجية، تبقى شديدة الحساسية للخدمات السياسية.

ثلاثة سيناريوهات أمام الحكومة

يمكن تصور ثلاثة مسارات. الأول هو تراجع التورير الإقليمي، وتحسن الصادرات، وتحقيق تقدم نسبي في ضبط السلاح، بما يمنح الحكومة هامشاً لاستعادة الاستقرار المالي. والثاني استمرار القيود على التصدير والاعتماد على الاقتراض وتأخر بعض الالتزامات، بما يؤدي إلى تآكل تدريجي في الخدمات والثقة العامة من دون انهيار شامل. أما السيناريو الأخير، فيظهر إذا اجتمعت الأزمة المالية مع تصعيد إقليمي ونشاط مسلح داخلي متزايد، فعندها قد تتحول أزمة الإيرادات إلى أزمة في قدرة الدولة نفسها على ممارسة سلطتها وتقديم الخدمات.

الاختبار الحقيقي

إن النفط والسلاح والفساد والدولار ليست ملفات منفصلة، بل أوجه مختلفة لقضية واحدة هي سيادة الدولة العراقية. فإذا ضُبط السلاح وبقيت الشبكات المالية الحزبية، ظل الإصلاح ناقصاً. وإذا كُفح الفساد من دون إصلاح التوظيف الريعي، ستُعاد أزمة الموازنة. وإذا تنوعت طرق التصدير من دون تنوع مصادر الدخل، ستظل أي صدمة خارجية قادرة على إعادة إنتاج الأزمة. إن نجاح حكومة علي الزيدي سيتوقف على قدرتها على تغيير معادلة ترسخت طويلاً: نفقات داخلية ثابتة ومتزايدة، في مقابل إيرادات خارجية المصدر، نفطية الطابع وشديدة الارتباط بالجغرافيا السياسية.

وكلفة التأمين والنقل وصعوبة الوصول إلى الأسواق. ولا يعني ذلك أن العراق دولة مفلسة بالمعنى التقليدي، فهو يمتلك احتياطات وثروات وأصولاً كبيرة. إنما تكمن المشكلة في اتساع الفجوة بين التدفقات النقدية الداخلة والالتزامات الحكومية الجارية. وإذا استمرت، تضطر الدولة إلى المفاضلة بين الاقتراض الداخلي، والسحب من الاحتياطات، وتأخير الرواتب، وتقليص الاستثمار أو الخدمات. وتنتقل أزمة الخزانة سريعاً إلى الاقتصاد الحقيقي، لأن الدولة هي أكبر رب عمل ومن أكبر المشتريين والمستثمرين. فتأخر الرواتب يضعف الاستهلاك، وتأخر مستحقات المقاولين يضغط على السيولة، بينما يراحم الاقتراض الحكومي القطاع الخاص على التمويل.

هرمز وضرورة تنويع طرق التصدير

كشفت الأزمة هشاشة الاعتماد الكبير على مسار بحري واحد. ولذلك أصبح تطوير منافذ بديلة لتصدير النفط ضرورة استراتيجية. ويمكن لمسار العراق - تركيا وميناء جيهان أن يخفف جانباً من الضغط، إلا أن طاقتهما لا تكفي وحدها لتعويض صادرات الجنوب. أما الخيارات الأخرى، بما فيها المسارات الغربية، فتنحتاج إلى استثمارات كبيرة وسنوات من العمل. وهنا تظهر فجوة بين زمن الأزمة وزمن الحل؛ فالإيرادات قد تتراجع خلال أسابيع، بينما يحتاج إنشاء بنية تصديرية جديدة إلى سنوات. كما يرفع التوتر كلفة التأمين والنقل، ما يعني أن الضرر لا يقتصر على انخفاض الكميات المصدرة، بل يمتد إلى صافي العائد من كل برميل يصل إلى السوق.

السلاح ومعيير الدولة الواحدة

يمثل ملف السلاح تحدياً لا يقل تعقيداً عن الاقتصاد. فالجماعات المسلحة لا تتحرك في المجال الأمني وحده، بل تتقاطع مع السياسة والموازنة والعقود والتجارة والمنافذ وشبكات النفوذ. ولهذا لا يمكن أن ينجح مشروع حصر السلاح إذا بدا موجهاً ضد جماعة طائفية أو سياسية بعينها. فالمعيار الوطني يجب أن يكون واحداً مدى خضوع أي قوة مسلحة للقانون والموازنة الرسمية وسلسلة القيادة الحكومية. وتختلف الأوضاع القانونية بين الحشد الشعبي والبيشمركة والقوات العشائرية المحلية، ولا يصح وضعها جميعاً في مرتبة قانونية واحدة. إلا أن جوهر المسألة يبقى في منع تحول أي قوة مسلحة إلى امتداد حزبي مستقل عن الدولة. وإذا ظهر تطبيق شعار «حصر السلاح بيد الدولة» بصورة انتقائية، فقد يتحول المشروع نفسه إلى مصدر أزمة سياسية وأمنية جديدة.

الفساد: إصلاح البنية لا الاكتفاء بالحملات

تمثل مكافحة الفساد اختباراً آخر للحكومة. وقد تكون الاعتقالات واسترداد الأموال ضرورية، لكن نجاح الدولة لا يقاس بعدد الموقوفين، بل بقدرتها على إغلاق الآليات التي تنتج الفساد. ويشمل ذلك إصلاح الجمارك، ورقمنة المدفوعات،

تسلّمت حكومة علي الزيدي زمام السلطة في بغداد في ظرف لم تعد فيه المعضلة العراقية مقتصرة على إصلاح اقتصاد يعاني اختلالات هيكلية، بل أصبحت مجموعة متشابكة من الأزمات تشمل الاستقرار المالي، والسلاح خارج سلطة الدولة، والفساد، وتراجع الخدمات، وإعادة تحديد موقع العراق وسط صراع إقليمي ودولي شديد التعقيد. وقد ورثت الحكومة بنية سياسية - اقتصادية تشكلت خلال العقدين الماضيين، واعتمدت على عائدات النفط، والتوسع في التوظيف الحكومي، ونظام المحاصصة، ومحاولة الموازنة بين الضغوط الأمريكية والعلاقات مع إيران. لكن الحرب الإقليمية واضطراب حركة النفط عبر مضيق هرمز وضعاً هذا النموذج أمام اختبار قاسٍ، لأن العراق ما زال يمتلك النفط، لكنه يواجه صعوبة أكبر في تحويله إلى إيرادات مستقرة تصل إلى الخزينة في الوقت المطلوب. وقيل الحرب، كانت صادرات العراق تتراوح بين ٣,٥ و٣,٦ ملايين برميل يومياً، بينما انخفض النفط العراقي العابر عبر هرمز خلال يوليو/تموز ٢٠٢٦، وفق الأرقام الواردة في المادة الأصلية، إلى ما يعادل نحو ١,٥ مليون برميل يومياً. ولذلك لا تبدو الأزمة مجرد صدمة في الأسعار، بل أزمة في الوصول إلى الأسواق وتأمين الإيرادات.

مآزق سياسي قبل أن يكون اقتصادياً

تكشف طريقة وصول علي الزيدي إلى رئاسة الوزراء حجم القيود التي يفرضها الاقتصاد السياسي العراقي. فاختيار رئيس الحكومة جاء بعد تجاذبات داخلية وضغوط خارجية، بينما بقيت حكومته معتمدة على ائتلاف ترتبط بعض مكوناته بشبكات حزبية واقتصادية وأمنية ذات صلة بالحشد الشعبي والجماعات المسلحة. وهنا يظهر تناقض مركزي: فريئس الوزراء يحتاج، لتعزيز سلطة الدولة وتخفيف الضغوط الخارجية، إلى ضبط السلاح والمصارف والحدود والموارد المالية. لكن تنفيذ هذه السياسات قد يس مصلح قوى تمثل جزءاً من الحاضنة السياسية التي تستند إليها حكومته. ولهذا فإن الإصلاح في العراق ليس مسألة فنية فقط؛ فكل محاولة لتقليص الامتيازات، أو ضبط التوظيف، أو تشديد الرقابة على العقود والمنافذ، يمكن أن تتحول إلى صراع سياسي لأنها تمس شبكات مصالح تشكلت عبر سنوات.

اقتصاد هش قبل الحرب

لم تبدأ الأزمة الاقتصادية مع حكومة الزيدي. فقد حذرت المؤسسات المالية الدولية من تضخم الإنفاق الجاري، وارتفاع فاتورة الرواتب والتقاعد، واتساع العجز، واستمرار الاعتماد الكبير على النفط. وساهمت سياسات التوظيف الواسع في تحويل جزء كبير من الإيرادات النفطية إلى التزامات شهرية ثابتة. ولذلك أصبحت الرواتب من أكثر الملفات حساسية؛ فنفقات الدولة مستمرة، بينما باتت الإيرادات النفطية شديدة التقلب بفعل الحرب



السكن في العراق: أزمة وحلول



عبدالرزاق فرحان البهادلي

من معالجة الخلل إلى بناء مستقبل سكني مستدام



شركات وخبرات دولية

- الاستعانة بشركات عالمية رصينة
- نقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر العراقية
- استخدام العمالة والمواد المحلية



الهدف النهائي

بيت عراقي آمن ..
أسرة مستقرة
ووطن أكثر ازدهاراً

ركائز الحل المستدام

- ✓ سياسات إسكانية بعيدة المدى
- ✓ قوانين عادلة ونافاذة وموحدة
- ✓ إدارة رشيدة للموارد
- ✓ تحقيق التوازن بين المدن والريف
- ✓ شراكة فاعلة مع القطاعين الخاص والمختلط

السكن حق للمواطن ... واستقراره أساس لبناء عراق قوي

السكن في العراق: أزمة وحلول

عبدالرزاق فرحان البهادري

أصبحت أزمة السكن في العراق من أكثر القضايا الاجتماعية والاقتصادية إلحاحاً، بعد ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات وكلفة البناء، واتساع الفجوة بين دخل الأسرة وقدرتها على امتلاك مسكن لائق. ولم تعد المشكلة تقتصر على عدم امتلاك منزل، بل امتدت إلى السكن العشوائي، وتغيير استعمال الأراضي الزراعية، وتجريف البساتين، والتمدد الحضري غير المنظم، ما يجعل المعالجة بحاجة إلى سياسة وطنية تجمع بين حق المواطن في السكن، وسيادة القانون، وحماية الأرض المنتجة. وتؤكد نتائج التعداد العام للسكان والمساكن حجم الضغط الديموغرافي. فقد بلغ عدد السكان ٤٦,١١٨,٧٩٣ نسمة، موزعين على أكثر من ثمانية ملايين أسرة، بمتوسط يقارب ٥,٧ أفراد، فيما يشكل من هم دون الخامسة عشرة ٢٥,٩٪ من السكان. كما يعيش نحو ٧٠,٢٪ من العراقيين في الحضر، ما يعني استمرار ارتفاع الطلب على المساكن والخدمات داخل المدن. وتقدر وزارة التخطيط العجز السكني بنحو ٣,١٦٥ ملايين وحدة في عام ٢٠٢١، فيما أشارت دراسات لاحقة للوزارة إلى فجوة صافية بلغت نحو ٣,٧ ملايين وحدة عام ٢٠٢٣. كما يقدر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية العجز بما لا يقل عن ٢,٥ مليون منزل، مع حاجة قد تصل إلى ٣,٥ ملايين وحدة إضافية لمواكبة النمو. واختلاف التقديرات لا يغير الحقيقة: العراق أمام أزمة إسكان بملايين الوحدات.

الأراضي الزراعية ضحية غياب البديل

من أخطر انعكاسات الأزمة تحول بعض الأراضي الزراعية إلى قطع سكنية خارج التخطيط الرسمي. فقد لجأ مالِك أو متصرف بأرض زراعية إلى تجزئتها وبيعها، بينما لا تمنح طبيعة الأرض أو العقد للمشتري حق البناء عليها. وقد يدفع المواطن مخراته، ثم يكشف أنه اشترى أرضاً لا يجوز تغيير استعمالها، فيواجه خطر الإزالة أو خسارة ما أنفقته. لذلك لا يجوز أن تبقى معرفة الوضع القانوني للعقار مسؤولية المواطن وحده. المطلوب إنشاء نافذة إلكترونية وطنية تربط التسجيل العقاري والبلديات والزراعة والتخطيط، وتتيح للمشتري معرفة عادية الأرض واستعمالها والقيود القانونية قبل الشراء. ويجب أن يصبح التحقق الرسمي المسبق جزءاً من البيع، بما يقلل الاحتياك ويحدد مسؤولية البائع والوسيط.

العشوائيات نتيجة أزمة متراكمة

تكشف بيانات وزارة التخطيط حجم المشكلة؛ فقد أظهر تحديث مسح تجمعات السكن العشوائي وجود ٤,٦٧٩ تجمّعاً يسكنها نحو ٣,٧٢٥ ملايين شخص، أي قرابة ٨-١٠٪ من السكان. وتضم بغداد

أكثر من ألف تجمع، تمثل نحو ٢٣٪ من الإجمالي، تليها البصرة بـ ٧١٥ تجمّعاً، كما أن نحو ٨٧٪ من الأراضي التي أقيمت عليها تلك التجمعات تعود إلى الدولة. وهذا يعني أن العشوائيات ليست مجرد تجاوزات فردية، بل نتيجة تراكم طويل يجمع بين نقص السكن وضعف التخطيط وارتفاع أسعار الأرض. لذلك فإن الهدم وحده لا يحل المشكلة. المطلوب تصنيف المناطق بحسب ملكية الأرض والسلامة الإنشائية وإمكان إدخال الخدمات، ثم الاختيار بين التأهيل أو إعادة التنظيم أو النقل إلى بدائل سكنية مناسبة.

تجريف البساتين خسارة وطنية

الأشد خطراً هو اقتلاع النخيل والأشجار المثمرة وتحويل البساتين إلى أحياء سكنية. فالبستان ليس أرضاً فارغة، بل أصل اقتصادي وبني يتنتج الغذاء ويوفر فرص العمل. وتدميره يعني خسارة إنتاج قائم، فضلاً عن تقليص الرقعة الزراعية في بلد يواجه شح المياه والتصحر وتدهور الأراضي. ولهذا يجب تشديد الرقابة على تغيير استعمال البساتين والأراضي الزراعية، لكن الحماية القانونية لن تكون فعالة إذا لم تقدم الدولة بديلاً سكنياً حقيقياً. فكلما ارتفع ثمن الأرض النظامية وتعدّر حصول الأسرة على وحدة ميسرة، ازدادت السوق غير الرسمية جاذبية. ومن ثم فإن حماية الزراعة والإسكان قضيتان مترابطتان.

حماية المواطن ومحاسبة المتسبب

ينبغي أن تميز المعالجة القانونية بين من يتاجر بالمخالفة لتحقيق الربح، وبين أسرة محدودة الدخل اشترت أرضاً وهي تعتقد أنها تؤمن منزلاً مشروعاً. فإذا ثبت تضليل المشتري أو بيع الأرض على نحو مخالف، فيجب إتاحة وسائل فعالة للمطالبة بالتعويض واسترداد الحقوق وفق القانون. أما الإزالة، فيجب أن تراعي أوضاع الأسر المستحقة، وألا تتحول إلى تهريد جماعي من دون خطة بديلة. فسيادة القانون لا تعني تجاهل البعد الاجتماعي، كما أن الحاجة إلى السكن لا تمنح أحداً حق الاستيلاء على الأراضي العامة أو تغيير استعمال الأرض الزراعية بلا سند. وتظهر النتائج النهائية للتعداد أن نحو ٧٢٪ من الأسر تسكن في مساكن مملوكة أو مجانية مع الوالدين، فيما يبلغ الإيجار الخاص نحو ١٩٪. كما قدرت وزارة التخطيط الأسر المحرومة من السكن اللائق بـ ٢٨,٧٪. وهذا يؤكد أن الأزمة لا تقاس بالملكية وحدها، بل بجودة المسكن والخدمات والكلفة.

برنامج إسكان وطني لا مشاريع متفرقة

لا يمكن ردم فجوة ملايين الوحدات عبر مشاريع متفرقة. المطلوب برنامج وطني متعدد السنوات يحدد سنوياً عدد الوحدات المطلوب إنجازها في كل محافظة وفق السكان والعجز والنمو وانتشار العشوائيات. ويجب أن يجمع بين البيع الميسر، والإيجار المنتهي بالتملك، والإسكان الاجتماعي، والتمويل العقاري طويل الأجل. كما ينبغي استخدام تقنيات البناء الحديثة من دون التضحية بالموصفات والسلامة. والمجمع السكني الناجح

ليس شقاً فقط؛ بل يحتاج إلى مدارس ومراكز صحية وطرق وماء ومجاري وكهرباء ونقل عام. ويمكن الاستفادة من الشركات الدولية ذات الخبرة، بما فيها الصينية والكورية وغيرها، لكن الاختيار يجب أن يقوم على المنافسة والشفافية والكلفة والجودة وسرعة الإنجاز، مع تضمين العقود نسباً مناسبة من العمالة والمواد المحلية ونقل الخبرة إلى الكوادر العراقية.

تنظيم سوق الإيجار بعدالة

ارتفاع الإيجارات يحتاج إلى تنظيم، لكن تحديد أجرة جامدة لكل عقار بقرار إداري قد يخلق تشوهات ويقلل المعروض. والأفضل إنشاء سجل إلكتروني لعقود الإيجار، وبناء مؤشر رسمي للأسعار بحسب المنطقة والمساحة ونوع البناء والخدمات، مع قواعد واضحة للزيادة السنوية وحقوق الإخلاء والصيانة وآلية سريعة للفصل في النزاعات. وبذلك تحمي الدولة المستأجر من الزيادات التعسفية، وتحفظ حق المالك في عائد معقول، وتنتج بيانات تساعد على إدارة السوق بدلاً من تركه بلا معلومات أو رقابة.

قاعدة بيانات تمنح ازدواج والفساد

يوفر التعداد الجديد فرصة لبناء سياسة إسكانية قائمة على البيانات. فقد تجاوز عدد الأسر ثمانية ملايين، وبلغ عدد المساكن في النتائج النهائية نحو ٨,٣٤ ملايين مسكن. ويمكن، مع حماية الخصوصية، ربط بيانات الاستحقاق بسجلات العقارات والقروض والريادة الاجتماعية لمنع ازدواج الاستفادة من الأراضي والقروض والوحدات المدعومة. كما يجب نشر تفاصيل مشاريع الإسكان: عدد الوحدات، والكلفة، وسعر المتر، ونسب الإنجاز، والشركات المنفذة، ومعايير التوزيع. فالشفافية ضرورية لمنع تحول أزمة السكن إلى باب جديد للمضاربة والفساد.

الخاتمة: السكن حق والتخطيط مسؤولية

أزمة السكن في العراق لا تحل بهدم العشوائيات وحده، ولا بإباحة تحويل البساتين إلى أحياء، ولا ببناء مساكن لا يستطيع المواطن دفع ثمنها. الحل يبدأ بمنع المخالفة قبل وقوعها، وتوفير أرض سكنية مضمونة، وتحويل طويل الأجل، وحماية المشتري، وتأهيل المناطق القابلة للتسوية، والحفاظ على الأراضي الزراعية المنتجة. العراق يحتاج إلى سياسة إسكان استباقية تتحدد أين ستتوسع المدن، وكم وحدة يجب أن تبني سنوياً، ومن يستحق الدعم، وكيف تمول البنى التحتية. وعندما يصبح للمواطن طريق قانوني وميسر إلى السكن، تراجع جاذبية العشوائيات وتقطع الأراضي الزراعية. فالسكن ليس مجرد سقف، بل استقرار اجتماعي واقتصادي. وحماية الأرض ليست عائقاً أمام التنمية، بل حماية لمستقبل البلد. والجمع بين الاثنين هو الطريق لتحويل أزمة السكن من عبء متفاقم إلى مشروع وطني للتنمية وبناء مدن أكثر عدلاً واستدامة.



مركز دراسات الشهيد الخامس



هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:



اللجنة
السياسية
الأمنية



اللجنة
الثقافية
الاجتماعية



اللجنة
الاقتصادية



لجنة
الأدب
والفن

شَكَرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيّمة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.





مركز دراسات الشهيد الخاوي

مركز دراسات الشهيد الخاوي

